علم الاقتصاد

الدكتور
حسان محمد جلول



علم الاقتصاد

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/6/2800)

330
جلول، حسان محمد
علم الاقتصاد / حسان محمد جلول- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014
( )ص.
ر.إ.: 28/ 6/ 2014
الواصفات: /الاقتصاد

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2015

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر
عمّان- الأردن

All rights reserved
No part of this book may by reproducted,stored in a retrieval System or transmitted in any form or by any meas without prior permission in writing of the publisher

دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جـــوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف:4652272 فاكس4653372
dar.almajd@hotmail.com

علم الاقتصاد

الدكتور

حسان محمد جلول



مقدمة

من المعروف أن الصلة بين التعليم والاقتصاد والتنمية وثيقة، فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدمه لها من قوى بشرية متعلمة ومن معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم وما يغرسه من مواقف تجاه العمل والتنظيم والمجتمع تحابي جميعها التنمية بشكل أو آخر. ومن جانب آخر فإن الاقتصاد يوفر للتعليم موارده المختلفة. وينظر إلى التعليم على المستويين الفردي والعمومي باعتباره مزيجاً من الاستهلاك والادخار، فالأسرة (أو المجتمع) تنفق على التعليم كنوع من الاستمتاع بالعليم بحد ذاته من جانب وعلى أمل الحصول منه على عوائد مستقبلية متمثلة في أمور أخري بفوارق الأجر الناجمة مبدئياً عن التعليم من جانب آخر تتزايد أهمية "جرعة" الاستثمار أهميتها كلما ارتفعنا على السلم التعليمي من جهه ، وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية من التعليم من حهة أخري (وديع، 2007، 2)..

تعريف علم الاقتصاد

يري ألفريد مارشال أن مجموعة القيم التي تتكون منها أخلاق الإنسان تعود لعاملين رئيسيين هما : الدين والاقتصاد بل إن هذين العاملين- عنده- يعتبران من أهم العوامل التي ساهمت في تكوين تاريخ العالم، ويستدل على أهمية هذين العاملين بأن التاريخ يشهد بأن العوامل الأخرى كالروح العسكرية أو الفنية قد تخبو لفترة من الزمن، ولكن الدين والاقتصاد لم يتراجعا ولو لفترة وجيزة من الزمن (الحجازي، 9،2005).

ويعتبر علم الاقتصاد كغيره من العلوم التي انشقت حديثاً مستقلة بنفسها منفردة بذاتها متميزة عن غيرها في مناهج البحث ووسائل الدراسة وطرائق القياس، ويعني هذا أن علم الاقتصاد كان قبلاً كغيره من العلوم مختلطاً بعديد من المعارف التي كان يعالجها العالم أو المفكر، وعندما تشعبت أسباب الحياة وزادتها مبتكرات المدنية الحديثة تعقيداً وصعوبة واكتشفت الوسائل التي سهلت المواصلات والاتصالات ويسرتها، وصاحب ذلك كله بروز صور وأشكال جديدة في العلاقات، وقاد ذلك كله في النهاية إلى صورة التخصص العام ثم التخصص الجزئي، وتمايزت العلوم بعضها عن البعض الأخر كالطب، والفلك، والاقتصاد ..

وقد ورد في تاريخ الفكر الاقتصادي أكثر من تعريف لعلم الاقتصاد وكانت هذه التعريفات التي قام بها كبار الاقتصاديين خلال تطور هذا العلم تتحدد عادة بنظرتهم إلى نطاق المشاكل التي رأوا أن تتناولها الدراسة الاقتصادية .

1. عرفه آدم سميث في كتابه (دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم) 1776 بأنه " هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم ".
2. عرفه الفريد مارشال في كتابه (مبادئ الاقتصاد) 1890 بأنه " دراسة للإنسان في أعماله التجارية اليومية، وهو يتناول ذلك الجزء من حياة الإنسان المتعلقة بالنشاط الاجتماعي والمتصلة بكيفية حصوله على الدخل
3. عرفه دافنبورت في كتابه (اقتصاديات المشاريع) 1913 بأنه " ذلك العلم الذي يدرس الظواهر من وجهة نظر الثمن " .
4. علم الاقتصاد economics : " علم يدرس طبيعة الثروة وإنتاجها واستهلاكها وتوزيعها وتبادلها ".
5. يمكن تعريفه بأنه " هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد من محاولاتهم لتوزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق "

يلاحظ من التعريفات السابقة أن علم الاقتصاد قد عرف بطرق مختلفة، ومن زوايا مختلفة، فتارة هو العلم الذي يدرس الثروة، وأخري هو العلم الذي يدرس الرفاه، وثالثة هو العلم الذي يدرس العدالة في توزيع الثروة والدخل على الأفراد. فعلم الاقتصاد يتعلق بـ :

- العلوم الإنسانية، لأنه يُعني بسلوك الأفراد والمجتمعات والحكومات، فهو علم يختلف عن العلوم الطبيعية التي تُعني بدراسة قوانين الطبيعة .

- عناصر الإنتاج، وهي محدودة لكل مجتمع، وبغض النظر عن صغر هذا المجتمع أو كبره، فإن العناصر الإنتاجية التي يتمتع بها المجتمع محدودة .

- الحاجات والرغبات غير المحدودة لأفراد المجتمع فقد تجسد الطبيعة البشرية ذلك فحاجاتنا ورغباتنا ليست محدودة والمطلوب تقنينها، ونريد أن نحصل على قدر أكبر من السلع والخدمات أكثر بكثير من مقدرتنا على امتلاكها.

ويتلخص الاقتصاد في عمليات أساسية هي : الإنتاج ـــ التوزيع ـــ الاستهلاك (بهدف تلبية الحاجات ومواجهة الندرة).

مصطلحات هامة متعلقة بعلم الاقتصاد

- الحاجات : الحاجة هي رغبة ملحة لدى الفرد في الحصول على سلعة أو خدمة والأمر المعتاد هو أن تتعدد رغبات الأفراد وتتزاحم. وأن تتجدد الحاجات دائماً فكلما أشبع الفرد حاجة من حاجاته أخذ يبحث عن حاجات أخرى لإشباعها، وتقسم الحاجات إلى : حاجات متكاملة، أو حاجات متنافسة بسبب ندرة الموارد .

- الإشباع : وهو الشعور الذي يحس به الإنسان عندما يسد حاجة معينة فالإنسان يشبع حاجته من المآكل والملبس والمسكن عندما يجد هذه الحاجة ويلبي بها رغبته. حينئذ يقال إن الإنسان قد أشبع حاجاته، وكل هدف النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات الأفراد المتعددة.

- الندرة : تعني عدم كفاية الموارد لسد كل حاجات الأفراد فحاجات الإنسان دائماً كثيرة والموارد المطلوبة لسد هذه الحاجات دائماً نادرة،

وكثيراً ما يتردد اصطلاح أن الندرة نسبية أي نسبة إلى المطلوب من هذه الموارد.

- المنفعة : يطلق اصطلاح المنفعة على قدرة السلعة على إشباع حاجة من حاجات الإنسان وتكون منفعة الشيء كبيرة إذا كانت له حاجة كبيرة، وتكون منفعة الشيء قليلة إذا كانت الحاجة إليه قليلة، وتحتل دراسة المنفعة جزءاً كبيراً من الدراسة الاقتصادية حيث يفترض علم الاقتصاد إن الإنسان يسعى دائماً لتعظيم منفعته من كل ما يتاح له من موارد .

- الثروة : قيمة كل السلع والخدمات والأصول من أرض ومبان وآلات ومزارع وطرق وكل ما يساهم في إشباع حاجات الأفراد، إن قيم كل هذه السلع مقومة بالنقود يسمي بثروة المجتمع والمقصود هنا النقود الذهبية والعملات الأجنبية، فهذه الأنواع من النقود مقبولة في التعامل مع العالم الخارجي وبالتالي يمكن استبدالها بسهولة بسلع وخدمات موجودة خارج الدولة وكلما زاد رصيد الدولة من ذهب وعملات أجنبية كلما تزايدت ثروة المجتمع تبعاً لذلك.

- الإنتاج : يقصد بالإنتاج عملية خلق الثروة وتوفير السلع والخدمات الاقتصادية، ويتم خلق السلع بتحويل شكل المادة إلى شكل يلبي احتياجات الأفراد. فتحويل الحديد الخام إلى حديد تسليح يلبي احتياجات قطاع التشييد والإسكان، وتحويل الأرض البور إلى أرض صالحة للزراعة هو إنتاج لأراضي زراعية جديدة وقد يكون الإنتاج في صورة غير سلعية منظورة وإنما يكون في صور سلع غير منظورة تسمي خدمات، فنقل سلعة من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها يسمي

بإنتاج خدمة مكانية (النقل) وقد تكون الخدمة زمنية عندما يتم تخزين سلعة لفترة لاحقة يتم فيها استهلاكها.

- عناصر الإنتاج : يعرف الاقتصاديون العوامل التي يستخدمها الإنسان لإنتاج حاجاته من السلع والخدمات بأنها عناصر الإنتاج والتي تنقسم إلى أربعة :

- عنصر الأرض : منذ المراحل الأولي لتطور الفكر الاقتصادي كانت الأرض هي أول عناصر الإنتاج التي اهتم بها الاقتصاديون وذلك باعتبارها عاملاً أساسياً يحدد إمكانيات إنتاج السلع والخدمات . وكلمة الأرض لا يقصد بها فقط سطحها المادي الذي يعيش عليه الإنسان ولكن أيضاً كافة الموارد فيها .

- عنصر العمل : والعنصر البشري على عكس العناصر الإنتاجية الأخرى، ليس مجرد أداة من أدوات النشاط الاقتصادي. فهو يمتاز على غيره من عناصر الإنتاج بان وجوده ذاته هو الذي يخلق المبرر لهذا النشاط " ودراسة السكان – وهو المصدر الطبيعي لعنصر العمل- ضرورية لإلقاء الضوء على العوامل التي تحدد حجم القوي العاملة ومستوي مقدرتها الإنتاجية .

- عنصر رأس المال : وهو ذلك العنصر الذي ينتجه الإنسان ليساعده في العملية الإنتاجية، متمثلاً في الأنواع المختلفة من الآلات والمعدات والسلع التي يصنعها لهذا الغرض .

- عنصر التنظيم : ترجع إضافة عنصر التنظيم إلى عوامل الإنتاج الثلاثة إلى الاعتقاد بأن العنصر الإنساني الذي يتضافر مع عوامل الإنتاج

الأخرى يشتمل في الواقع على نوعين أساسيين مختلفين تماماً من حيث دور كل منهما في العملية الإنتاجية، بحيث يمكن بل يجب التفرقة بينهما كعنصري إنتاج لكل منهما طبيعته المميزة ودوره الخاص فالقوة العاملة وهي ذلك النوع من العمل الإنساني -ذهنياً كان أم جسمياً - الذي يقوم به الفرد على أساس نوع من الاتفاق بينه وبين صاحب العمل في مقابل أجر محدد مضمون. والمنظم أو رب العمل الذي يتحمل مخاطر في إنشائه وقيادته للمشروع يترتب عليها عدم ضمانه عائداً ثابتاً (هو الربح) وإنما عائداً يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بما في ذلك احتمالات الانخفاض إلى حد تحقيق خسارة

- الاستهلاك : يعني لفظ الاستهلاك استخدام السلع والخدمات في إشباع حاجات الإنسان وينتج عن عملية الاستهلاك هذه أن تنتهي منفعة السلعة أو أن تتناقص منفعتها بالتدرج مع طول استخدامها وهكذا يمكننا أن نفرق بين سلع استهلاكية مباشرة وبين سلع استهلاكية معمرة، وتلك الأخيرة تتناقص منفعتها مع مرور الزمن .

- الاستثمار : إن كل إضافة جديدة إلى رأس المال تسمي استثمار، إن الاستثمار هو خلق أصول رأسمالية جديدة من عدد وآلات ومباني ومزارع تزيد من قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع الاستهلاكية فالاستثمار هو تيار إضافي من السلع الإنتاجية التي تسهم في إنتاج السلع الاستهلاكية، أما رأس المال فهو رصيد قائم من السلع الإنتاجية وكلما زاد استثمار الدولة أضاف ذلك إلى رصيدها من رأس المال .

- الادخـار : يعنـي الامتنـاع عـن اسـتهلاك مـا تـم إنتاجـه، فكـل قـدر مـن السـلع والخدمات تم إنتاجه خلال فـترة زمنيـة معينـة ولم يـتم اسـتهلاكه يعتـبر ادخـاراً والادخار أمر لازم حتى يمكن استخدام تلك السلع التي لم يتم استهلاكها في إنتاج مزيـد مـن السـلع، والأصـل في الادخـار هـو ادخـار عوامـل الإنتـاج لإنتـاج سـلع استثمارية وليس لإنتاج سلع استهلاكية.

- السلع والخدمات تعتبر السلع المادية والخدمات عن الحاجـات الإنسـانية، ومـن ثم فإن توفير أي منها يحقق منفعة وإشـباعاً تعـود عـلى الفـرد مـن اسـتعمالها، وبالتالي يعتبر إنتاجها نشاطاً اقتصـادياً يجـب أخـذه في الحسـبان. ومثـال السـلع المادية ناتج الأرض من السلع الزراعية، وناتج المصنع من السلع الصناعية. ومثال الخدمات خدمة الطبيـب للمـرضى، وخدمـة المحـامي للمـتهم، وخدمـة المـدرس للتلميذ وتقسم السلع والخدمات إلى :

- السلع الاستهلاكية: وهي التي يترتب على استعمالها إشباع مبـاشر لحاجـة الفـرد، وهذه المجموعة يمكن تقسيمها إلى مجموعات فرعية وعلى أسس مختلفة :

أ- فعلي أساس عمر السلعة، هناك السلع الاستهلاكية المعمرة، والسـلع الاسـتهلاكية غير المعمرة :

- السلع الاستهلاكية المعمرة : وهي تؤدي للمستهلك خدمات مباشرة، ولا يسـتهلكها مرة واحدة، وإنما على مدة فترة زمنية معينة، ومن أمثلة ذلـك : الثلاجـة، السـيارة، وجهاز الحاسوب ...

- السلع الاستهلاكية غير المعمرة : ويترتب على استعمالها إشباع مباشر لحاجة الفـرد، وتستهلك عادة في استخدام واحد، ومن أمثلتها : الطعام، الدواء، تذكرة الطـائرة أو تذكرة المسرح .....

1. السلع الرأسمالية : ويمكن أن يطلـق عليهـا أيضـاً سـلع رأسـمالية : وهـذه تنـتج أيضـاً لإشباع حاجات إنسانية ولكن – على عكس السلع الاسـتهلاكية- بطريـق غـير مبـاشر . فالهدف من إنتاج السلعة الاستثمارية هو أن تسـتخدم في خلـق مزيـد مـن المنتجـات التي تقـترب أكـثر مـن مرحلـة الإشـباع النهـائي للحاجـة البشريـة. فقـد تنـتج السـلعة الرأسمالية (الآلة) سلعة رأسمالية أخـرى (آلـة) وكـذلك قـد تنـتج السـلعة الرأسـمالية سلعة وسيطة، كأن تنتج الآلة أخشاباً تستخدم في البناء، حيث هـذه الأخشـاب سـلعة وسيطة تسهم في إنتاج سلع نهائية تشبع الحاجة إلى المأوى .

- الإنتاجية : تعرف إنتاجية العمل (وتقاس) بشكل واسع على أنها الناتج من ساعة عمل العامل، وتتأثر الإنتاجية بمجموعة من العوامل منها :

(1) مجموعـة العوامـل التقنيـة (تطـوير أدوات الإنتـاج وصـيانتها، تنظـيم العمـل، البحث العلمي والتقني، وتأثر انتشار التقانة وتطبيقها، الاستثمارات المادية).

(2) مجموعة العوامـل البشريـة (القـيم تجـاه العمـل والحـوافز الماديـة والمعنويـة، التعلـيم والتـدريب، الصـحة والتغذيـة، شروط العمـل الإنسـانية الأمـن الصـناعي، التنظـيم النقـابي والمهنـي، فـرص القيـادة، الإدارة والتنظـيم،وإدارة أدوات الإنتـاج، مراقبة الجودة، فرق العمل....).

(3) مجموعة العوامل الطبيعية والمادية والمجتمعية (مواد الإنتاج وأنواع المنتجات، رأس المال الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الملحقة بالعمل، الظروف الطبيعية والمناخية...البني المؤسسية، المشروع الحضاري التنموي للأمة وللمنشأة، الفقر ونمط توزيع الدخول...).(وديع،4،2007).

المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في صعوبة الوصول إلى إشباع جميع الاحتياجات البشرية، وقد أرجع الاقتصاديون ذلك إلى " الندرة النسبية لعوامل الإنتاج منسوبة إلى حاجات البشر. وهذا يعني أنه لو توافرت (أو أمكن توفير) عوامل الإنتاج بالقدر اللازم لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية لزالت المشكلة الاقتصادية تماماً " (النوري،1988، 43-44)

وتُعد مشكلة الندرة وتحديد الخيارات هما حالتين عامتين لكل المجتمعات والأفراد، لذلك على هذه المجتمعات أن تجيب عن الأسئلة المهمة الآتية من أجل معالجة المشكلة الاقتصادية المتعلقة بالندرة في عناصر الإنتاج، وتعدد الحاجات والرغبات . يعتمد حل المشكلة الاقتصادية في الإجابة عن الأسئلة التالية :

1. ماذا ننتج ؟ What to produce (الأنواع والكميات التي يجب إنتاجها)

أي تكوين سلم التفضيل الجماعي، ونعني به ترتيب الاحتياجات الإنسانية حسب أولوياتها في الإشباع والتوفيق بين المتعارض منها، فطالما أن الموارد الاقتصادية لا تكفي لإشباع كل الاحتياجات فعلي المجتمع المفاضلة. وذلك حسب توافر الموارد من أجل إشباع أقصي الاحتياجات والرغبات، لذلك على المجتمع أن يجيب عن سؤال : ماذا ننتج ؟

2. كيف ننتج ؟ How to produce (ما الأساليب والطرق المستخدمة في الإنتاج)

إذا كانت المشكلة الاقتصادية ناتجة عن عدم كفاية (ندرة) الموارد الاقتصـادية فـلا بد من إيجاد وسيلة معينة لاختيار أفضل الطرق التي تستخدم بها هـذه المـوارد في إنتـاج ما يشبع احتياجات الإنسان. لذلك ينظم الإنتاج ليحقـق أقصي إشـباع ممكـن عـن طريـق استخدام العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية واستخدام هذه العناصر إمـا أن يكـون عبر الاستخدام المكثف للعمالة مع قليل مـن الآلات والمعـدات (رأس المـال) أو باسـتخدام مكثف لرأس المال مع قليل من العمالة. وسيكون الخيار .. محكوماً بالتقدم التكنولـوجي، ووجود وفرة من هذا العامل أو ذاك من خلال الإجابة على سؤال : كيف ننتج ؟

3. لمن ننتج : For whom to produce

لا بد أن يكون هناك نظام لتوزيع الإنتاج في المجتمع، فالمشـكلة ليسـت فقـط في : ماذا وكيف ننتج السلع والخدمات المختلفة لإشباع احتياجات الإنسان، ولكـن أيضـاً لا بـد من طريقة يتم بها توزيع الإنتاج بما يضمن تحقيـق إشـباع احتياجـات المجتمـع، وعمليـة التوزيع هذه تختلف من مجتمع لأخر فمثلاً بعض المجتمعـات تـرى بـأن الحكومـة هـي المخولة بتوزيع هذا الإنتاج، في حين تري مجتمعات أخري أن الحكومة يجب أن لا تتدخل في ذلك، بل يترك هذا التوزيع للسوق ليحدده، وهنا تأتي الإجابة عن سؤال : لمن ننتج ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة المهمة في أي مجتمع ما والطريقة التي تتم بها الإجابة عن هذه الأسئلة، سوف تحدد النظام الاقتصادي الذي سيتبعه هذا المجتمع أو ذاك .

ويمكن تصنيف الأنظمة الاقتصادية المتبعة في العالم إلى ثلاثة(النصر وشامية،1998، 43) أنظمة رئيسة كالتالي :

1. النظام الرأسمالي Capitalistic System : وأهم خصائص هذا النظام الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، حرية الاختيار، أسواق تنافسية، وعدم تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية للمجتمع إلا في أضيق الحدود وبما يكفل الحرية الاقتصادية والمنافسة والملكية الخاصة.
2. النظام الاشتراكي Socialistic System : وأهم خصائص هذا النظام الملكية العامة لعوامل الإنتاج، أي أن الدولة هي التي تملك أو تسيطر على الموارد الإنتاجية المختلفة، ويتم اتخاذ القرارات الاقتصادية بواسطة لجان مركزية.
3. النظام المختلط Mixed System : ويتميز أساساً بالملكية الشخصية لعناصر الإنتاج كما في النظام الرأسمالي، ولكن مع تدخل الدولة في أمور معينة مثل ملكية الدولة لبعض عناصر الإنتاج والمشروعات الإنتاجية التي يطلق عليها مشروعات القطاع العام.

يهدف كل مذهب أو نظام اجتماعي أو اقتصادي إلى تحقيق المصلحة بجلب النفع ودفع الضرر، ولكن المصلحة قد تكون خاصة أو عامة وقد تتعارضان. وهنا تختلف المذاهب والنظم الاجتماعية والاقتصادية بحسب سياستها من هاتين المصلحتين فبعضها " المذاهب والنظم الفردية " التي تدين بها الدول الرأسمالية فتجعل الفرد هدفها فتهتم بمصلحته أولاً وتقدمه على المجتمع. وبعضها " المذاهب والنظم الجماعية " والتي تدين بها الدول الاشتراكية فتجعل المجتمع هدفها فتهتم بمصلحته أولاً وتقدمه على الفرد. وينفرد الإسلام منذ البداية بسياسة اقتصادية متميزة لا تركز أساساً على الفرد شأن المذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه، ولا على المجتمع فحسب شأن المذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه، وإنما قوامها التوفيق والمواءمة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع (النوري، 1988، 37-39).

في الإسلام :

يعتبر الإسلام الإنسان خليفة الله في الأرض يقيم عليها العمران على أساس الغاية من خلقه هي العبادة. ولهذا أمد الله سبحانه وتعالى الإنسان بملكة التعرف على الأشياء ليبسر له الاستفادة منها .

والإسلام حيثما يشير إلى الموارد يفعل ذلك في مواجهة البشرية هذا المعني تكون الموارد الاقتصادية كافية لاشباع حاجة الإنسان ككل وذلك على أساس

أ- أن الموارد ليست معدة للاستهلاك المباشر في جملتها، بل لا بد من تضافر عناصر الإنتاج من طبيعية وعمل ورأسمال لتحقيق ذلك .

ب- أن المجهود الأناني حو حجر الزاوية في هذا الباب، فبدون ذلك المجهود لـن يسـتطيع الإنسان توفير احتياجاته، ومن ثم فقيمة الإنسان تتحدد عملاً بمقـدار مـا يبـذل مـن جهد على أساس أن فطرة الإنسان بذل هذا الجهد .وفي هذا يقول اللـه تعالى " هـو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " (سورة الملك أية 15) والدليل عـلى أن المـوارد الاقتصـادية كافيـة لإشـباع حاجـة الإنسـان في جملتها لقوله تعالى " وأتاكم من كل ما سألتموه، وإن تعدوا نعمة اللـه لا تحصوها، إن الإنسان لظلوم كفار " (سورة إبراهيم أية 34) . وقولـه تعـالى " وإن مـن شيء إلا عندنا خزائنه، وما ننزله إلا بقدر معلوم "(سورة الحجر أية 21)

وعلى هذا فإن ندرة هذه الموارد لا ترجع إلى نقص على مستوي البشر ككـل وإنمـا إلى أسـلوب اسـتغلال الإنسـان لهـا سـواء بإهـدارها أو بعـدم الاسـتفادة الكاملـة منهـا أو تعطيلها أو الصراع على الاستيلاء عليها مـن جانـب الـبعض دون الـبعض الآخـر مـن ينـي البشر. والواقع أن الإسلام لا يواجه المشكلة الاقتصـادية مـن زاويتـي الإنسـان وإمكانيـات الإنتاج فقط، وإنما يواجه تلك المشكلة مـن ناحيـة توزيـع النتـائج كـذلك. بحيـث تلتقـي حقـوق الفـرد مـع حقـوق المجتمـع ويتحقـق التـوازن بيـنهما. ومـع أن وجـود المشـكلة الاقتصادية في جد ذاته يعتبر محركاً للتطـور الاقتصـادي، فـإن الإسـلام وهـو يهـتم بتنميـة طاقات الإنسان الروحية والتعبدية يجعل هذا الإنسان قادراً على الاستمتاع بصورة أفضـل مهما كان قدر الإشباع المادي الذي يحققه . الأمـر الـذي يسـاعد كـذلك في تخفيـف حـدة المشكلة الاقتصادية في الإسلام تخفيفاً ملموساً .

علم الاقتصاد

علـم الاقتصـاد economics هـو العلـم الـذي يهـتم بمشـكلة المـوارد النـادرة أو المحدودة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكـبر إشـباع لحاجـات المجتمـع غـير المحدودة. وهو بعبارة أخرى علم إدارة المـوارد المحـدودة لتلبيـة حاجـات غـير محـدودة. فموضوعه هو الثروة الاجتماعية من جهة، وسلوك الإنسان الاقتصادي من جهة ثانية.

يهتم علم الاقتصاد بأحد وجوه النشاط الإنساني في العالم، وهو النشاط الاقتصـادي الذي يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بكل من الإنتاج والتبادل والاسـتهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية مثل التنمية والدخل والادخـار والاسـتثمار والتضخم والدورات الاقتصادية والبطالة وغيرها.

فالنشاط الاقتصادي واحد من أهم جوانب السلوك الإنساني العام. ووحدة شخصية الإنسان تؤدي إلى انعكاس الأوضاع الاقتصادية في مختلف المجـالات القانونيـة والسياسـية والفكرية للمجتمـع. ولهـذا فقـد عـدَّ كـارل مـاركس [ر] Karl Marx البنيـان الاقتصـادي للمجتمع الأساس الذي تستند إليه جميع البنى الفوقية من قانونية وسياسية واجتماعيـة. حتى المعارضون لفكره لا ينكرون أن التطور الاقتصادي يمثل وجهـاً مـن وجـوه التطـور في التاريخ لابد له من أن ينسجم مع الوجوه الأخـرى، ويسـير معهـا في الاتجـاه نفسـه، وقـد يسببها أو ينتج عنها. أي إنـه قـد يسـبقها، وقـد يتبعهـا. وبـذلك فـإن تحليـل المجتمـع لا يمكن أن يكون تاماً إذا استبعد الجانب الاقتصادي مـن التحليـل، كـما أن دراسـة الجانـب

الاقتصادي للمجتمع لا تكون كاملة إذا استبعدت الجوانب النفسية والسياسية والقانونية والاجتماعية من الدراسة أيضاً.

تعد المشكلة الاقتصادية economic problem أو مشكلة الندرة scarcity problem كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. وتتلخص هذه المشكلة في أن أول ما يشعر به الإنسان حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته، وهذا ما يدفعه إلى السعي بحثاً عن الوسائل اللازمة لإشباع حاجاته هذه. ويكتشف، وهو يسعى أن حاجاته أكثر من أن يتمكن من إشباعها جميعاً ضمن حدود مقدرته والموارد المتاحة له. ولمقاربة الواقع لا بد من تأكيد أن الإنسان لا يواجه المشكلة الاقتصادية بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، بل تكون المواجهة ضمن إطار المجتمع الإنساني الذي يعيش فيه. مما يفرض على جميع أفراد المجتمع مواجهة مشكلة نقص الموارد المتاحة لإشباع حاجاتهم؛ وتتخذ المواجهة صيغة التعاون بين جميع أفراد المجتمع في سبيل الإنتاج، ليتم التخصص وتقسيم العمل بينهم على النحو الذي يضمن أن ينتج كل فرد بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين بكفاية أعلى. ويترتب على التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد خطوة منطقية تالية هي التبادل، ويقصد به أن ينزل كل فرد عن جزء مما أنتج مقابل حصوله على جزء من إنتاج غيره. ومن المتفق عليه أنه كلما ازداد التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد ازدادت الفائدة وأمكن استغلال ما لديهم من موارد وإمكانات بطرائق تحقق لهم أعلى إشباع ممكن لحاجاتهم المختلفة. لذا يمكن إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين أولاهما: تعدد الحاجات الإنسانية، وتعني أن حاجات أفراد المجتمع كثيرة ومتنوعة ولا حصر لها. وكلما

أشبع المجتمع بعض حاجاته اكتشف حاجات جديدة، مما يعني أن الحاجات غير محدودة وأنها ليست ثابتة بل هي متجددة، وتختلف باختلاف الزمان والمكان. وما نمو عمل المنتجين، على مر العصور، إلا نتيجة ظهور حاجات جديدة والعمل على إشباعها، فالحاجة إلى وسائل المواصلات السريعة مثلاً، وإلى وسائل الاتصال، وإلى أجهزة التكييف، والترفيه، والصحة، والتعليم، وغيرها، لم تكن من ضمن حاجات المجتمعات البدائية، كما أنها ليست على الدرجة ذاتها لدى المجتمعات المختلفة. ومن المسلم به أن المجتمع قادر على ترتيب حاجاته اللانهائية هذه بحسب درجة أهميتها ترتيباً تنازلياً يعكس درجة إلحاحها عليه. وأما الحقيقة الثانية فهي ندرة الموارد الاقتصادية نسبياً، ويقصد بالموارد كل ما من شأنه أن يكون نافعاً، أي قادراً، بطريق مباشرة أو غير مباشرة، على إشباع الحاجات الإنسانية. وبحسب معيار نسبة وفرة الموارد إلى الحاجات المطلوب إشباعها تكون الموارد حرة أو اقتصادية، ويقصد بالموارد الحرة الحالة التي تكون فيها الموارد كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها، مثل الحاجة إلى الهواء؛ إذ بإمكان جميع أفراد المجتمع إشباع حاجاتهم إلى الأكسجين من غير أن يؤثر ذلك في درجة إشباعهم لحاجاتهم الأخرى. كما يقصد بالموارد الاقتصادية الحالة التي تكون فيها الموارد غير كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها. وهذا التفريق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية ليس ثابتاً لأنه لا يعبر عن صفات كامنة في الموارد نفسها، بل يتغير بحسب طبيعة العلاقة القائمة بين الموارد، من جهة، ومستوى الحاجات المطلوب إشباعها من جهة أخرى. وتخرج الموارد الحرة من مجال اهتمام علم الاقتصاد، في حين ينصب الاهتمام كله على الموارد الاقتصادية.

تتصف الموارد الاقتصادية بعدة خصائص أهمها على الإطلاق أنها محدودة الكمية، وذلك على العكس من الحاجات الإنسانية. فهي إذن لا تكفي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع. ولهذا فإنها تعد نادرة نسبياً، أي بالنسبة إلى الحاجات التي يمكنها أن تسهم في إشباعها، مما يؤدي إلى ضرورة الاقتصاد في استعمالها.

ومن هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزاً لها من الموارد الحرة. وتتم عملية الملاءمة بين الموارد المتاحة وحاجات المجتمع من خلال عمليتي الإنتاج والتبادل، أي «أنا أحتاج إذن أنتج وأبادل ثم أستهلك". ولهذا كان حل المشكلة الاقتصادية «بعقلنة» استخدام الموارد لمواجهة إشباع حاجات الناس وفقاً لسلم الأولويات التي يقررونها هو المهمة الرئيسية لعلم الاقتصاد الذي عليه الإجابة عن أسئلة هي: ماذا ننتج؟ وكيف؟ وكم؟ ولمن؟. والإجابة عن هذه الأسئلة وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاجتماعية يختلفان باختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

الاقتصاد والسياسة الاقتصادية

يرى ساموبلسن Paul A. Samuelson في كتابه «علم الاقتصاد» Economics «أن الاقتصاد هو من أقدم الفنون وأحدث العلوم». وهذه العبارة تؤكد ما اتفق عليه الاقتصاديون، أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً بدأ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفي عام 1776م بالتحديد، وهو العام الذي نشر فيه الفيلسوف الإنكليزي ومؤسس علم الاقتصاد آدم سميث Adam Smith كتابه الشهير «دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم».

إلا أن الاهتمام بالأمور الاقتصادية كان قبل ذلك التاريخ بقرون طويلة. فبداية الفكر الاقتصادي موجودة في كل التعاليم الخاصة بالديانات السماوية، وكذلك في تعاليم قادة الفكر اليوناني والروماني.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو الفرق الواضح بين علم الاقتصاد، والسياسة الاقتصادية. ففي حين يهتم علم الاقتصاد بكشف العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر الاقتصادية وتفسيرها وتحليلها وبيان اتجاهات تطورها. تهدف السياسة الاقتصادية إلى تقديم النصح فيما يجب أن يكون عليه الوضع الاقتصادي. ولهذا التباين بين وصف ما هو كائن وما يجب أن يكون أهمية كبيرة في نطاق الدراسات الاقتصادية.

ولكن التفريق بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية لا ينفي ما بينهما من علاقة وتكامل، فعلم الاقتصاد ببحثه وتفسيره للظواهر والمشكلات الاقتصادية، وإلقائه الضوء على سلوك المتغيرات الاقتصادية، وطبيعة علاقات الترابط بينها وأحجامها يمكّن من التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المتوقعة في المستقبل ويساعد في تبني سياسة اقتصادية ملائمة. وعالم الاقتصاد لا يقوم بالتحليل لمجرد الترف الفكري، بل لكي يستطيع في النهاية أن يتوصل إلى مزيد من الفهم للبيئة الاقتصادية حتى يستطيع أن يتحكم فيها ويوجهها بالطريقة التي يرى أنها الفضلى من وجهة نظر الرفاهية الاجتماعية؛ أي حتى يستطيع أن يصوغ سياسة اقتصادية تعدل الأحداث المتوقعة وغير المرغوب فيها وتجعلها أكثر انسجاماً مع المصلحة العامة لأفراد المجتمع. ولتحقيق هذا الغرض يفاضل الاقتصادي بين مختلف الوسائل التي يمكن أن يستخدمها لتحقيق الغاية المطلوبة. ويبني هذه المفاضلة على أساس فاعلية الوسائل المختلفة في تحقيق الهدف من

جهة، وعلى أساس التكلفة التي سيتحملها المجتمع من جراء استخدام الوسائل البديلة من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه التفرقة لم تكن واضحة لدى الاقتصاديين قبل آدم سميث. لذلك كان علم الاقتصاد في الغالب يوصف بالسياسي، حتى أصبح تعبير «الاقتصاد السياسي» هو الشائع والأكثر استعمالاً بدلاً من علم الاقتصاد. وكان أول من استخدمه الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكرتيان سنة 1615م حين ألف كتاباً يحمل هذا العنوان Economie politique، وقد نحته من ثلاث كلمات يونانية وهي Oikos وتعني «مدينة» وNomos وتعني «قواعد» وPolitos وتعني «ذمة". أي «قواعد إدارة ذمة المدينة". وحينما نحت الكاتب تعبير الاقتصاد السياسي كان يهدف إلى إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة، وكان هذا منطقيا، إذ إن السياسة الاقتصادية، كما ذكر آنفاً، قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد.

تعريف علم الاقتصاد

مرّ أن آدم سميث أول من حصر استعمال تعبير الاقتصاد السياسي في الدلالة على العلم الذي يدرس الثروة. إلا أن الخلاف حول مدلول هذا العلم ما يزال قائماً حتى اليوم مما أدى إلى اختلاف تعريفات هذا العلم باختلاف نزعات الاقتصاديين الفكرية المختلفين، حتى إن جيتان بيرو Gaetan Pirou رأى أن لعلم الاقتصاد تعريفات بعدد الكتب التي ألفت فيه.

ومع ذلك يمكن القول: إن علم الاقتصاد هو علم إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها واستهلاكها، ويهدف إلى تعظيم المردود من عوامل الإنتاج المتاحة، أي إنه العلم الذي يسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للمشكلة الاقتصادية بالعمل على

زيادة إنتاج الخيرات المادية للتقليل من آثار ندرتها ووضعها بتصرف الإنسان لزيادة رفاهيته. فعلم الاقتصاد هو علم عقلنة نشاط الإنسان الاقتصادي لما فيه خيره ورفاهته. وهكذا يعد علم الاقتصاد علم إدارة الموارد بقصد تعظيم المنفعة منها لمصلحة بني الإنسان. ويذهب كامبل ماكونل Campell Mc connell إلى أن علم الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة الموارد النادرة أو المحدودة أو استعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة. وهكذا فإن علم الاقتصاد هو علم زيادة الثروة من جهة، وعلم اجتماعي يبحث في توفير الرفاهية لجميع أفراد المجتمع من جهة ثانية.

منهج علم الاقتصاد

يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائماً للكشف عن هذه القوانين وصوغ النظريات الاقتصادية المختلفة. ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل المناهج العلمية المعروفة وهي: المنهج الاستنباطي(التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي). وهذه فكرة مختصرة عن كل منهما:

المنهج الاستنباطي: ويعدّ من أقدم مناهج المعرفة، إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها. وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع. وبحسب هذا المنهج يبدأ الاقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها، عن طريق التفكير العقلي، جميع التعميمات التي تؤدي إليها، وهي ما تؤلف النظريات الاقتصادية. وينبَّه هنا إلى أن مدى صحة النظريات المستخلصة على هذا النحو

يتوقف على سلامة مجرى التفكير المنطقي من جهة، وصحة المقدمات من جهة أخرى.

المنهج الاستقرائي: يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة.

وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التحليل المنتظم الواعي للوقائع المعروفة والمشاهدة في الحياة العملية. أي إن المنهج الاستقرائي عكس المنهج الاستنباطي تماماً، لذلك يوصف الأول، أي الاستقرائي «بالاستدلال الصاعد»، ويوصف الثاني «بالاستدلال النازل».

ولما كان من الواجب أن تكون المقدمات في الاستنباط صحيحة، وجب أن تستند هذه المقدمات إلى الاستقراء. أي إن الاستنباط يعتمد على الاستقراء في إثبات صحة المقدمات. ومن ناحية ثانية فإن الاستقراء يعتمد على الاستنباط لأنه لا بد من التحقق من صحة النظريات، التي يتم التوصل إليها بالاستقراء، عن طريق تعميمها على وقائع جديدة، وهذا هو الاستنباط. وعلى ذلك فإن كلاً من الاستنباط والاستقراء لازمان للاقتصادي، وهو بصدد الكشف عن القوانين والنظريات الاقتصادية.

أساليب التحليل الاقتصادي

إن اتباع المناهج العلمية العامة في التحليل الاقتصادي يقتضي البحث عن أكثر الأساليب ملاءمة في حقل الدراسات الاقتصادية. ويُفرّق في هذا المجال بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معاً.

الأسلوب الرياضي: تعد الرياضيات علماً عاماً يهتم بدراسة العلاقات بين الكميات المتغيرة. وبالرجوع إلى الكميات الاقتصادية وما ينشأ بينها من علاقات تبادلية وجد أنها تقبل التعبير عنها بالصيغ الرياضية المعروفة، وبذلك أصبح من الممكن استخدام بعض الأساليب الرياضية في الدراسة الاقتصادية. فالرياضيات إذن تقدم أسلوباً للبحث يتفق وطبيعة علم الاقتصاد، ويتصف الأسلوب الرياضي برأي جيتان بيرو بثلاث صفات هي:

- استخلاص أوسع النتائج من المقدمات.
- السرعة، لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة عما لا يمكن التعبير عنه في اللغة العادية إلا بجمل طويلة.
- الدقة في التعبير وتجنب التشويش، فالتحليل الرياضي يحل محل اللغة العادية في البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية. ويعد فرع «الاقتصاد الرياضي» اليوم واحداً من أحدث فروع علم الاقتصاد.

الأسلوب التاريخي: يقتضي استخدام الأسلوب التاريخي تجميع الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوافرة، بعد التحقق من صحتها، لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها. ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ما كان منها سبباً وما كان نتيجة له، ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة انتظام تكرارها. وأخيراً يقوم المؤرخ بالكشف عن القوانين التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية وغير الاقتصادية أيضاً. أي إن التاريخ أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن، وفي توقع ما سيكون في المستقبل. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين

تاريخ النظريات الاقتصادية (تاريخ علم الاقتصاد)، وتاريخ الوقائع الاقتصادية. ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية. فالظواهر الطبيعية لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها. أما الظواهر الاقتصادية ـ وكذلك الظواهر الاجتماعية عموماً ـ فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تاريخ الوقائع يعد للباحث الاقتصادي، بمنزلة التجارب المخبرية التي يقوم بها الباحث في أثناء دراسته للظواهر الطبيعية. ويعد الاقتصاديون الألمان أول من اهتم بالأسلوب التاريخي، وذلك منذ الثلث الثاني من القرن التاسع عشر وعرفت أفكارهم باسم «المدرسة التاريخية".

الأسلوب الإحصائي: يرى بعض الاقتصاديين أن الإحصاء[ر] ليس مجرد أسلوب فحسب، بل إنه علم مستقل، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الاقتصاد، مما أدى إلى اطراد اهتمام الاقتصاديين به في مجال الدراسات الاقتصادية.

وتقدم الإحصاءات مقياساً دقيقاً وضرورياً لحجم الظواهر الاقتصادية، لأننا، بتعبير مور Moore، لا نعرف شيئاً ما دمنا لا نستطيع قياسه. والإحصاء هو الذي يسمح بهذا القياس، ويقدم بذلك المادة اللازمة لاستخلاص القوانين الاقتصادية. كما يلجأ الاقتصاديون إلى الأسلوب الإحصائي لقياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة؛ فلا يكفي القول إن مستوى استهلاك المجتمع يتوقف على مستوى ما يحققه من دخل، بل لابد من تحديد أثر زيادة الدخل في

مستوى الاستهلاك تحديداً كمياً. وفي النصف الأول من القرن العشرين حقق الإحصاء تقدماً كبيراً في مجال جمع البيانات الإحصائية وقدم بذلك مادة جيدة اتخذت أساساً في التحليل الاقتصادي، كما اعتمد عليه في اختبار صحة النظريات التي تم التوصل إليها باتباع الأساليب المنطقية التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويوصف الإحصاء بأنه أسلوب استقرائي يتسم بالواقعية اللازمة لكل نظرية حتى لا تبعد عن الواقع. ولكن، يؤخذ عليه أنه أسلوب لا يترجم الحقيقة كلها لكونه يتناول الظواهر التي يتم التعبير عنها بلغة الأرقام (المتغيرات الكمية)، ولا يهتم بالظواهر غير القابلة للقياس الكمي (المتغيرات النوعية).

فالرفاهية الاجتماعية، مثلاً، لا تتوقف على مستوى ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات مادية فقط، بل تتوقف على طريقة توزيعها بين جميع أفراد المجتمع أيضاً. ولا يعني هذا النقص استبعاد الأسلوب الإحصائي من الدراسات الاقتصادية، بل يقتضي اللجوء إلى الأساليب الأخرى في سبيل إكمال هذا النقص. وبذلك يمثل الإحصاء أسلوباً لا غنى عنه، ولا يكتفى به، في مجالي الدراسات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية. وقد تطور حتى بات يؤلف، مع الرياضيات والتحليل الاقتصادي، فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد وهو الاقتصاد القياسي[ر].

وأخيراً فالدراسة الاقتصادية تقتضي القدرة على التحليل والتركيب، والمعرفة بالأحوال النفسية والاجتماعية والقانونية والفكرية والحوادث التاريخية. أي تقتضي معرفة جميع عناصر الحياة الإنسانية. ونتيجة لتعدد هذه العناصر، لم تستطع أي مدرسة اقتصادية أن تحيط بها جميعاً. وعلى التحليل الاقتصادي،

حتى يكون واقعياً، ألا يكون حبيساً لغرض ضيق ينظر إلى الإنسان من زاوية واحدة فقط. بل يجب أن يبحث عن الإنسان في جميع مظاهره وبكل أساليب البحث الممكنة، وأن يجمع في سبيل ذلك بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في آن واحد.

أنواع التحليل الاقتصادي

يميز الاقتصاديون نوعين من أنواع التحليل الاقتصادي [ر] يؤلفان معاً فرعي النظرية الاقتصادية وهما التحليل الجزئي micro economics والتحليل الكلي macro economics. كما توجد تعابير أخرى للدلالة عليهما، فالأول مثلاً يعرف بأسماء كثيرة أخرى مثل نظرية الأسعار the price theory أو نظرية التوزيع the distribution theory. أما الثاني فيرى جاردنر أكلي Gardner Ackley أن تعبير «تحليل الدخل والتشغيل» income and enployment analysis أكثر دقة في التعبير عن مضمون ذلك النوع من أنواع التحليل. غير أن تعبيري «التحليل الجزئي»، و«التحليل الكلي» من أكثر المصطلحات شيوعاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم.

ويمكن القول مبدئياً إن التحليل الجزئي يتناول البحث في السلوك الاقتصادي على مستوى الوحدة. وهذا ينطوي على فكرة أن الأفراد يتصرفون بطريقة متماثلة تجاه كل القضايا الاقتصادية المختلفة. فالحديث عن الاستهلاك مثلاً في مجال التحليل الجزئي، يقصد به تحليل النمط الذي يتصرف بموجبه الفرد وهو بصدد إنفاقه لدخله على السلع المختلفة. ويقصد بالفرد هنا أي فرد من أفراد المجتمع من دون تحديد.

أما إذا كان الحديث يدور حول الإنتاج فيقصد به حينئذ وصف السلوك الإنتاجي لكل وحدة إنتاجية سواء كانت شركة صغيرة أو كبيرة من دون تحديد أيضا. كما يتقرر في إطار هذا الفرع أيضاً كل من قضيتي تخصيص الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة، وتحديد نصيب مختلف أفراد المجتمع من الدخل القومي(نظرية التوزيع).

أما في نطاق التحليل الكلي فإن المقصود بالاستهلاك هو دراسة السلوك الاستهلاكي للمجتمع كله. والحديث عن الإنتاج يعني الناتج القومي للمجتمع كله أيضاً. ويعني ذلك أن هدف التحليل الكلي هو دراسة القوى والعوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع منظوراً إليهم على أنهم وجود واحد. ويغدو الأمر أكثر وضوحاً إذا عُرِّف التحليل الكلي بأنه التحليل الذي يهتم بدراسة الموضوعات الاقتصادية التي تنعكس آثارها على جميع أفراد المجتمع مثل: الدخل القومي والناتج القومي ومستوى التشغيل والدورات الاقتصادية والتوازن الاقتصادي وغير ذلك.

ولما كانت القرارات الاقتصادية تتخذ من قبل الوحدات الجزئية التي يتكون منها الاقتصاد القومي، فقد يظن من ذلك أن التحليل الكلي ما هو إلا مجموع التصرفات الفردية. ومن ثم فإن التحليل الكلي ما هو إلا مجرد عملية نقل للنظريات الاقتصادية من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي. ويؤكد الاقتصاديون خطأ هذه النتيجة لأن القوانين والنظريات الاقتصادية التي تفسر السلوك الاقتصادي للأفراد تختلف كل الاختلاف عن القوانين والنظريات التي تفسر السلوك الاقتصادي للمجتمع بصفته كلاً. ويوضح أحد الاقتصاديين هذه الحقيقة بالفرق بين دراسة شجرة ما في غابة ودراسة الغابة نفسها.

ومع هذا الفصل بين نطاق التحليل الجزئي، والتحليل الكلي فإن هناك درجة كبيرة من التشابك بينهما، فالكفاية التي يتم بها تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة (تحليل جزئي) لها تأثير كبير في مستوى الدخل القومي (تحليل كلي)، كما أن إجمالي الدخل (تحليل كلي) يعتمد إلى حد ما على الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل (تحليل جزئي) إذ إن حصول فئة صغيرة من المجتمع على نسبة كبيرة من الدخل القومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي، ومن ثم تخفيض مستوى الإنتاج والدخل القومي. كما أن عدالة توزيع الدخل القومي تؤدي في النهاية إلى انخفاض مستوى الادخار القومي وما ينتج عن ذلك من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

تطور التحليل الاقتصادي

يقتضي تفهم دقائق مجرى تطور التحليل الاقتصادي العودة إلى دراسة الفكر الاقتصادي [ر] من خلال النظريات التي قدمتها المدارس الاقتصادية المختلفة. وسوف يكتفى هنا بالإشارة إلى أهم الخصائص المميزة لكل من الفكر التقليدي (1776 - 1936) والفكر «الكينزي»، وذلك بسبب الآثار الكبيرة التي نجمت عن الفكر الذي قدمه كل منهما سواء ما تعلق منها بمنهج البحث أو نطاق اهتمامه. فقد قام صرح النظرية التقليدية على التجريد والاستنباط فلجأت هذه النظرية، بصدد دراسة الاقتصاد، إلى التجريد، إذ أسقطت كل البواعث التي تسيِّر الإنسان إلا باعثاً واحداً فقط وهو باعث المصلحة الفردية، وانتهت بذلك إلى إنسان أطلقت عليه تعبير «الإنسان الاقتصادي» وعدته خير من يدافع عن مصلحته الشخصية، باستثناء قلة من الأفراد يمكن إهمالهم.

ولما كان المجتمع في الحقيقة مجموعة أفراد فقد خلصت إلى أن مصلحة المجتمع هي مجموع مصالح أفراده أيضاً، أي إن الفرد عندما يسعى لتحقيق مصلحته فإن هذا لن يؤدي إلى تعارضه مع المصلحة الشخصية للآخرين. ولهذا دأبت هذه النظرية تطالب بضمان حرية الأفراد في نشاطهم الاقتصادي، لأن هذه الحرية سوف تعني في النهاية تحقيق أقصى إشباع ممكن لجميع أفراد المجتمع تلقائياً دونما حاجة إلى تدخل أي سلطة في هذا السبيل، أي إن المجتمع سوف يحقق أفضل مستوى ممكن من الإنتاج باستخدام الموارد المتاحة له.

وهذا يعني في النهاية أن المشكلة ليست في تقديم النصح والمشورة لتحسين مستوى الإنتاج وإبداء الرأي في كيفية توزيعه، وإنما اهتمت المدرسة التقليدية فقط بتحليل النشاط الاقتصادي وإيضاح الطريقة التلقائية التي بوساطتها يتم التوصل إلى الوضع الاقتصادي الأمثل. وبذلك فقد صاغت، على حد تعبير ألفرد مارشال، من المنطق لوحة زيتية للعالم الحقيقي، وصاغت مما يجب أن يكون صورة لما هو كائن. ويعد قانون ساي (أو قانون المنافذ) الذي قدمه جان باتسيت ساي J.B.Say عام 1803 العمود الفقري للتحليل الاقتصادي التقليدي. وهو يقوم على فرض أن العرض إنما يخلق الطلب المساوي له، وينتهي بالفرض إلى أن التشغيل سوف يكون كاملاً دائماً بصورة تلقائية، وأنه لا يمكن أن تحدث البطالة أبداً، وإن حدثت أحياناً فإن قوى السوق التلقائية كفيلة بتصحيح هذا الخلل وإعادة التشغيل الكامل مرة أخرى.

وبناء على ذلك فقد كانت النظرية تقضي أن أي خلل يحدث في أركان النشاط الاقتصادي لا يتطلب تصحيحه من المسؤولين سوى انتظار أن تقوم

قوى السوق الطبيعية بذلك. وبحسب منطق التقليديين، ليس هناك مايقال فيما يتعلق بالتحليل الكلي، وإن اهتمامهم تركز في نطاق التحليل الجزئي فقط.

وللإنصاف لابد من التذكير بأن الاتفاق بين الاقتصاديين التقليديين لم يكن تاماً. فقد برز في تلك الحقبة بعض المفكرين المناوئين للمبادئ التي تقوم عليها النظرية التقليدية مثل القس الإنكليزي توماس روبرت مالتوس (1766-1834) Thomas R. Malthus الذي وجه الكثير من النقد لمبادئ النظرية التقليدية وفروضها في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» The Principles of Political Economy كما انتقد المؤرخ والاقتصادي السويسري جان تشارلز ليونارد سيموندي (1773-1843) Jean Charles Leonard Simonde هذه المبادئ أيضاً. إلا أن أحداً من هؤلاء الخارجين على التحليل التقليدي لم يوفق في هجومه على النظرية التقليدية وبقيت فروضها هي الوحيدة التي توجه السلوك الاقتصادي، والسبب، في رأي كينز هو أنهم لم يستطيعوا توضيح الأسباب الكامنة وراء ارتفاع مستوى الطلب الفعال وانخفاضه.

وبوجه عام فقد انهار الكثير من آراء الاقتصاديين التقليديين المتعلقة بالتحليل الكلي، وخاصة عندما تفاقمت الأزمات الاقتصادية وانتهت إلى ما يعرف بكارثة «الكساد الكبير» the great depression في بداية الثلاثينات من القرن العشرين (1929 - 1933)، إذ اتسمت هذه المرحلة بارتفاع معدلات البطالة على نطاق واسع في جميع دول العالم تقريباً وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومرت سنوات على هذه الحال من دون أن تنجح القوى التلقائية في إعادة التوازن للنشاط الاقتصادي على النحو الذي كان متصوراً في النظرية التقليدية.

وهنـا بـات واضـحاً أن هنـاك حاجـة ماسـة إلى إعـادة النظـر في مبـادئ التحليـل الاقتصادي وأساليبه، وهذا ما تمّ فعلاً بنجاح على يد الاقتصـادي الإنكليـزي جـون مينـارد كينز John M.Keynes بعدما نشر كتابه المعروف «النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقـود» The General Theory of Employment, Interest and Money سـنة 1936، الذي ضمنه نظريته الشهيرة في «الطلب الفعـال» effective demand. وقـد كـان كينز من المؤيدين للنظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ الحريـة الاقتصـادية إلا أنـه، مـع ذلك، كان يرى أن هناك نقصاً في ذلك النظام بأنه لا يتضمن آلية ذاتية قادرة على تحقيـق التشغيل الكامل، أو قادرة على أن تعيد النظام إلى حالة التشغيل الكامـل فـيما لـو ابتعـد عنه. لهذا فقد قام بتقـديم نظريتـه العامـة التـي أوضـح فيهـا الكيفيـة التـي يتحـدد بهـا مستوى الدخل والتشغيل، كما شرح الأسباب الكامنة وراء عدم مقدرة قـوى السـوق عـلى أن تجعل التشغيل عند مستوى التشغيل الكامل. إذ أشار إلى أن مستوى التشغيل معـرض للتغير، وأن التشغيل الكامل مـا هـو إلا أحـد مسـتويات التشـغيل، وأن هنـاك عـدداً غـير محدود من المستويات الممكنة دون مسـتوى التشـغيل الكامـل. وجـوهر الفكـرة هنـا أن مستوى الدخل القومي لا يتوقف على مدى وفرة المـوارد الاقتصـادية كـما هـي الحـال في النظرية التقليدية، بل يتوقف على مستوى الطلب الفعال، أي إنه بذلك يكون قـد عكـس المفهوم التقليدي للتشغيل تماماً، وعلى حد تعبير أحـد الاقتصـاديين فـإن كينـز يكـون قـد وضع الحصان أمام العربة بعد أن وضعته النظريـة التقليديـة خلفهـا مشـيراً بـذلك إلى أن القوة الفاعلة في الاقتصاد ليست قوى العرض (النظرية التقليدية) بل قوى الطلب.

الجانب الثوري الآخر في فكر كينز يتركز فيما توصل إليه من أن الحكومة، بخلاف ماتوصلت إليـه النظريـة التقليديـة، تسـتطيع التـأثير في المسـتوى العـام

للنشاط الاقتصادي وذلك من مركزها المالي، أي من تغيير مستوى إنفاقها، أو بتغيير القوانين الخاصة بالضرائب لتعديل حجم مواردها المالية ـ أي الميزانية الحكومية بشقيها: النفقات والواردات.

ومع القول العام بوجهة النظر المطالبة بضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق مستوى عال من التشغيل، فإنه ما زال هناك الكثير من الجدل والنقاش حول مدى فاعلية مثل هذه السياسة لتحقيق التقدم المطلوب، وكثير من هذا الخلاف يرجع أحياناً إلى اختلاف وجهات النظر الاجتماعية والفلسفية والسياسية للمجتمعات المختلفة. وبذلك غدا التحليل الكلي محور اهتمام الاقتصاديين المختلفين بعد أن كان التحليل التقليدي منصباً بالدرجة الأولى في إطار التحليل الجزئي.

واستكمالاً للحقيقة لابد من الإشارة إلى أن الاهتمام بالتحليل الكلي لم يبتدئ مع الكساد الكبير على يد كينز، بل إن بعض أفكار التحليل الكلي وجدت قبل ذلك التاريخ، فقد اهتم أصحاب المدرسة التجارية «الميركانتيليون» في القرن السابع عشر بتحقيق مصلحة المجتمع كله وليس مصلحة الأفراد أو الطبقات، ونادوا لذلك بضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية نتيجة عدم ثقتهم بقدرة النشاط الاقتصادي على تحقيق مصلحة المجتمع القصوى.

كذلك فإن الطبيب الفرنسي فرانسوا كينيه مؤسس أول مدرسة اقتصادية بالمعنى الأكاديمي المعروف، وهي المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطيون)، يُعد صاحب أول مؤلف اقتصادي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية على أساس النظرة الكلية، وذلك في ما عرف باسم «الجدول الاقتصادي العام» الذي نشره عام 1759.

الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر

وطرق معالجتها

تُعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الإنسانية التي تعتقد الكثير من الدراسات بأنها من محركات التغيير (أُنظر على سبيل المثال الدراسات التي قامت بها مؤسسة Ove Arup البريطانية خلال عامي 2006 و2007 حول محركات التغيير في العالم) التي قد تتجاوز حدود المشكلة لتصبح مصدر تهديد للأمن والسلام . لهذا فإن الحكومات والمؤسسات الدولية قد أولت هذه الظاهرة جُل إهتمامها ، حتى أصبح موضوع الحد من ظاهرة الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة .

يبقى الفقر من أهم التحديات الاقتصادية الرئيسة التي تواجه الأردن رغم التحسن الكبير في مستويات المعيشة التي نجحت المملكة في تحقيقها خلال العقد المنصرم . وقد بات خفض الفقر على رأس قائمة الأهداف التي تسعى الحكومة جاهدة إلى تحقيقها ، من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية والفنية التي يمكن أن تسهم في خفض نسبة الفقر كما تُساعد في تأهيل العاطلين عن العمل نحو فرص العمل المُتاحة وزيادة هذه الفرص ، كما تساعد الباحثين على القيام بالدراسات المتعمقة لفهم أسباب وأبعاد هذه الظاهرة ، واتخاذ الإجراءات التي تبدو ملائمة لتخفيف آثارها. ولكن على الرغم من الجهود الوطنية التي تُبذل لخفض درجة الفقر، تشير التقديرات إلى أن نسبة انتشار الفقر تصل إلى 29% من عدد السكان .

أن تحليل الأسباب الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة الفقر تعتبر من القضـايا الهامـة لتفسير المشكلة واقتراح الحلول الملائمة لها والسياسات التي تُسهم في خفض نسبة الفقـر . ولذلك تهدف هذه الورقة إلى مراجعة الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر وطرق مكافحتـة . وللوصول إلى هذا الهدف ، نتكون هذه الورقة من الأقسام التالية : مفهوم الفقر، مقياس الفقر ، بيان الأسباب العامة للفقر ، ظاهرة الفقر بالأردن ، أسباب ظاهرة الفقـر بـالأردن، سياسات الحد من الفقر بالأردن ، الإستراتيجيات المقترحة للحد من ظاهرة الفقـر بـالأردن وأخيراً توصيات الدراسة .

مفهوم الفقر

يعـد الفقـر ظـاهرة متعـددة الجوانـب تختلـف مفاهيمهـا بـاختلاف الشـعوب والثقافات ، ومع ذلك فإنها تعني شيئاً واحداً للذين يعانون منها وهو الحرمان سواء أكان حرماناً مادياً أو حرماناً من فرص العيش بحرية وكرامة. ولقد عرف بعض علـماء الاجـتماع الفقر بأنه حالة يكون الدخل فيها غير كاف لإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمعيشـة الإنسان . وكذلك عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشـة ، حيـث يتضـمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية . وتشير كثير من الدراسـات والتقـارير إلى وجود ارتباط قوي بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر ، مثل انخفـاض الـدخل وسوء التغذية وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعلـيم والثقافـة . وقـد عرف البنك الدولي الفقر في تقريره سنة 1990 بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة".

وفي تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 هناك تمييز بين دليلين للفقر البشري يمكن تلخيصهما في الجدول (1) التالي:

جدول رقم (1) التمييز بين دليلين للفقر البشري

البعد	في البلدان النامية	في البلدان المتقدمة
حياة مديدة وصحية	احتمال العيش بعد 40 سنة	احتمال العيش بعد 60 سنة
المعرفة	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	معدل إلمام البالغين بمهارات وظيفية
مستوى معيشة لائق	معدل السكان الذين ليس لديهم مصدر مستدام للمياه الصالحة. ومعدل الأطفال دون الوزن السوي	معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. ومعدل البطالة لأجل طويل (12 شهر وأكثر)

وحاليا ينظر إلى الفقر على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها ، فبالإضافة إلى فقر الدخل ، هناك أيضا مفهوم فقر القدرات ، بمعنى أن الفقير هو الذي لا قدرة له على تحقيق حياة جيدة ، وهي التي تقوم على التعليم والصحة والدخل ، وهي الجوانب التي تضمنها تعريف التنمية البشرية الذي يؤكد على أن "التنمية هي تطوير وتنمية العنصر البشري بما يؤدي إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه في شفافية وحرية وديمقراطية، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر". ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي :

1. مؤشر غذائي صحي: ويقاس بنسبة ناقصي الوزن من الأطفال دون سن الخامسة .
2. مؤشر صحي إنجابي: ويقاس بنسبة حالات الولادة دون إشراف صحي.
3. مؤشر تعليمي معرفي: ويقاس بنسبة الأمية بين الإناث .

كما أن هناك تعريف آخر للفقر مبني على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من عدة مصادر غذائية (نحو 2500 سعرة حرارية يوميا كحد أدنى) ، وهناك خط الفقر المبني على أساس تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للإنفاق الاستهلاكي). وبناء على ذلك جاء تعريف الأمم المتحدة الذي يشير إلى أن من يحصل على دولارين فأقل مقيما بالقوة الشرائية المعادلة هو من الفقراء (فقر مطلق) ، وأما من يحصل على دولار فأقل فهو من الفقراء المدقعين

مقياس الفقر

يعتمد التطبيق العملي لقياس الفقر على حساب خط الفقر الذي يمكن اشتقاق مؤشرات الفقر من خلاله على النحو التالي :

1. مؤشر نسبة الفقر: ويسمى هذا المؤشر أيضاً معامل تعداد الأفراد (Headcount Index) ، وهو عبارة عن ناتج قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي .
2. مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap): ويتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية لاستهلاك إجمالي السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساوٍ لخط الفقر.

3. مؤشر شـدة الفقـر (Poverty Severity Index): ويـتم حسـابه باعتبـاره يسـاوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر، ويقيس هذا المؤشر مـدى التفـاوت بين الفقراء أنفسهم .

4. معامـل "جينـي" (Gini Index): يسـتخدم كمـؤشر لقيـاس التفـاوت في توزيـع الدخول ما بين جميع السكان فقراء وغير فقراء .

ويعتمد البنك الدولي أسلوب خط الفقر بتقسيمه المجتمع إلى فئتـين: فقـراء وغـير فقراء ، وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرّف بأنـه إجـمالي تكلفـة السـلع المطلوبـة لسـد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية . ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق الأسرة ودخلها ،

أما خطوط الفقر الأكـثر شـيوعاً واسـتخداماً فهـي كـما يـلي (بـاتر، 2003: 82-89؛ الميتمي، 2003: 208).

1. خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line): ويعرّف بأنه إجمالي تكلفة سلة السـلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية للفرد (الأسرة) .

2. خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line): ويعـرّف بأنـه إجـمالي تكلفـة سـلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية الغذائية وغير الغذائية للفـرد (الأسرة) .

3. خـط الفقـر النسـبي (Relative Poverty Line): ويعـبّر عنـه بنسـبة مـن متوسـط الدخل في الدولة.

ويستخدم الأردن تصنيفاً الفقراء يميز بين ثلاث فئات فرعية للفقراء على النحو التالي (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004: 55-57):

1- فئة أفقر الفقراء : وهم المعدمون ممن لا يملكون شيئاً ، وحالتهم الصحية سيئة حيث يتناولون أغذية لا تفي بمتطلبات أجسامهم ، ويعيشون في أبنية سيئة ، ولا يملكون أرضاً ، وهم من ذوي الدخل المتدني جداً ، ويتلقون معونات نقدية من صندوق المعونة الوطنية ومن صدقات المحسنين ، كما أنهم أميون على الأغلب ، وصلاتهم محدودة مع المؤسسات .

2- فئة الفقراء المدبرين (القادرون على التكيف) : وهم الفقراء الذين يملكون مجموعة من الموارد أكثر مما يملكه أفقر الفقراء ، ويمارسون أنواعاً شتى من استراتيجيات سبل المعيشة . وينظر إلى هؤلاء الفقراء المدبرين باعتبار أن لديهم عدداً أكبر من الأطفال ومن أعضاء الأسرة قياساً على أفقر الفقراء ، ويعيشون في مساكن مناسبة ومقامة فوق قطعة أرض صغيرة ، وينشطون في العمل الزراعي معتمدين على دخول متدنية أو رواتب تقاعدية . وتتألف تغذيتهم من الخضار والبيض والدجاج أحياناً ، ونادراً ما يتناولون اللحوم على الرغم من تربيتهم لبعض الأغنام والماعز ، إضافة إلى الدواجن . وربما يحصلون على الثانوية العامة في تعليمهم الذي لا يرقى إلى التعليم الجامعي ، وليس لديهم تأمين صحي ، وصلاتهم متوسطة مع المؤسسات .

3- فئة الفقراء الميسورين : وهم الفقراء الذين يعيشون فوق خط الفقر دون رفاهية ، ولديهم عدد أقل من الأطفال (4-5 أطفال) ، ويقيمون في أبنية جيدة من الطوب والإسمنت ، ويملكون أراضٍ خاصة لزراعة المحاصيل الزراعية أو عملاً تجارياً ، ولديهم أكثر من مصدر واحد للدخل ، ويربون

الثروة الحيوانية ، لذا تدخل اللحوم الحمراء والبيضاء في تغذيتهم ، ولديهم تأمين صحي وصلات جيدة مع المؤسسات ، ويجمعون في تحصيلهم العلمي بين التعليم الثانوي والجامعي .

ويمكننا تصنيف الفقر إلى نوعين هما:

(1) فقر إقتصادي : ويعني ضعف دخل الفرد وعجزه عن الحصول على حاجاته الضرورية .

(2) فقر إجتماعي : وهو أن يكون الدخل متوفراً للفرد إذا عمل ، إلا أن عدم رغبته بالعمل المُتاح تجعله دخله غير كاف مما يوقعه في الحاجة والعوز .

(3) بيان الأسباب العامة للفقر

يمكن تقسيم العوامل التي تؤدي إلى الفقر إلى عوامل ذاتية وأخرى خارجية ، مبينة كما يلي :

أولاً: العوامل الذاتية ، وهي التي تتعلق بالفرد نفسه ، وتشمل :

(1) الجهل : أن الشخص الجاهل يكون أقل من غيره على تفهم مشاكله فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته ، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي إلى فقره .

(2) المرض : فالمرض يقعد الشخص عن العمل ، أو يقلل من إنتاجه مما يؤثر على دخله وبالتالي على مستوى معيشته بالإضافة إلى أن تكاليف العلاج ترهق ميزانيته وتلتهم كسبه القليل .

(3) سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الانفاق ، وبالتالي إنفاق المال في غير موضعه المناسب مما يؤدي إلى الفقر ، وأحياناً يرجع سوء التدبير إلى

الجهل أو إلى الضعف وقلة الحيلة أو عدم الخبرة مما يبدد الدخل ويوقع المرء في الفقر .

(4) العادات الضارة : كالإدمان على المخدرات أو المسكرات أو القمار ، فهذه كلها وأمثالها مضيعة للمال ومؤدية للفقر .

ثانياً : العوامل الخارجية : وهي لا تتعلق بالفرد نفسه بل بالمجتمع ككل ، وأهم هذه العوامل :

1) العوامل الطبيعية : كالزلازل والبراكين والفيضانات والأوبئة والآفات الزراعية فهي تؤدي إلى إتلاف موارد الإنتاج وغرق المحاصيل وتهدم المساكن وتشتت السكان من أماكن عملهم ، مما يؤدي إلى فقرهم .

2) عدم كفاية الإنتاج وموارده : وذلك يرجع إلى عدم استغلال موارد المجتمع وثرواته الطبيعية ، أو قلة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، أو عدم الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة والصناعة ، أو ندرة الخامات والمواد الأولية اللازمة للصناعة ، أو قلة السكان مما يؤدي إلى النقص في الأيدي العاملة اللازمة للإنتاج والاستثمار .

ولعل من ضمن أهم أسباب الفقر في المجتمعات النامية هو تدني حالة المرأة من كل النواحي وازدياد فقرها . جانب من هذا التدني يرجع إلى التقاليد المتوارثة في تلك المجتمعات ، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات ، وجانب مهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة ، ويظهر هذا التحيز في مستويات الأجور العليا للرجال من دون النساء ، وتفضيل تشغيل الرجال عن النساء ، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال ، كما أن معدلات تسرب الإناث من التعليم أعلى من معدلات تسرب الذكور. ولذلك برزت

فكرة مقياس الجنوسة في مجال التنمية البشرية، والذي يحتوي على العناصر التالية:

1. المشاركة السياسية وصنع القرار: وتقاس بحصة الإناث في المقاعد البرلمانية .
2. المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية : وتقاس بحصة المرأة من المناصب الإدارية والتنظيمية ، وبالنسبة المئوية لحصتها من الأعمال المهنية والفنية .
3. السيطرة على الموارد الاقتصادية : وتقاس بالدخل المكتسب المقدر للإناث .

ظاهرة الفقر بالأردن

لم تبرز ظاهرة الفقر في الأردن إلا بعد منتصف الثمانينيات . فقد شهد الأردن في عقد السبعينيات انتعاشاً انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي للسكان وتوزيع دخولهم بصورة أفضل . لكن الأوضاع الاقتصادية اختلفت اختلافاً واضحاً بعد منتصف الثمانينيات فقد أدى انخفاض أسعار النفط ، والتراجع الصادرات الأردنية وانخفاض حجم الطلب على القوى العاملة في الخارج إلى ظهور مشكلة الفقر والبطالة . وقد تم تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر من خلال برنامج مكافحة الفقر في الأردن الذي تشارك فيه جهات عديدة مثل القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة (برنامج مكافحة الفقر في الأردن، 2006). وقد خلصت دراسة أعدت من قبل البنك الدولي بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الإحصاءات العامة عام 2004 إلى نتيجة أساسية تتلخص في تراجع نسبة الفقر في المملكة إذ

وصلت إلى 14.2 % عام 2002 (منذر الشرع وآخرون، 2004). وتعد الأردن أفضل حالا من كثير من دول العالم التي تعاني من ارتفاع نسبة الفقر فيها فالهند ومالي وبوليفيا تصل نسبة الفقر فيها إلى 35 % ، 63 % ، 67 % على التوالي ، بينما اقتربت دول أخرى من مستوى الفقر في الأردن كالمملكة المغربية التي يقع 13 % من سكانها تحت مستوى خط الفقر (Sandra Granzow, 2000) .

تشير تقارير البنك الدولي (2004) الى تزايد عدد الفقراء (6) مرات خلال الفترة (1987-1992) إذ ازداد عددهم من نحو (85) ألف إلى نحو (554) ألف عام 1992. وظل مستقراً دون تغيير حتى عام 1997، وتشير الدلائل إلى هبوطه بعدئذ خلال الفترة (2000-2004)، ومما يؤكد ذلك ازدياد عدم المساواة بارتفاع معامل جيني من (0.36) إلى (0.40)، ثم تراجعه إلى (0.36) في عام 1997، وظل يراوح مكانه حتى عام 2001 ليهبط بعدئذ إلى (0.33) في عام 2004 . وقد تزايدت فجوة الفقر من (0.3٪) من خط الفقر عام 1987 إلى (3.6٪) عام 1992، ثم تناقصت إلى (2.5٪) عام 1997. وتشير الأرقام إلى أن الأردن أفضل حالاً من المتوسط العام لدول الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا من حيث المؤشرات الاجتماعية ، فهو من فئة الأقطار متوسطة الدخل، وبه أقل معدلات أمية، وتناقصت وفيات الأطفال بين سكانه بنسبة (50٪)، وازداد معدل الأجل المرتقب عند الولادة فيه من (60) إلى (75) عاماً. وتناقص معدل الزيادة الطبيعية لسكانه مع تناقص معدلات الخصوبة .

وأما دراسات تحليل التباين الإقليمي لظاهرة الفقر في الاردن واثر المشاريع التنموية في مكافحتها (حيدر، 2009) فقد كشفت عن كبر حجم الأسر في المجتمع الاردني التي تصل في المتوسط إلى (6.1) مولود خلال الفترة

الإنجابية للمرأة ، كما كشفت عن تدني مستوى الدخل لدى غالبية الأسر بفعل تدني الأجر ومحدودية مصادر الدخل اذ تصل نسبة الذين يتقاضون دخلا شهريا يقل عن 500 دينارا اردنيا إلى (95.2%) من نسبة السكان المشتغلين . وتبين من خلال أنه يمكن تقسيم المحافظات الاردنية إلى أربع فئات وهي : فئة المحافظات ذات النمط المعيشي الفقير جدا وتشمل محافظات مأدبا ، وجرش ، وعجلون ، والطفيلة ، ومعان ، والعقبة . وفئة المحافظات ذات النمط المعيشي الفقير وتشمل محافظات البلقاء ، والمفرق والكرك . وفئة المحافظات ذات النمط المعيشي المتوسط وتشمل محافظات الزرقاء واربد . وفئة المحافظات ذات المستوى المعيشي المرتفع وتشمل محافظة العاصمة عمان . والجدول رقم (2) يبين تطور نسبة الفقر في محافظات المملكة خلال الفترة 1997 – 2006 .

جدول رقم (2) تطور نسبة الفقر إلى إجمالي السكان في محافظات المملكة خلال الفترة 1997 - 2006

المحافظة	1997	2002	2006
عمّان	19.6	9.2	9.4
البلقاء	21.8	17.8	17
الزرقاء	16.3	22.3	33
مأدبا	23.9	10.7	10
إربد	26.0	13.8	12.1
المفرق	35.9	25.9	23
جرش	19.2	18.4	18.2

عجلون	17.3	9.7	17.7
الكرك	13.0	12.2	21.7
الطفيلة	24.3	10.6	19.1
معان	37.3	24.1	12.1
العقبة	17.0	15.2	15.4
المملكة	21.3	14.2	13

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002) و (2006) .

وقد اشارت المؤشرات الى ارتفاع خط الفقر المطلق في الأردن مقدار 164 ديناراً ، او ما نسبته 41,8% ، ليصل الى 556 ديناراً للفرد الواحد سنوياً في عام 2006 مقارنة مع 392 ديناراً في عام 2002 ، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع خط فقر الغذاء وارتفاع خط فقر غير الغذاء ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد انخفضت نسبة الفقر المطلق الى 13,0% في عام 2006 مقارنة مع 14,2% حسب بيانات نفقات ودخل الاسرة في 2002 . وذلك على الرغم من وجود العديد من مؤسسات شبكة العون والمنظمات غير الحكومية ، حيث يوجد ما يزيد عن الخمسون هيئة ومؤسسة ووحدة حكومية أو تطوعية في مجال مكافحة الفقر والبطالة (شخاترة وآخرون 2000) ، إلا أن أعمال هذه المؤسسات ما زالت تطمح للمزيد (وزارة التنمية الاجتماعية ،1997). والجدول رقم (3) يبين تطور بؤر الفقر في محافظات المملكة خلال الفترة 2002 – 2006 .

جدول رقم (3) تطور بؤر الفقر في محافظات المملكة خلال الفترة 2002 - 2006

المحافظة	بؤر الفقر في عام 2002	بؤر الفقر في عام 2006
عمّان	الجيزة، أم الرصاص.	أم الرصاص
البلقاء	دير علا، الشونة الجنوبية.	
الزرقاء	الضليل، بيرين، الأزرق، الهاشمية.	
المفرق	الرويشد، الصالحية، دير الكهف، أم الجمال، حوشا، سما السرحان.	الرويشد، الصالحية، دير الكهف، حوشا ، الخالدية ، بلعما ، البادية الشمالية الغربية
الكرك	غور الصافي.	غور الصافي. غور المزرعة ، الموجب ، القطرانة
معان	الحسينية، الجفر، المريغة.	الجفر، المريغة.
العقبة	وادي عربة، القويرة.	وادي عربة، القويرة ، الديسة
عجلون		كفرنجة ، عرجان
الطفيلة		بصيرا
اربد		الشونة الشمالية
جرش		برما

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002) و (2006) .

وبإختصار ، تلخص دراسة الوزني (2000) أهم ملامح مشكلة الفقر في الأردن بما يلي :

- أولاً: تركز الفقراء في المدن الأردنية الرئيسية حيث أن 76% من مجموع من هم تحت خط الفقر يعيشون في هذه المدن.
- ثانياً: تشير دراسات الفقر في الأردن إلى أن نحو 80% من الفقراء إما موظفون في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص مما يشير إلى تدني الأجور بشكل عام في الأردن ويعمل في الحكومة ما يقرب من 40% من القوى العاملة مما يشير إلى أن ما يقرب من نصف نسبة الـ 80% المذكورة أعلاه توجد بين موظفي الدولة ، وبمعنى آخر أن نحو نصف الفقراء هم من العاملين في القطاع العام .
- ثالثاً: أن 20% من سكان الأردن على أقل تقدير تحت خط الفقر المطلق .

أسباب ظاهرة الفقر بالأردن

يرتبط الفقر بالديموغرافيا ، فالخصوبة المنخفضة تعمل على تخفيض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، وفي الوقت ذاته تعمل على تحسين توزيع الدخل . وتفيد إحدى الدراسات التي أجريت في أفريقيا من البنك الدولي (2001) بأن تناقص معدل الخصوبة الكلي إلى (4) لكل امرأة يعمل على تخفيض حدوث فقر الدخل بنسبة تتجاوز (7٪) ، لذا فإن دخل الأسر الفقيرة يعتمد على تناقص الخصوبة بين أفرادها. وفيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للفقراء ، فقد بلغ متوسط حجم الاسرة للفقراء نحو 7,8 فرداً مقابل 5,5 فرداً لغير الفقراء في عام 2006 ، كما بلغ معدل الاعالة للفقراء حوالي 6,4 فرداً مقابل 3,7 فرداً لغير الفقراء ، مما يؤكد ان ارتفاع معدل النمو

السكاني لدى بعض الشرائح يساهم في ارتفاع معدلات الفقر. اما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للفقراء ، فقد بلغت نسبة الفقراء الذين ليس لديهم مؤهل تعليمي حوالي 19,5% ، وترتفع هذه النسبة للفقراء الذين لديهم مؤهل تعليمي اقل من الثانوي الى 63,6% ، في حين بلغت نسبة الفقراء الذين لديهم مؤهل ثانوي فاعلى نحو 16,9% مما يعكس دور التعليم في التأثير على معدلات الفقر. فحسب مؤشرات ألاداء الرئيسة المختارة لمكافحة الفقر بلغت نسبة الفقر 14.2% ويتوقع أن تنخفض الى 15% عام 2017 كما بلغت فجوة الفقر 3% في حين من المتوقع أن تهبط الى 1% عام 2017 في حين بلغت نسبة السكان الفقراء الحاصلين على التعليم الثانوي 11.4% فقط ويتوقع أن تصل الى 25%.

وأما حول أسباب الفقر في الأردن ، فقد خلص البنك الدولي (2001) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997) إلى أنها تعود إلى عدة أسباب ، وكما يلي :

- أولاً: أسباب اقتصادية: وتشمل تدني الإنتاجية وبطء معدلات نمو توافر فرص العمل وقلة كميات الإنتاج وسوء نوعياته وعدم استقرار الأسواق والاختناقات التسويقية للإنتاج وعدم المساواة في الدخل والثروة والعولمة.
- ثانياً: أسباب مكانية: وتعني المواقع النائية والمنعزلة لبؤر الفقر والتدهور البيئي والتصحر والتلوث .
- ثالثاً: أسباب إجتماعية وديموغرافية: وتتضمن المكونات المنزلية وفقر رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية والاعتماد الشخصي وضعف شبكات الأمان الاجتماعي والتحيز النوعي والبنى الاجتماعية المسببة للفقر وارتفاع معدلات النمو السكاني .

- رابعاً: أسباب سياسية: وتعود إلى نشوب الحروب في المناطق المجاورة لمناطق الفقر كحرب الخليج الثانية والثالثة والانعكاس السلبي لذلك بفعل الهجرات العائدة إلى الأردن وعدم التمكين والتهميش الاجتماعي .

كما أن هناك دراسات بحثت في مثل هذه الأسباب بالتفصيل ، مثل دراسة صالح (2002) و ديستروماو (1999) والبنك الدولي (2004) وفاو (1998).

سياسات الحد من ظاهرة الفقر بالأردن

وبالنسبة للسياسات التي تم اتباعها في الحد من الفقر في المملكة ، فقد اعتمدت الحكومة على مسارين متلازمين هما:

المسار الاول: تقليل جيوب الفقر في المدى القصير من خلال :

1. إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية وذلك لتوسيع مظلته ومراجعة المعايير المطبقة بهدف استيعاب الفقراء المستحقين وغير المنتفعين وتنفيذ برامج الدخل التكميلي لأسر الفقيرة من خلال سد الفجوة بين ما يتوفر من الدخل للأسر الفقيرة وخط الفقر المطلق.
2. توفير البنية التحتية للمناطق الفقيرة لضمان رفع المستوى المعيشي للأفراد والأسر التي تسكن في هذه المناطق من خلال توفير السكن المناسب والمدارس والمراكز الصحية وإعادة تأهيل المياه وشبكة الصرف الصحي في هذه المناطق.
3. تمويل المشاريع الصغيرة لزيادة إنتاجية الفقراء من خلال توفير الخدمات المالية والفنية التي تساعدهم في إنشاء مشاريع مولدة للدخل.

ويقوم هذا المسار على ثلاثة عناصر رئيسية (موسى اشتيوي، 2000) :

(1) التخفيف من وطأة الفقر الواقع على بعض الشرائح الاجتماعية مع تأمين مستوى معيشة مقبول لها.

(2) إيجاد فرص عمل للفقراء القادرين على العمل بصورة تكفل لهم الحياة الكريمة.

(3) التصدي لمسببات الفقر في الأمدين المتوسط والطويل.

وقد اعتمد هذا المسار على مجموعة من المعايير من بينها:

1. ضرورة تحقيق آثار إيجابية سريعة على الفئات الاجتماعية المستهدفة.
2. أن تكون تكاليف التنفيذ معقولة بحيث لا تؤدي إلى زيادة العبء على الميزانية.
3. سهولة تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع.
4. ضمان صفة الاستدامة والاستمرارية لجميع مكونات الحزمة الاجتماعية.

المسار الثاني: زيادة الإنتاجية الاجتماعية بهدف القضاء على مسببات الفقر وذلك من خلال:

1. تعميق البرامج الوطنية المعمول بها حالياً للنهوض بقطاعات الصحة والتعليم والمعلومات والتكنولوجيا.
2. صيانة البنية التحتية وتطويرها.
3. زيادة التشغيل .

4. تحسين نوعية الإدارة العامة والاقتصادية.

5. إنشاء صندوق لتمويل تدريب وتشغيل الفقراء.

6. شبكة الحماية الاجتماعية في الأردن

الإستراتيجيات المقترحة للحد من ظاهرة الفقر بالأردن

ولكن للقيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والسلوكيات العمومية أهمية مساوية للثروة الاقتصادية والتنمية البشرية في تحديد الفرص المتاحة . ولذلك فلا بد من إجراءات تؤدي إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد منه تمهيدا للقضاء عليه في المجتمع . وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص ، وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعبء التخفيف من الفقر والحد منه بل والقضاء عليه . وهذا الواجب يعتبر من المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة لعل من أبرزها :

(1) محاربة الفقر والتخفيف من حدته

(2) محاربة الفساد الاقتصادي

(3) حماية المستهلك

(4) الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي

(5) حماية البيئة

ويتمثل دور الدولة في مواجهة الفقر في نواحي عديدة من أهمها:

أولاً : العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية :

وذلك في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية، وكل تلك النواحي تتولاها الدولة، وهي جانب أساسي من مسؤولياتها، والتقدم في النواحي الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدل النمو في المجتمع، ففي ظل العمل الحكومي في تلك المجالات حققت دول عديدة تقدم اجتماعي أعلى مما يتيحه مستوى دخلها (الصين، سيريلانكا، شيلي، كوستاريكا، كولومبيا)، ونقيض ذلك نجد أن النمو المرتفع اقتصاديا في غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان).

وقد توصلت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين معدلات الالتحاق بالمدارس أو سنوات الدراسة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية . كما أن لصحة السكان أهمية كبيرة في ذلك ، حيث أن الشخص الذي يتمتع بصحة جيدة لا يعمل بكفاءة أكبر فحسب، ولكنه يكرس أيضا وقتا أكثر للأنشطة الإنتاجية، كما أن زيادة العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة ترتبط في المدى الطويل، بزيادة معدل النمو إلى ما يبلغ 4 نقاط مئوية في كل البلدان النامية والبلدان الصناعية.

ثانياً : دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء :

أي استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء ، حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل كالقطاع الزراعي ، فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات ، فزيادة أسعار

السلع الزراعية (كالقمح) يؤدي إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالة الزراعية على أجور أفضل مما يؤدي إلى رفع مستوى القطاع الريفي والحد من الفقر فيه.

ثالثاً : الاستثمار في رأس المال البشري :

والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا . وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، حيث أصبح من المعلوم أن الفقر هو فقر القدرات وليس فقر الموارد. وقد بينت الدراسات أن نوعية التعليم ترتبط مباشرة بقدرة الفرد على الكسب وإنتاجيته . وحتى في البلدان النامية التي توجد بها قطاعات صغيرة نسبيا من الصناعة التحويلية والخدمات كثيفة الاستخدام للمهارات تبين أن للمهارات تأثيرا قويا على النتائج ، ولئن كان الكثير من البحث الكمي حول أهمية المهارات جاء في الأساس من البلدان المتقدمة ، فإن الصورة النوعية تصدق على الكثير من البلدان النامية أيضا .

رابعاً : تسعير الغذاء وتنويعه :

إن تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع . وفي الدول الفقيرة حيث مستويات الدخول منخفضة ، ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء ، ومن ثم فلا بد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات ، وذلك سواء بتحديد السقف السعري لكل سلعة ضرورية ، أو شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق شركات عامة وبذلك تخفض الهوامش التسويقية التي يغالي الوسطاء في الحصول

عليهـا. وهنـا تجـدر الإشـارة إلى أن أسـلوب السـقوف السـعرية يسـتخدم أيضـا بالنسـبة للخدمات الأساسية في عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

خامساً : توجيه مشروعات التوظيف والاستثمارات للمناطق الفقيرة :

إن الفقر ينتج عادة في التجمعات التي تكثر فيها البطالة . وإن مـن أهـم أسـاليب الحد من البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل في المجتمع هـي مشروعـات الإسـتثمارية والرأسمالية والتي تنصب أساسا على الخدمات مثل إنشاء المرافق والطرق وغيرهـا، وهـي ذات مردود مالي في المجتمع مما يدفع بعملية التنميـة ومـن ثـم إتاحـة المزيـد مـن فـرص العمل في المستقبل، كما أنها تشغل كثير من العمالة في المدى القصـير وتعمـل عـلى الحـد من البطالة. كما أن الدفع بالاسـتثمارات إلى هـذه المنـاطق يعـد ضروري لطـول حرمانهـا، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر فيها، ويعد الوصول إلى الفقراء وإشراكهـم في تصميم وتنفيذ البرامج التي تخدمهم من أهم عوامـل نجـاح تلـك المشروعـات في تحقيـق أهـدافها ورفـع مسـتوى معيشـتهم، وهـو الشـغل الشـاغل للبنـك الـدولي عنـد تقـديم مساعداته ودعمه.

سادساً : مبادرة "أجفند" Arab Gulf Fund بإنشاء بنوك للفقراء في الدول العربية :

يعتبر برنامج الخليج العربي لدعم متطلبات الأمم المتحـدة الإنمائيـة بإنشـاء بنـوك الفقـراء في الـوطن العـربي كإحـدى المبـادرات الرائـدة عـلى المسـتويين المحـلي والإقليمـي لمحاربـة الفقـر والتخفيـف مـن حدتـه في المجتمعـات الفقـيرة بالوطن العربي، وتهدف بنوك الفقراء إلى تقديم خدمات الإقراض متناهي الصـغر لشريحة أفقر الفقراء اعتمادا على مبدأ الثقة ، بعيدا على القيود والضمانات التي

تفرضها البنوك التقليدية، وذلك لرفع المستوى المعيشي لتلك الفئة ولكي تصبح قوة منتجة تعتمد على ذاتها وتسهم في دعم مجتمعاتها.

ويستهدف مبدأ الإقراض متناهي الصغر شريحة أفقر الفقراء ، وهم الذين استهدفتهم (أهداف الألفية للتنمية)، التي تدعو إلى خفض معدل الفقر إلى ما نسبته 50% بحلول العام 2015، هؤلاء الذين تضيق أمامهم ـ بل وتنعدم ـ فرص الاقتراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها، وبناء عليه فإن تمويل مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر تأتي وفق آلية مرنة تتمحور حول الآتي:

(1) تحديد الفئة المستهدفة من شريحة أفقر الفقراء والأسلوب الذي يتبناه كل بنك بما يتناسب وأوضاع المجتمع.

(2) أتباع آلية إقراض مرنة قد لا تتطلب من المقترض ضمانات أو رهن ممتلكات لقاء الحصول على القرض.

(3) حرية كاملة للمقترضين في اختيار أنشطتهم الإنتاجية والاستثمارية على أساس معارفهم ومهاراتهم.

(4) تضمن نشاطاتهم بعض البرامج التي تشجع التنمية الاجتماعية وتساعد الفقراء على الادخار.

توصيات الدراسة

تقترح هذه الدراسة تبني توصيات الدراسات التي قُدمت في محور الفقر والبطالة للمؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن والذي عقدته الجمعية الأردنية للبحث العلمي في 31 تشرين الأول عام 2009 ، وهي :

1. إنشـاء مؤسسـة حكوميـة متخصصـة في تقـديم الخـدمات الفنيـة والاقتصـادية للمشروعات الصغيرة (اختيـار نوعيـة المشروعـات الملائمـة، ووسـائل الإنتـاج الأكـثر كفاءة، إضافة لاحتياجات الأسواق من السلع) برسوم رمزية بغـرض تمكـين الفقـراء العاطلين عن العمل من البدء في تنفيذ مشروعات صغيرة.
2. ايلاء الأسر الفقيرة الرعاية والاهتمام من خلال دعم تشجيع العمل الخاص وخاصـة لأفرادها الشباب، وذلك بتمليكهم مصلحة خاصـة عـن طريـق أسـلوب التمويـل التنموي، بعد إكسابهم الخبرات والمهارات الفنية والإداريـة في مجـال العمـل، هـذا بجانب المتابعة الإرشادية الفنية والإدارية لهذه المشاريع وتقديم الـدعم لهـا عنـد اللزوم لضمان نجاحها.
3. الاهتمام بإقامة الندوات والمحاضرات الخاصة بتثقيف الأسر الفقيرة بأهمية تنشـئة الأبناء وتدريبهم على الاعتماد على النفس والعمل الحر، وتشجيعهم على العمل.
4. يجب البحث عن مشاريع يتطلب إنشاؤها عمالة كبيرة وفنية متنوعة، أو مجموعة مـن المشـاريع الصـغيرة التـي تسـتقطب مجموعـة كبـيرة مـن العمالـة كمشـاريع استصلاح الأراضي وبناء الطرق والجسور ومصانع الألبسة، خاصة أن وطننـا بحاجـة إلى مثل هذه المصانع الخفيفة، على أن تقام مثل هذه المشـاريع في المنـاطق التـي تعاني من ظاهرة الفقر.
5. الطلب من الجهات المانحة للمعونات والقروض الصـغيرة تبسـيط الإجـراءات عـلى المواطنين من الأسر الفقيرة والتي سيكون له انعكاس ايجابي في مجابهة الفقر.

6. هنـاك ضرورة ملحـة لإيجـاد سـجلات بـالأسر الفقـيرة في كافـة المواقـع في القـرى والمحافظات يتم من خلالها متابعة ومراقبة أين وصلت حالة الفقـر في هـذه الأسر من خلال الملفات التي تحتوي عـلى كافـة المعلومـات وأشـكال الـدعم المقـدم لهـا وماذا اثر هذا الدعم في هذه الأسرة وماذا قدم لها من حلول ناجعة.

7. يجب العمل على إعفاء أبناء كافة الأسر الفقيرة من الرسوم الدراسية، كـما يتطلـب الأمر توفير عدد من المقاعد الدراسـية في الجامعـات للطلبـة الجـامعيين مـن ذوي الأسر الفقيرة، على أن يتم تأمين رسومهم الجامعية على الأقل.

8. مناشدة شركات القطاع الخـاص في الأردن المسـاهمة في مجابهـة الفقـر مـن خـلال المؤسسات المعنية بذلك.

9. منح أولوية التشـغيل لأفـراد الأسر الفقـيرة، مـع وجـود نسـبة لـذوي الاحتياجـات الخاصة. وقد يتم توفير بعض الخصومات الضريبيـة للشركـات الخاصـة تبنـي مثـل هذه السياسة في أولوية التشغيل.

10. تبني برامج تنظيم الأسرة وخاصة في الأسر الفقيرة.

11. تخفيض أسعار السلع الغذائية لـلأسر الفقـيرة سـواء بـدعم أسـعارها أو بتخصـيص نظام البطاقات التموينية لتلك الأسر ما أمكن.

12. توطيد علاقات الثقة والتعاون الوثيق والشراكة الحقيقية بين مؤسسـات القطـاعين العـام والخـاص والمجتمـع المـدني، وتضـافر الجهـود بـين هـذه الفعاليـات وبـين المؤسسات الإقليمية والدولية التنموية للحد من ظاهرة الفقر والعمل على علاجها.

13. تقرير مبدأ مشاركة الفقراء وذلك مـن خـلال إشراكهـم برسـم السياسـات واقـتراح الحلول لإخراجهم من دائرة الفقر.

14. النظر بإمكانية مساعدة الأسر التي تحتاج إلى سـكن أو تـرميم أو توسـعه منـازلهم بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية.

15. رفع قيمة المعونة وربطها بخط الفقر للأسرة ومعـدل التضـخم وان تكـون المعونـة مؤقتة وليست دائمة الا لفئات محددة.

الفروق الأساسية بين النظام الاقتصادي الإسلامي

والنظم الاقتصادية الوضعية

للنظام الاقتصادي الإسلامي ذاتيته المميزة والخاصة، والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، ولذلك فأنه من أفدح الأخطاء من يظن أن النظام الاقتصادي الإسلامي يأخذ بالمنهج الاشتراكي أو يأخذ بالمنهج الرأسمالي ، أنه ساء ما يظنون جهلا وتجاهلا، فشتان بين نظام اقتصادي يقوم على أسس مستنبطة من شرعية الله الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وبين نظم اقتصادية تقوم على أسس من وضع البشر المخلوق الذي لا يعلم ماذا يكسب غدا ولا يعلم بأي أرض يموت .

وهناك من فقهاء الاقتصاد الإسلامي من يرون أنه لا يجوز المقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين النظم الاقتصادية الوضعية لأنه لا وجه للمقارنة على الإطلاق، بين شرع الله وشرع البشر .... ولديهم الأدلة الكثيرة على رأيهم، وهناك من فقهاء الاقتصاد الإسلامي من يرون أنها ليست مقارنة بمفهوم المناظرة والمقابلة، ولكن بقصد إبراز عظمة النظام الاقتصادي الإسلامي وبيان الفروق بينه وبين النظم الاقتصادية الوضعية لكي يزداد المسلمون إيمانا مع إيمانهم بأن الإسلام نظام شامل لجميع نواحي الحياة وأن فيه اقتصاد وإدارة وحكم وسياسة، وليس من المنطق أن نقترض من الشرق والغرب وخزائن المسلمين مليئة بالذخائر العلمية، ولقد ورد بالقرآن الكريم العديد من الآيات التي تشير إلي المقارنة مثل قول الله عز وجل : " أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ " (سورة التوبة"109")

،وقوله عز وجل " وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلاَ الظُّلُمَاتُ وَلاَ النُّور * وَلاَ الظِّلُّ وَلاَ الحَرُورُ " (فاطر: "19، 20، 21") .

لذلك رأينا في هذه الصفحات التالية أن نورد أهم الفروق الجوهرية بين النظام الاقتصادي الإسلامي والنظم الاقتصادي الوضعية، حتى لا يظن البعض أن الاقتصاد هو الاقتصاد وأنه لا فرق بين النظم الاقتصادية المختلفة .

أولاً : من حيث المقصد

يتمثل مقصد النظام الاقتصادي الإسلامي في إشباع الحاجات الأصلية للائتمان وتوفير حد الكفاية الكريم ليحي الناس حياة طيبة رغدة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة اللـه عز وجل، وبذلك فهو يهدف إلي تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان وأساس ذلك قول اللـه عز وجل : " هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا " (هود "61")، وقوله كذلك : " وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ " (الذاريات"56") .

أما مقاصد النظم الاقتصادية الوضعية هي تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن وتكوين الثروات، بدون أي اعتبار إلي الإشباع الروحي .

ثانياً : من حيث المنهج

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال والطيبات والأمانة والصدق والطهارة والتكافل والتعاون والمحبة والأخوة مع الإيمان بأن العمل (ومنه المعاملات الاقتصادية) عبادة، وأساس ذلك قول اللـه عز وجل : " فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللـهُ حَلالاً طَيِّباً وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ

الـلـهِ " (النحل"114") ، وقول الرسول صلى الـلـه عليه وسلم : "طلب الحلال فريضة بعـد الفريضة" (متفق عليه) .

أما النظم الاقتصادية الوضعية فهي تقـوم عـلى مـنهج الفصـل بـين الـدين وحلبـة الحياة، فلا دخل للعقيدة والأخلاق بالاقتصاد، ومن المفاهيم التي يلزمون بها أنفسـهم : " الدين لله والوطن للجميع " ، " دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله "، كما يقولون " الغاية تبرر الوسيلة" ... هذه المفاهيم وغيرها مرفوضة تماما في الفكر الإسلامي .

ثالثاً : من حيث التشريع

يضبط النظام الاقتصادي الإسـلامي مجموعـة مـن القواعـد (الأصـول او الأسـس) المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية : القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء الثقاة ....، كما أنه لا يتعارض مع مقاصد الشريعة الإسـلامية بـل يعمـل عـلى تحقيقهـا وهـي حفـظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال وتتسم قواعد الاقتصاد الإسـلامي بالثبـات والعالميـة والواقعية....... وتأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات والوسائل .

بينما يحكم النظم الاقتصادية الوضعية مجموعة من المبادئ والأسس من اسـتنباط واستقراء البشر الذي يصيب ويخطئ، كما تتأثر هذه المبادئ بالأيدولوجيـه التـي تنتهجهـا الحكومة سواء أكانت حرة برجوازية أو شيوعية أو اشتراكية أو تعاونيـة ....وعـلى ذلـك فهي غير ثابتة أو مستقرة، بل دائمة التغيـير والتبـديل، وتتصـف كـذلك بالتضـاد والـنقص والانقراض كما تتأثر بالتغيرات الدائمة في الظروف المحيطة، وذلك لأن واضـعوها ينقصـهم المعرفة الكاملة باحتياجات البشرية، كما لا يعلمون الغيب .

رابعاً :- من حيث الأساليب والوسائل

يستخدم فقهاء ومطبقوا قواعد الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل التي تحقق المقاصد والغايات شريطة أن تكون مشروعة، وعليهم أن يأخذوا بأحدث أساليب التقنية الحديثة، فالحكمة ضالة المسلم، أينما وجدها فهو أحق الناس بها .

وطبقا لهذا المفهوم نجد تشابها بين بعض الأساليب والوسائل الاقتصادية التي تستخدم في النظم الاقتصادية الإسلامية والرأسمالية والاشتراكية، لأن ذلك من الأمور التجريدية .

والفارق الأساسي في هذا الأمر هو أن الإسلام يركز على مشروعية الغاية ومشروعية الأساليب والوسائل، بينما لا يعتقد بذلك في النظم الاقتصادية الوضعية.

خامساً :- من حيث المقومات

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامية على مجموعة من المقومات من أبرزها زكاة المال وتحريم الربا وكافة المعاملات التي تؤدي إلي أكل أموال الناس بالباطل كما يطبق التكافل الاجتماعي وغير ذلك من المقومات المشروعة التي تحقق للإنسان الحياة الراغدة ورضاء اللـه عز وجل .

بينما تختلف هذه المقومات في النظام الاشتراكي عنه في النظام الرأسمالي وكلاهما يختلف من مكان إلي مكان، فعلى سبيل المثال تأخذ هذه النظم بنظام الفائدة ونظام الضرائب المباشرة وغر المباشرة .... وهذه الأمور تسبب خللا في المعاملات الاقتصادية ، وتقود إلي تكدس الأموال في يد حفنة من

الناس ليسيطروا على مقادير الآخرين ، وهذا ما يقول به علماء وكتاب الاقتصاد الوضعي الآن .

سادساً :- الفرق من حيث حركة السوق :

يعمل النظام الاقتصادي الإسلامي في ظل سوق حرة طاهرة نظيفة خالية تماما من : الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والاحتكار والاستغلال والمنابذة ..... الخ وكل صور البيوع التي تؤدي إلي أكل أموال الناس بالباطل، ويضبط التزام المتعاملين بذلك كل من الوازع الديني والرقابة الاجتماعية والرقابة والحكومية، ويجوز للدولة التدخل في السوق إذا ما حدث خلل يترتب عليه ضرر للأفراد وللمجتمع .

بينما يعمل النظام الاقتصادي الاشتراكي في طل سوق مخططة من حيث العرض والأسعار، فلا توجد فردية للانتاج أو التسعير....ونحو ذلك، وفي هذا قتل للحوافز البشرية على الإبداع والابتكار، كما يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على فكرة حرية السوق أو ما يسمى أحياناً باقتصاد الطلب المنبثق من السوق بدون ضوابط أو حدود لمنع الاحتكار والسيطرة والجشع وكل ما يمس ذاتية الإنسان وحفظ عقيدته وعقله وعرضه ونفسه وماله.

بينما يعمل النظام الاقتصادي الرأسمالي في طل سوق حرة مطلقة بدون ضوابط عقائدية أو خلقية، تؤدي في معظم الأحيان إلي تكوين التكتلات والاحتكارات والاستغلال، وهذا هو الواقع في الدول الرأسمالية الآن والتي بدأت أخيرا بتدخل الدولة للحد من تلك التكتلات والاحتكارات .

سابعاً :- الفروق من حيث الملكية

الأصل في النظام الاقتصادي الإسلامي الملكية الخاصة ، وتكون مسئولية الدولة حمايتها وتهيئة المناخ للنماء والتطوير، ويلتزم الأفراد بسداد ما عليهم من حقوق على هذه الملكية مثل الزكاة والصدقات والجزية والخراج... وكذلك من حق الدولة أن توظف أموال الأغنياء في حالة الضرورة إذا لم تكف الإيرادات، كما توجد الملكية العامة بضوابط ولتحقيق مقاصد معينة لا يمكن للقطاع الخاص الوفاء بها، مثل المنافع العامة كما لا يجوز للدولة أن تأخذ ملك إنسان لمنفعة عامة عند الضرورة بلا عوض .

أما في ظل النظام الرأسمالي الاقتصادي فإن الأصل الملكية الخاصة وتكون الملكية العامة في أضيق الحدود، وتتمثل حقوق الدولة على أساس الملكية الخاصة في الضرائب والرسوم المختلفة والتي عادة ما تكون مرتفعة والمفهوم السائد هو: دعه يعمل، دعه يسير، وفي ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي فإن الأصل هو الملكية العامة لعوامل الإنتاج في ظل إطار مخطط تخطيطا مركزيا، وعادة ما تكون الضرائب قليلة ومنخفضة، ويؤدي إلغاء الملكية الفردية أو تحديدها إلي الفتور في العمل والإنتاج وقتل الحافز الذاتي لذلك تبين مما سبق أن الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي في وضع وسط ومعتدل ومنضبط بين النظامين الآخرين .

يتضح من التحليل السابق أن هناك فروقاً جوهرية أساسية بين النظام الاقتصادي الإسلامي وبين النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، وأنه خطأ ما يقال أن الاقتصاد هو الاقتصاد، وأنه لا فرق بين

الاقتصاد الإسلامي وبين الاقتصاد الوضعي، أو نعت الاقتصاد الإسلامي بالرأسمالية أو الاشتراكية .

وعندما تطبق أسس الاقتصاد الإسلامي في مجتمع إسلامي سوف يتحقق الحياة الرغدة الكريمة للناس، وتكون مسئولية الدولة هي توفير حد الكفاية لكل فرد بصرف النظر عن دينه وفكره .

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها . تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية . واذا اعتبرت مكونات الفساد انعكاسا"لهذه البيئات عندئذ يمكن ان نستعير يعض الاسطر التي كتبها كليتجارد في كتابه(السيطرة على الفساد) لتوضيح المكونات الاساسية للفساد . عبر كليتجارد عن الفساد بالصيغة التالية :

الفساد (ف) = الاحتكار (أ) + حرية التصرف (ح) – المسائلة (م)

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة أخذة بنظر الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (مسائلة + نزاهة + شفافية)

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد الا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة . فالاثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها . فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي الى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي الى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة

الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا" لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا" تصاعديا" اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال الموارد المادية استغلالا" من شأنه ان يزيد تلك التدفقات ، إلا ان مبالغ التهرب الضريبي (مثلا") بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها في متن هذا البحث ، بل يمكن القول ان تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ ان هروب مبلغ 184 مليون دينار (مثلا") من الانفاق القومي تؤدي الى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل الى حوالي 802.293 مليون دولار . وان جزءا" من هذا المبلغ والمقدر بحوالي 2.293 مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للآستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نيتجة الفساد الاقتصادي سواء بشكل تهريب أو تهرب ضريبي أو تهرب جمركي أو غش تجاري وصناعي أو تبييض أموال أو أي شكل آخر من أشكال الفساد .

في العقدين الاخيرين من القرن العشرين ، نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول ، وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعدا" دوليا" ، واصبحت تلك القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية ، كقضيتي التنافس وسياسة الاستثمار واضيفت اليهما مؤخرا" الفساد . ورغم ان الفساد ليس قضية جديدة ، إلا ان بروزها كقضية عالمية جاء مؤخرا" . فمع نهاية

الحرب الباردة ، اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما ، وبرز الفساد مهددا" بابطاء هذا الاتجاه أو تقويضه. حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين ، مما يشكل حافزا" للتعلق بأهداب السلطة ، ويجعلهم يدفعون بلدانهم الى اعماق أشد غورا" في القلاقل السياسية والاقتصادية . كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والاصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة .

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الاموال .

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص . فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص ، فان حوافز الرشوة تتولد اعتمادا" على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين ، وعلى استعداد الافراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع او تجنب التكاليف . والرشوة ماهي الا صورة من صور الفساد .فما هو الفساد اذن ؟

يعمل العالم ضمن اطار بيئات مختلفة منها السياسة والاجتماعية والاقتصادية والمالية وان هذه البيئات تحمل بين طياتها عوامل الفساد بأشكاله المختلفة ودرجاته المختلفة ايضا" الا ان درجة الاختلاف تتباين من بلد لآخر ومن مرحلة تأريخية لمرحلة اخرى لنفس البلد .

الفساد داء مزمن يظهر لأسباب وراثية أو عن طريق العدوى وبهذا فانه سيبقى مستشريا في جسم المجتمع وما علينا الا ان نشخص أشكاله ليتسنى لنا

تشخيص آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل ايجاد العلاج اللازم لا لشفاء المرض وانما للتخفيف من حدة اثاره المختلفة و لاسيما الاقتصادية منها .

يعمل العالم على تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي عفوي سريع ومضطرد الا ان هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الاهداف الا وهو الفساد والذي اصبح هاجس العالم بأسره يؤرقه ليلا" ويعكر صفو يومه نهارا" . ان هذه الحالة أو الظاهر هي مشكلة البحث والذي لا يشكل وجوده الا حبة خردل أو أصغر منها في جهود العالم لمواجهة هذه المشكلة .

مفهوم ألفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عامة ، او ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها بطرق مختلفة ، ولا يوجد تعريف تحليلي واحدا" له [1] ، وانما توجد تعاريف متعددة ، مما يتطلب النظر الى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف الذي سوف لن يكون تعريفا" تاما على اية حال ، ولكنه سيكون تعريفا" يخدم الغرض الذي نحن بصدده . فالتعريف – حسبما يراه ماكس ويبر Max Weber - ينبغي ان يتشكل بصورة تدريجية من الاجزاء المختلفة التي تؤخذ من الواقع التأريخي كي تكّون في مجموعها تعريفا" ، وهكذا فالمفهوم النهائي الحاسم لايمكن الوصول اليه مع بداية البحث والاستقصاء ، ولكن ينبغي ان يتبلور في النهاية [2]. وبالرغم من اختلاف الساسة والباحثون الاكاديميون على تعريف الفساد الا انهم يتفقون على اثاره ونتائجه .

وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في خمسي آية ، كما وردت امثال ذلك العدد مـن الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة ، كالغش والتبذير والاسراف والربا والاكتناز ، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب اثارا" سيئة على المجتمع وسلوكه ومـوارده ، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب اللـه (فـأنظر كيـف كان عاقبة المفسدين) (النمل / 14). كما تعرض القرآن الى مسألة النزاهة والحكـم مـن خلال اقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعـدم التعـدي عـلى حقـوق الآخـرين . ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد ، وانما وضع حلولا" لكيفية تجنبها من خلال تربية الـنفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة اللـه تعالى .

وهكذا نجد ان التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ، ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الاول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من انواع السلوك الذي ينبغـي ادراجـه أو إستبعاده من مفهوم الفساد .

الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر ، وكذا القـوانين والاعـراف الاجتماعيـة التـي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان اخرى .

وعلى أية حال ، يمكن ان نتبنى تعريفـا" أو نميـل الى تعريـف معـين ، ولكن نفضل ان تعتمد تعريفا" يتوافق مع مجريات البحث فنكـون قـد أضـفنا الى السواد نخلة ، كما يقول المثل العـربي. ومـن خـلال البعـد الاقتصـادي لهـذا المفهوم يمكن تعريف الفساد بأنه، ذلك السلوك الذي يسلكه صـاحب الخدمـة

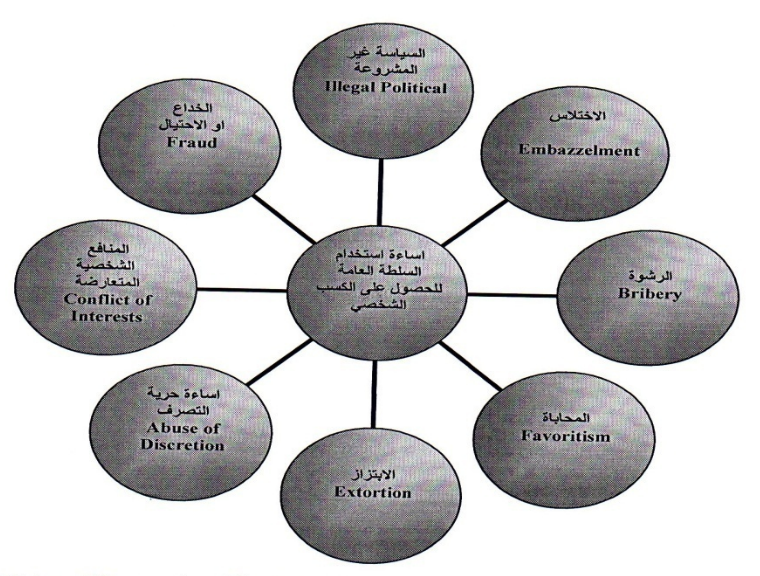
العامة أو الخاصة والذي يفضي الى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية، أو زيادة الاعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الاداء الاقتصادي، أو سوء توزيع الموارد، بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية ، عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة

أشكال الفساد

يتخذ الفساد اشكالا" متعددة ، لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية . ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة واختلاس الاموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر . وقد نحتاج الى وقفة تفصيلية في صفحات قادمة لإستعراض أثر بعض اشكال الفساد على التنمية الاقتصادية .

وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، لخصت فيه اهم اشكال الفساد في المخطط التالي[3] :

اشكال الفساد



المصدر : *Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3*

يقر اقتصاديو التنمية بان السياسات والمؤسسات الحكومية توثر على النمو ، وحجتهم في ذلك ان مستويات مرتفعة من الاجراءات لحماية المنتجات المحلية غالبا" ما تقترن بمبالغ ريع كبيرة يجذبها المنتجون المحليون . كما ان المؤسسات العامة غير الفعالة والسياسات الانمائية الاقليمية العديمة المردودية تتسبب في ركود الانتاجية الداخلية ، وقد تصمم خطط الترخيص للإبقاء على الريع واضعاف انضباط السوق . ان ادبيات التنمية الاقتصادية لم تتناول الفساد صراحة إلا قليلا" ، إذ أكد بعض الكتاب على الطريقة التي تخلق بها السياسات الحكومية حوافز تدفع الى ممارسة الانشطة غير المشروع[4] . فبدلا" من اعتبار القصور الحكومي مجرد نتيجة للتقاعس أو عدم الكفاءة ، يمكن اعتبار الاخفاق الحكومي ناتج عن اهتمام الساسة والبيروقراطيون والافراد والشركات بمصالحهم الذاتية . والمسألة المحورية هي ما اذا كانت الرشاوي المدفوعة تعتبر طريقة للقفز على القواني غير الفعالة أو مصدرا" لعدم الفعالية ذاتها . وتشير الدراسات الاحصائية التي تستخدم بيانات اعدتها شركات استطلاع خاصة توفر معلومات لصالح الشركات المستثمرة ، الى ان قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران ايجابا" على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى .

وتبين دراسات اخرى ان الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الريع الاقتصادي الذي يمكن جنيه ، فالاقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الارباح، إذ ان فرص

استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون محدودة وفي اضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الريع . ومن المحتمل ان يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخول وخلق التفاوت في توزيع الاصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء . ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمنا" بأن الفساد لم يصل الى حد تقويض الثوابت الاقتصادية وان تأثيره لا يزال ضعيفا" . بيد ان النمو قد يكون سببا" للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها ، اذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته الى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على اجازات استيراد المواد الاولية او شمولهم بالحماية من المنافسة الاجنبية او الدعم المالي بشروط ميسّرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط ، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعا" لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ، فان احتاج صاحب المشروع الخاص الى تمويل او الحصول على اجازة استيراد او غير ذلك فما عليه إلا ان يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة والا بقي مشروعه متعثرا" لا يقوى على العمل بصورة صحيحة . ورغم ان مدفوعات الرشوة يمكن ان تسهل معاملات الاعمال إلا ان ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو . وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان الى ان بيوت الاعمال الاصغر حجما" تجد الفساد المنهجي مكلفا" بوجه خاص وان

الحكومات المتعسفة والفاسدة تدفع بالشركات الى القطاع غير الرسمي ، وان من الاقل احتمالا" نجاح المشاريع الانمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد ، فالمدفوعات غير القانونية يمكن ان تزيد الى حد كبير من تكلفة مشاريع الاشغال العامة وتقلل من جودتها .[5]

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت آثار الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة اعدها شانغ جين ويShang-Jin Wei* في بحث له بعنوان " الفساد في التنمية الاقتصادية" ، استخدم فيها امثلة من البلدان الاسيوية لتوضيح تلك الاثار إستعرضها بما يلي :

1. الآثار على الاستثمار المحلي : هناك بعض الأدلة الاحصائية المستندة الى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان ، تفيد بأنه في حالة اجراء انحدار لنسبة اجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980 - 1985 على ثابت ومؤشر الفساد ، فان النقطة المقدرة للميل هي 0.012 . ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نعمل عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا" وفق الجدول أدناه الذي يبين ادنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(Business International Index (BI ، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة . فاذا استطاعت الفليبين ان تخفض مستوى الفساد الى مستوى سنغافورة مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها ، فان الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الاجمالي

بمعدل 6.6 نقطة مئوية ، أي : ((6.50 – 1) 0.012)) = 0.066 . وهـذه تعتـبر زيادة كبيرة في الاستثمارات .

2. الآثارعلى الاستثمار الاجنبي المباشر: في دراسة مجموعة مـن بيانـات الاسـتثمار الاجنبـي المبـاشر لأربعـة عشر بلـدأ" مصـدرا" الى (41) بلـدا" مضـيفا" قـام بهـا ويShang-Jin Wet في التسـعينات ، وجـد أدلـة واضـحة عـلى ان الفسـاد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الاجنبية . فـاذا ارادت الهنـد مـثلا" تخفـيض مسـتوى الفسـاد لـديها مـن (5.75) درجـة الى مسـتوى الفسـاد في سـنغافورة المقدر بدرجة واحدة ، فان أثر ذلك على جـذب الاسـتثمارات الاجنبيـة سـيكون مساويا" لتخفيض نسبة الضريبة عـلى الشركـات بنسـبة 22% . ان الكثـير مـن البلـدان الأسـيوية قامـت بعـرض حـوافز ضريبيـة لأغـراء الشركـات المتعديـة الجنسية ، فالصين مثلا" وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبي لمـدة عـامين اضـافة الى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معـدل الضريبـة ، واذا كـان هـذا الاجـراء يـأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، فهذا يشير الى ارتفاع درجـة الفسـاد في الصـين . ان البلـدان الاسـيوية تسـتطيع ان تجـذب الاستثمار الاجنبي دون حوافز ضريبيـة إذا اسـتطاعت السـيطرة عـلى الفسـاد الداخلي في بلدانها .

3. الاثار على النمو الاقتصادي : اذا كـان الفسـاد يخفـض الاسـتثمار المحـلي ويقلل الاستثمار الاجنبي فمن الطبيعي ان يكون الفساد مخفضا" للنمـو الاقتصادي . ولتوضيح ذلك الاثـر نأخـذ مـثلا" بـنغلاديش ، فلـو تمكنـت بـنغلاديش مـن تخفـيض الفسـاد لـديها مـن (7) الى مسـتوى الفسـاد في سنغافورة، فان معدل نمـو نصـيب الفـرد مـن النـاتج المحـلي الاجـمالي

سيرتفع الى 1.8% عما كان عليه (حيث قدر معدل النمو الفعلي للفترة 1960- 1985 ب 4% سنويا"). أي ان دخل الفرد كان يمكن ان يرتفع الى اكثر من 50%.

4. الآثار على حجم وتكوين الانفاق وتكوين الانفاق الحكومي : اجريت دراسة منهجية عن تأثير الفساد على المالية العامة للحكومة قام بها تانزي و دافودي (Tanzi & Davoodi 1977) وتوصلا الى النتائج التالية [25] :

- يؤدي الفساد الى زيادة حجم الاستثمارات العامة على حساب الاستثمار الخاص لكون العديد من بنود الانفاق العام طيعة لتلاعب كبار المسؤولين في الحصول على رشاوي .
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن التشغيل والصيانة اللازمة من أجل الانفاق على معدات جديدة .
- يشوه الفساد تكوين النفقات العامة بعيدا" عن حاجة الصحة والتعليم للتمويل ، لأن هذه النفقات بالمقارنة مع نفقات المشاريع الاخرى ، هي أقل سهولة على المسؤولين في انتزاع الريع .
- يقلل الفساد من انتاجية الاستثمارت العامة والبنية التحتية للبلد.
- قد يخفض الفساد من ضريبة الدخل لأنه ينال من قدرة الحكومة على جمع الضرائب والرسوم الجمركية .

وقد أيد ماورد ذلك إذ وجد ان الفساد يجعل الحكومة تميل الى ترجيح النفقات العامة بعيدا" عن الصحة والتعليم اللتان يفترض انهما اكثر منعة في التلاعب لأغراض الرشوة مقارنة بالمشاريع الاخرى . كما وجد تانزي – دافودي ان زيادة في الفساد تؤدي الى تخفيض نوعية طرق المواصلات وتزايد في معدلات الانقطاع الكهربائي وعيوب الاتصالات وفقدان المياه .

تم التطرق في الصفحات السابقة الى الآثار الاقتصادية للفساد وما يترتب عليه من عرقلة لعملة التنمية . وهنا اقتضت الضرورة الى التطرق الى ابعاد الفساد المختلفة ، ولعل من الابعاد المهمة هي التهرب الضريبي والجمركي والتهريب والغش الصناعي والتجاري والاحتكار وتبيض الاموال... وغيرها من صور الفساد التي تتسبب في تضاؤل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر امكانياته المادية والبشرية . ففي تقرير لمجلة "الاهرام الاقتصادي" ذكر ان التهرب الضريبي في مصر يتراوح بين 22-80 مليارا" من الجنيهات سنويا" ،إضافة الى ذلك فان هناك تصريحات رسمية ذهبت الى أن 75% من رجال الاعمال يتهربون من الضرائب الذي أصبح سلوكا" عاما" بكل ما يمثله من استخفاف بحقوق المجتمع ، وعبث القانون وبذلك أصبح التهرب ظاهرة تستحق الدراسة[6] . أما في لبنان ، فقد وصلت نسبة المتخلفين عن دفع الضريبة وفقا" لدراسات وتقديرات لحجوم التهرب الضريبي الى 70% من اجمالي المكلفين ، وفي امريكا بلغت نسبة التهرب الضريبي 10% من الناتج القومي ، وفي الاتحاد الاوربي 16%[7] . وفي الجزائر كشفت دراسة اقتصادية ان ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي والتهريب تبلغ اوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع عل رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك ، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير ، وقدرت الدراسة انه مابين عامي 1996 و 2000 بلغت قيمة التهرب الضريبي في هذا القطاع حوالي 100 مليار دينار جزائري او ما يزيد عن مليار دولار وهي

تقديرات تبدو متفائلة جدا" قياسا" بالارقام القياسية التي قدرته ما بين 3.4 و 6.9 مليار دولار خلال تلك الفترة[8] . يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي وربما يمس الكثير من المسؤولين او ذويهم . ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والافراد . كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الايرادات رغم وجود قوانين تعفي الارباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول . وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهريب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استشراء هذا البعد من ابعاد الفساد ، والاثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية ، حيث تشترك تلك الابعاد في كونها تشكل أحد الاسباب الرئيسة في انخفاض الموارد المالية الموجهة للانفاق العام في كثير من الدول .

اولا": التهرب الضريبي

يعرّف التهرب الضريبي Tax Evasion بأنه تخلص الافراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها[9] . وتنتشر هذه الظاهرة في الكثير من بلدان العالم وخاصة في البلدان السائرة في طريق النمو كظاهرة ملازمة للنظام الضريبي لتلك الدول ، وتشكل أحد العوائق الاساسية للتنمية الاقتصادية . وتتطلب أغلب النظم الضريبية قدرا" من التعاون والتضامن بين المكلف بدفع الضريبة والادارة الضريبية من خلال الوفاء بالتزاماته تجاهها ،

وهذا يعتمد على تقبل المكلف للنظام الضريبي وقناعته به الى حد بعيد ، اذ ان عدم تقبله للتشريعات الضريبية تدفعه الى استخدام اساليب مختلفة للتهرب من الاعباء الضريبية ومقاومتها والتخلص منها أو القاء عبئها على الغير . وقد يتم التخلص من الضريبة باستخدام اساليب مختلفة شرعية كالتجنب الضريبي Tax Avoidance ، الذي يعرف بأنه تصرف المكلف بقصد التخلص من الالتزام بدفع الضريبة دون ان يخالف نصوص القانون الضريبي ، او ربما قد يستفيد من الثغرات الموجودة فيه .

ويتضمن التهرب الضريبي غشا" وتحايلا" على التشريعات الضريبية ومخالفة الاحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ اليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث[10] :

- مرحلة تحديد الوعاء : وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة او تقرير قيمة تقل عن الحقيقة او يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية .
- مرحلة التسديد : وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض امواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة .
- مرحلة المساومة : وفيها يقوم المكلف بمساومة افراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) ، معتمدا" على استعداد هؤلاء الافراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة ، واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي الى تزايد ارباحه الصافية .

ليس المكلف وحده يبحث عن اسباب للتهرب من دفع الضريبة ، وانما هنالك بالمقابل باحثين عن الريع من موظفي الحكومة ، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة ، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها ، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون نقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والاعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية ، يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن ، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية . وهنالك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الاجور التي يتقضاها الموظفون التي لا تتلائم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلا" عن التفاوت الكبير بين الدخول في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة ، مما يشعرهم بالغبن ، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم .

التهرب الجمركي

يعتبر التهرب الجمركي نتيجة اخرى من نتائج الفساد وهي تشبه الى حد بعيد التهرب الضريبي الذي يكون عاما على كل النشاطات الخاضعة للضريبة ، بيد ان التهرب من دفع الضريبة الجمركية يخص شريحة معينة تتعامل مع السلع المتحركة عبر المنافذ الحدودية استيرادا" وتصديرا" . ولعل من المناسب التطرق الى

علاقة التهرب الجمركي بالفساد ، الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي ، و آثار التهرب الضريبي على الدخل القومي .

آلاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي

يمكن اجمال أهم الاثار الاقتصادية للتهرب الضريبي والجمركي بما يلي :

1. انخفاض حجم الايرادات العامة التي تجنيها الدولة من المكلفين مؤديا" الى تخفيض الاستثمارات التي تنفذها و كذلك النفقات مما يؤدي الى تخفيض الدخل القومي وعرقلة مشاريع الدولة في التنمية الاقتصادية.
2. رفع سعر الضريبة المفروضة وفرض ضريبة جديدة لتعويض الحكومة عن النقص الحاصل نتجة التهرب .
3. اضطرار الحكومة الى سداد العجز الناتج عن التهرب من خلال اللجوء الى القروض الداخلية والخارجية وهذا يوقعها في مأزق تسديد القروض ودفع الفوائد المترتبة عليها .
4. عدم تحقق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ، ولا يدفعها الاخرون بسبب قدرتهم على التهرب .
5. الجانب الاخلاقي المتمثل في الفساد وانعدام الامانة واداء الواجب والذي يقدم أجيالا" تمتهن الاحتيال والنصب والتلاعب على القوانين واشاعة تقبل حالة الفساد عند المجتمع والانسجام معه .
6. التأثير على المنافسه بين المشروعات : فالشركة التي لا تدفع الضريبة تقل تكلفة انتاجها بالنسبة لتكلفة انتاج الشركات الدافعة للضريبة لأن أموال الضريبة غير المدفوعة تذهب كربح وايراد لها وهذا يجعل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها .

7. يساهم في تكوين النشاطات الاقتصادية غير القانونية او مايسمى بالاقتصاد الخفي underground economy ، اذ يعمل هذا الاقتصاد خارج القانون وخارج سيطرة الضريبة .

أثر التهرب الضريبي على الدخل القومي

يمكن قياس الآثار الاقتصادية للخسارة المالية للدولة الناجمة عن التهرب الضريبي والتهريب بشكل نموذج رياضي بأرقام افتراضية(**).

لنفترض ان التهرب من دفع الضريبة (من قبل الافراد والشركات) تم تقديره في العراق بحدود 184 مليون دولار امريكي في عام 2006 ، مما يعني ان التحصيل الضريبي سيكون في واقع الحال أقل من المتوقع بمقدار تلك المبالغ التي لم تطالها السلطة المالية ، وعلى افتراض توازن الموازنة أي ان ما يتم تحصيله من الضريبة يساوي الانفاق على السلع والخدمات العامة ، وبالتالي فسيكون الانفاق اقل مما كان ينبغي انفاقه بمقدار 184 مليون دولار ، وهذا يشكل اقتطاعاً من الدخل القومي بمقدار يفوق مبلغ التهرب الضريبي بعدة مرات ، استناداً لنظرية المضاعف والمعجل . وكما يلي :

اولاً: اثر المضاعف

لو لم يكن التهرب قد حصل ، فسيكون لدى الدولة وفرة نقدية قدرها 184 مليون دولار ، وعند استثمارها ستؤدي الى خلق دخول متراكمة في كل دورة انفاق لنصل في النهاية الى تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق تلك الوفرة بعدة مرات. ويمكن تقدير الزيادة في الدخل القومي بالعودة الى المعادلة التي تمثل صيغة المضاعف الرياضية وهي :

$$K = \frac{1}{1-c}$$

حيث ان K تمثل المضاعف و c تمثل الميل الحدي للاستهلاك . فاذا علمنا بأن الميل الحدي للاستهلاك يبلغ (0.77) ، سنحصل على النتائج التالية :

$$K = \frac{1}{1-c} = \frac{1}{1-0.77} = 4.3478$$

بمعنى ان استثمار دولار واحد سيولد بموجب نظرية المضاعف دخلاً قدره 4.35 دولار تقريباً، أي يزداد الدخل لأكثر من اربعة مرات عن مبلغ الاستثمار الاولي .

وعلى هذا يمكن القول بأن استثمار الوفرة النقدية البالغة 184 مليون دولار ستؤدي الى تحقيق زيادة في الدخل القومي قدرها 800 مليون دولار:

$$\Delta Y = 184000000 \times 4.3478 = 800000000$$

ولتوضيح الآلية التي تتكون فيها هذه الزيادة في الدخل نستعين بالجدول التالي :

الانفاق	المبلغ (بملايين الدولارات)	الدخل
الاستثمار الاولي	184000000.00	دخل المرحلة الاولى
استهلاك المرحلة الاولى	141680000.00	دخل المرحلة الثانية
استهلاك المرحلة الثانية	109093600.00	دخل المرحلة الثالثة
استهلاك المرحلة الثالثة	84002072.00	دخل المرحلة الرابعة
استهلاك المرحلة الرابعة	64681595.44	دخل المرحلة الخامسة
استهلاك المرحلة الخامسة	49804828.49	دخل المرحلة السادسة
استهلاك المرحلة السادسة	38349717.94	دخل المرحلة السابعة
استهلاك المرحلة السابعة	29529282.81	دخل المرحلة الثامنة
استهلاك المرحلة الثامنة	22737547.76	دخل المرحلة التاسعة
استهلاك المرحلة التاسعة	17507911.78	دخل المرحلة العاشرة
استهلاك المرحلة العاشرة	13481092.07	دخل المرحلة الحادية عشر
استهلاك المرحلة الحادية عشر	10380440.89	دخل المرحلة الثانية عشر
استهلاك المرحلة الثانية عشر	7992939.49	دخل المرحلة الثالثة عشر
استهلاك المرحلة الثالثة عشر	6154563.41	دخـل المرحلـة الرابعـة عشر

استهلاك المرحلة الرابعة عشر	4739013.82	دخل المرحلة الخامسة عشر
استهلاك المرحلة الخامسة عشر	3649040.64	دخل المرحلة السادسة عشر
استهلاك المرحلة السادسة عشر	2809761.30	دخل المرحلة السابعة عشر
استهلاك المرحلة السابعة عشر	2163516.20	دخل المرحلة الثامنة عشر
استهلاك المرحلة الثامنة عشر	1665907.47	دخل المرحلة التاسعة عشر
استهلاك المرحلة التاسعة عشر	1282748.75	دخل المرحلة العشرون
استهلاك المرحلة العشرون	987716.54	دخل المرحلة الحادية والعشرون
استهلاك المرحلة الحادية والعشرون	760541.74	دخل المرحلة الثانية والعشرون
استهلاك المرحلة الثانية والعشرون	585617.14	دخل المرحلة الثالثة والعشرون
استهلاك المرحلة الثالثة والعشرون	450925.20	دخل المرحلة الرابعة والعشرون
استهلاك المرحلة الرابعة والعشرون	347212.40	دخل المرحلة الخامسة والعشرون
استهلاك المرحلة الخامسة والعشرون	267353.55	دخل المرحلة السادسة والعشرون

استهلاك المرحلة السادسة والعشرون	205862.23	دخل المرحلة السابعة والعشرون
استهلاك المرحلة السابعة والعشرون	158513.92	دخل المرحلة الثامنة والعشرون
استهلاك المرحلة الثامنة والعشرون	122055.72	دخل المرحلة التاسعة والعشرون
استهلاك المرحلة التاسعة والعشرون	93982.90	دخل المرحلة الثلاثون
استهلاك المرحلة الثلاثون	72366.83	دخل المرحلة الحادية والثلاثون
استهلاك المرحلة الحادية والثلاثون	55722.46	دخل المرحلة الثانية والثلاثون
استهلاك المرحلة الثانية والثلاثون	42906.30	دخل المرحلة الثالثة والثلاثون
استهلاك المرحلة الثالثة والثلاثون	33037.85	دخل المرحلة الرابعة والثلاثون
استهلاك المرحلة الرابعة والثلاثون	25439.14	دخل المرحلة الخامسة والثلاثون
استهلاك المرحلة الخامسة والثلاثون	19588.14	دخل المرحلة السادسة والثلاثون
استهلاك المرحلة السادسة والثلاثون	15082.87	دخل المرحلة السابعة والثلاثون

استهلاك المرحلة السابعة والثلاثون	11613.81	دخـــل المرحلـــة الثامنـــة والثلاثون
استهلاك المرحلة الثامنة والثلاثون	8942.63	دخـــل المرحلـــة التاســـعة والثلاثون
استهلاك المرحلة التاسعة والثلاثون	6885.83	دخل المرحلة الاربعون
استهلاك المرحلة الاربعون	5302.09	دخـــل المرحلـــة الحاديـــة والاربعون
استهلاك المرحلة الحادية والاربعون	4082.61	دخل المرحلة الثانية والاربعون
استهلاك المرحلة الثانية والاربعون	3143.61	دخل المرحلة الثالثة والاربعون
استهلاك المرحلة الثالثة والاربعون	2420.58	دخـــل المرحلـــة الرابعـــة والاربعون
استهلاك المرحلة الرابعة والاربعون	1863.84	دخـــل المرحلـــة الخامســـة والاربعون
استهلاك المرحلة الخامسة والاربعون	1435.16	دخـــل المرحلـــة السادســـة والاربعون
استهلاك المرحلة السادسة والاربعون	1105.07	دخل المرحلة السابعة والاربعون
استهلاك المرحلة السابعة والاربعون	850.91	دخـــل المرحلـــة الثامنـــة والاربعون

استهلاك المرحلة الثامنة والاربعون	655.20	دخل المرحلة التاسعة والاربعون
استهلاك المرحلة التاسعة والاربعون	504.50	دخل المرحلة الخمسون
استهلاك المرحلة الخمسون	388.47	دخل المرحلة الحادية والخمسون
استهلاك المرحلة الحادية والخمسون	299.12	دخل المرحلة الثانية والخمسون
استهلاك المرحلة الثانية والخمسون	230.32	دخل المرحلة الثالثة والخمسون
استهلاك المرحلة الثالثة والخمسون	177.35	دخل المرحلة الرابعة والخمسون
استهلاك المرحلة الرابعة والخمسون	136.56	دخل المرحلة الخامسة والخمسون
استهلاك المرحلة الخامسة والخمسون	105.15	دخل المرحلة السادسة والخمسون
استهلاك المرحلة السادسة والخمسون	80.97	دخل المرحلة السابعة والخمسون
استهلاك المرحلة السابعة والخمسون	62.34	دخل المرحلة الثامنة والخمسون
استهلاك المرحلة الثامنة والخمسون	48.00	دخل المرحلة التاسعة والخمسون

استهلاك المرحلة التاسعة والخمسون	36.96	دخل المرحلة الستون
استهلاك المرحلة الستون	28.46	دخـــل المرحلـــة الحاديـــة والستون
استهلاك المرحلة الحادية والستون	21.92	دخل المرحلة الثانية والستون
استهلاك المرحلة الثانية والستون	16.87	دخل المرحلة الثالثة والستون
استهلاك المرحلة الثالثة والستون	12.99	دخل المرحلة الرابعة والستون
استهلاك المرحلة الرابعة والستون	10.01	دخـــل المرحلـــة الخامســـة والستون
استهلاك المرحلة الخامسة والستون	7.70	دخـــل المرحلـــة السادســـة والستون
استهلاك المرحلة السادسة والستون	5.93	دخـــل المرحلـــة الســـابعة والستون
استهلاك المرحلة السابعة والستون	4.57	دخل المرحلة الثامنة والستون
استهلاك المرحلة الثامنة والستون	3.52	دخـــل المرحلـــة التاســـعة والستون
استهلاك المرحلة التاسعة والستون	2.71	دخل المرحلة السبعون
استهلاك المرحلة السبعون	2.09	دخـــل المرحلـــة الحاديـــة والسبعون
استهلاك المرحلة الحادية والسبعون	1.61	دخـــل المرحلـــة الثانيـــة والسبعون
استهلاك المرحلة الثانية والسبعون	1.24	دخـــل المرحلـــة الثالثـــة والسبعون

استهلاك المرحلة الثالثة والسبعون	0.95	دخـــل المرحلـــة الرابعـــة والسبعون
استهلاك المرحلة الرابعة والسبعون	0.73	دخـــل المرحلـــة الخامســـة والسبعون
اســـتهلاك المرحلـــة الخامســـة والسبعون	0.56	دخـــل المرحلـــة السادســـة والسبعون
اســـتهلاك المرحلـــة السادســـة والسبعون	0.43	دخـــل المرحلـــة الســـابعة والسبعون
استهلاك المرحلة السابعة والسبعون	0.33	دخـــل المرحلـــة الثامنـــة والسبعون
استهلاك المرحلة الثامنة والسبعون	0.26	دخـــل المرحلـــة التاســـعة والسبعون
المجموع	799999999.14	

دليل الجدول :

تم استخراج قيمة كل عنصر من عناصر عمود المبلغ كما يلي :

قيمة العنصر في الزمن (t) = قيمة العنصر في الزمن ($t-1$) مضروباً في الميل الحـدي للاستهلاك .

يلاحظ من هذا الجـدول ان الانفـاق بـدأ مـن مبلـغ 184 مليـون دولار والذي تحول بالكامل الى دخل للمرحلة الاولى . وهذا الدخل تـم انفـاق جـزء منه على الاستهلاك في المرحلة الاولى وفقاً للميل الحدي للاستهلاك الذي قـدِّر

بـ(0.77)[***]، اي تم انفاق 77% من ذلك الدخل لأغراض الاستهلاك وتم ادخار المتبقي والذي يمثل 23% . وهذا القدر من الاستهلاك في المرحلة الاولى اصبح دخلاً للمرحلة الثانية ، والدخل الجديد هذا اعيد انفاقه بنفس الطريقة أي انفق منه 77% للاستهلاك في المرحلة الثانية ، والانفاق الاستهلاكي في المرحلة الثانية اصبح دخلاً للمرحلة الثالثة ، وهكذا نجد ان مجموع الدخول التي ولدها الانفاق الاستهلاكي بعد ثمان وسبعين مرحلة للاستهلاك وصل الى (799999999.14) دولاراً ، وهو قريب جداً من 800 مليون دولار المبلغ الذي تم استخراجه رياضياً.

اثر التداخل بين المضاعف والمعجل

ان تأثير الاستثمار على الدخل ومضاعفته لعدة مرات ليس نهاية القصة، وانما هناك تأثير آخر يترافق مع كل انفاق استهلاكي يؤدي التي زيادة في الدخل القومي اكبر مما توصلنا اليه ، فالارقام التي وردت في الجدول السابق تشير الى ان الزيادة في الدخل القومي انما جاءت حصيلة الزيادة في الاستهلاك فقط ، فنظرية المضاعف لم تلتفت الى أثر تغير الاستهلاك على الاستثمار. وفي الواقع ان الزيادة في الاستهلاك من شأنها ان تؤدي الى زيادة في الاستثمارات ، حيث ان التغييرات في الاستهلاك هي اساس الوصول الى الطلب على السلع والخدمات الوسيطة والسلع الرأسمالية ، والنمو المتحقق في انتاج السلع الاستهلاكية النهائية يدفع لخلق الحاجة الى المنتجات الوسيطة والمعدات – وعن طريق معاملات العلاقة التكنولوجية في النظام الانتاجي - ، وبهذا يعتبر الطلب على السلع الرأسمالية والخدمات والمنتجات الوسيطة أمر لابد منه ، وهو طلب مكتسب ، إذ انه متصل بالطلب الاستهلاكي النهائي ومستمد منه عن طريق

معامِلات الانتاج التكنولوجية ، وبهذا يزداد الاستثمار في السلع الرأسمالية ، وهذا ما يطلق عليـه بالاسـتثمارات المرغِّبـة او المولِّـدة Induced Investment [****]. ان العلاقـة بـين الطلـب النهـائي عـلى السـلع الاسـتهلاكية والاسـتثمارات المولِّـدة يطلـق عليهـا بالمعجـل *Accelerator* [*****]. وعند اخذ هـذا الاثـر بنظـر الاعتبـار سـنلاحظ ان الزيـادة في الـدخل القومي تزيد عن (800) مليون دولار وذلك بتأثير زيادة حجم الاستثمارات المولِّدة .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام النماذج الرياضية التالية[11]:

$$R = \frac{I}{O}$$

$$R = \frac{\Delta I}{\Delta O}$$

$$\Delta I = \Delta O \times R$$

حيث ان :

R تمثل نسبة رأس المال للإنتاج *Capital / Output Ratio* .

I تمثل الاستثمارات.

O تمثل انتاج السلع الإستهلاكية .

ويمكن كتابتها بصيغة اخرى :

$$M_t = RO_t$$

$$I_t = M_t - M_{t-1}$$

$$= RO_t - RO_{t-1}$$

$$= R(O_t - O_{t-1})$$

حيث ان :

M تمثل رأس المال اللازم للاستثمار (المكائن والآلات) .

t تمثل عامل الزمن.

O تمثل الانتاج الإستهلاكي النهائي .

ويمكن لنا الآن بيان الزيادة في الـدخل القـومي نتيجـة تـوفير مبلـغ (184) مليـون دولار فيما لو لم يحصل التهرب الضريبي ، وذلك من خلال آثار المضاعف والمعجـل ، وكـما موضح في الجدول التالي :

الآثار المترتبة على الوفرة النقدية من خلال تداخل المضاعف والمعجل (دولار)

الدخل القومي Y	الاستهلاك C	الاستثمارات المولدة I	الاستثمارات الاصلية I^*	الفترة الزمنية t
184,000,000	0	0	184,000,000	0
387,280,000	141,680,000	61,600,000	184,000,000	1
550,260,209	298,205,600	68,054,609	184,000,000	2
662,263,300	423,700,361	54,562,939	184,000,000	3
731,439,428	509,942,741	37,496,687	184,000,000	4
770,367,324	563,208,360	23,158,965	184,000,000	5
790,215,222	593,182,840	13,032,383	184,000,000	6
799,110,452	608,465,721	6,644,731	184,000,000	7
802,293,017	615,315,048	2,977,968	184,000,000	8
802,831,090	617,765,623	1,065,467	184,000,000	9
802,360,077	618,179,939	180,138	184,000,000	10
801,659,572	617,817,259	157,687-	184,000,000	11

دليل الجدول :

- ان قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات الاصلية تمثل الوفرة النقدية التي تم تقديرها عن مبالغ التهرب الضريبي فيما لو لم يحصل التهرب .
- ان قيمة كل عنصر في عمود الاستثمارات المولدة تمثل حصيلة : (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن *t*) – (قيمة عنصر الاستهلاك في الزمن *t-1*) × معامل رأس المال 1:2.3 .
- ان قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك تمثل حصيلة : (الدخل القومي في الزمن *t-1*) × الميل الحدي للاستهلاك 0.77 .
- تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور فؤاد الدهوي خلال الفترة 1953 – 1972 والبالغ (0.433 أي 1:2.3)[12].

نلاحظ من الجدول ان الاستثمار الاصلي في الفترة (0) ولّد دخلاً مقداره 184 مليون دولار ، وهذا الدخل اعيد استثماره في الفترة (1) فاصبح الدخل المتولد اعلى ،وهكذا يستمر الدخل بالتزايد حتى يصل في الفترة (7) الى 799.11 مليون دولار وهو قريب جداً من مبلغ الزيادة في الدخل الذي تم احتسابه وهو(800) مليون دولار . اما في الفترة (8) سنلاحظ ان الزيادة في الدخل تفوقت بشكل واضح على الزيادة المحتسبة بموجب نظرية المضاعف لتصبح (802.293) مليون دولار ، وبفارق (2.293) مليون دولار .

2293017= 800000000 – 802293017دولار

وتعود هذه الزيادة الى فعل آثار الزيادة في الاستهلاك على خلق استثمارات جديدة (الاستثمارات المولدة) .

اذن يمكننا القول بأن هنالك اسلوبين لزيادة الدخل القومي ، الاول يتمثل في تحويل الوفرة النقدية الى انفاق استهلاكي يحكمه الميل الحدي للاستهلاك ، والثاني يتمثل في تحويل الوفرة النقدية الى انفاق استثماري يحكمه معامل رأس المال . وبين هذا وذاك يمكن تقرير معدل الاسراع بالتنمية الاقتصادية استناداً الى اعتماد النسبة الأكبر من أحد الاسلوبين على ان تكون النسبة الاصغر من الاسلوب الثاني عنصراً مكملاً كافياً في العملية ، وهذا الذي يعتبر "كافياً " يقرره اصلاً الحد الادنى من المطالب لضمان قيام المضاعف والمعجل بدورهما كاملاً في البرنامج التنموي المرسوم . ولعل اعتماد اسلوب ثالث وهو المزج الأمثل بين الاسلوبين ، سيؤدي الى النمو المتوازن في الاستثمار . ووفقاً لهذا الاسلوب ستضاف الانتاجية المضافة وبشكل مستمر الى الاستهلاك ، ويستخدم مستوى المدخرات الآخذ في الارتفاع بعد ذلك لرفع مستوى التكوين الرأسمالي .

استخدام الوفرة النقدية في الخطة الاقتصادية:

ويمكن توضيح الآثار الاقتصادية للوفرة النقدية المتحققة من خلال اسلوب نظام النمو المتوازن في الاستثمارباستخدام الصيغة الرياضية التالية ، ثم نحول تلك الصيغة الى هيكل خطط اقتصادية مدعمة بالارقام [33] .

$$Y_t = Y_t + \frac{WY_t}{R} = Y_t(1+\frac{W}{R})$$

$$Y_{t+2} = Y_{t+1} + \frac{WY_{t+1}}{R} = Y_{t+1}(1+\frac{W}{R})$$

$$= Y_{t+1}(1+\frac{W}{R})^2$$

$$\therefore Y_t = Y_t(1+\frac{W}{R})^t$$

حيث ان :

Y = الدخل القومي .

t = عامل الزمن .

W = الميل الحدي للادخار .

R = معامل رأس المال .

ويمكن توضيح آثار الوفرة النقدية السنوية والبالغة (2.293) مليون دولار من خلال تكنيك التخطيط الديناميكي وضمن اطار النمو المتوازن (ليس هناك إعادة استثمار وانما تصنيع مخطط في الخطتين الاولى والثانية وتوسع في الخطة الثالثة) . وفي هذه الحالة نقوم باستثمار الوفرة النقدية المتحققة في كل سنة وعلى مدار ثلاث خطط خمسية لنحقق زيادة في الناتج القومي خلال 16 سنة بحدود 56 مليون دولار .

92.969693 – (2.293017 × 16) = 56.281421 مليون دولار

والجدول التالي يوضح ذلك تفصيلياً :آثار الوفرة النقدية السنوية

(مليون دولار)

الخطة المبدئية	الفترة الزمنية T	الوفرة النقدية المستثمرة Y_t	الاستهلاك $(Y)0.77$	المدخرات $W=0.23$	الاستثمار I	الناتج المضاف Y
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
	0	2.293	1.766	0.527	0.527	0.229
الخطة الاولى	1	4.815	3.708	1.108	1.108	0.482
$R=1:2.3$	2	7.590	5.844	1.746	1.746	0.759
	3	10.642	8.194	2.448	2.448	1.064
	4	13.999	10.779	3.220	3.220	1.400
	5	17.692	13.623	4.069	4.069	1.769
	6	21.754	16.751	5.003	5.003	2.175
الخطة الثانية	7	26.223	20.191	6.031	6.031	2.622
$R=1:2.3$	8	31.138	23.976	7.162	7.162	3.114
	9	36.545	28.139	8.405	8.405	3.654
	10	42.492	32.719	9.773	9.773	4.249
	11	49.035	37.757	11.278	11.278	4.903
الخطة الثالثة	12	56.231	43.298	12.933	12.933	5.623
$R=1:2.3$	13	64.147	49.393	14.754	14.754	6.415
	14	72.855	56.098	16.757	16.757	7.285
	15	82.433	63.474	18.960	18.960	8.243
	16	92.970				

دليل الجدول :

- قيمة كل عنصر في العمود (3) وللزمن *t* تمثل : الوفرة النقدية المستثمرة في الـزمن (*t-1*) + الناتج المضاف للزمن (*t-1*) + الوفرة النقدية المستثمرة في الزمن (*t*) ، أي 2.293 مليون دولار .
- قيمـة كـل عـنصر في العمـود (4) تمثـل: الـوفرة النقديـة المسـتثمرة في الـزمن (*t*) × 0.77 .
- قيمة كل عنصر في العمودين (5 ، 6) = الـوفرة النقديـة المسـتثمرة في الـزمن (t) ×0.23 .
- الاسـتهلاك تمثـل حصـيلة : (الـدخل القـومي في الـزمن *t-1*) × الميـل الحـدي للاستهلاك 0.77 .
- قيمة كل عنصر في العمود (7) = قيمة كـل عـنصر في العمـود (6) في الـزمن (t) ×1:2.3 .

نخلـص مـما تقـدم ان مبـالغ التهـرب الضريبـي لـو تـم اسـتثمارها فسـتؤدي الى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتـأثير المضـاعف ، وتـؤدي الى خلـق دخـول اكـثر وزيادة في الناتج اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاسـتهلاكي للطلـب الاسـتثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والنـاتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ان معدلات النمو الاقتصـادي تعتـبر انعكاسـاً لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التـي تأخـذ بـدورها مساراً تصاعدياً اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لإستغلال المـوارد الماديـة اسـتغلالاً

من شأنه ان يزيد تلك التدفقات ، إلا ان مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية التي اوضحناها فيما سبق ، بل يمكن القول ان تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي ، إذ ان هروب 184 مليون دولار من الانفاق القومي تؤدي الى خسارة في الدخل القومي تفوق ذلك المبلغ لتصل الى حوالي 802.293 مليون دولار . وان جزءاً من هذا المبلغ والمقدر بحوالي 2.293 مليون دولار هو وفرة نقدية حصلت نتيجة للإستثمارات المولدة ، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، لذا يمكن توقع حصول تلكؤ وتباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي .

الاستنتاجات

1. لايمكن ان ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة ، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات او القوى الدافعة للفساد الاقتصادي .
2. للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالابعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة .
3. التلكؤ في تقديم القروض الخارجية والمنح جاء نتيجة انعدام امكانية توفير شرط مكافحة الفساد لمنح تلك الاموال .
4. الاثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فسادا" مضاعفا" للاول . فالاثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق اثرا" سلبيا" مضاعفا" يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب .

التوصيات

1. الاصلاحات القضائية لضمان النزاهة والاستقلال وبناء القدرات .
2. اصلاح الخدمة المدنية والاصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء .
3. تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية .
4. استخدام المزادات ، ومخططات العطاءات التنافسية ، والاليات التنظيمية المستندة الى السوق حيثما امكن .
5. تدعيم قوانين تمويل الحملات والاحكام الخاصة بتضارب المصالح
6. تدعيم مؤسسات المجتمع المدني ، بما في ذلك وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والجماعات الجماهيرية الاخرى
7. حماية اموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد عن تلك الاموال .
8. كسب الشركات المتعدية الجنسية الى صفوف الجهود الاصلاحية من خلال التركيز على تقليص رغباتها في دفع الرشاوي .
9. ان جميع ماورد اعلاه من اصلاحات لا يتجدي نفعا" ان يتم تحويلها الى خطط تفصيلية لمساعدة حكومات الدول في معالجة الفساد وحسب ظروف كل بلد ودرجة تأثره بالمشكلة ، وعلى اساس ذلك تقدم المنظمات الدولية مساعداتها الفنية والمالية في هذا المجال .

لم يعد الإعلام ذلك النشاط التقليدي المعني بنقل الرسائل الإعلامية مـن مرسـل إلى مستقبل فيما أطلق عليـه (الاتصـال الخطـي Linear Communication) ، بـل أضـحى نشاطاً واسعاً ومـؤثراً عـلى المتلقـي وموجهـاً لسـلوكه حتـى عـرف بــ (الاتصـال الـدائري Circular Communication) ، وبــذلك انــداح المعنــى ليشــمل قطاعــات المجتمــع وأنشطته المختلفة ، وعلى رأسها النشاط الاقتصادي ، ولمـا تطـورت تقنيـة الاتصـال بفعـل اسـتخدام الأقـمار الاصـطناعية (Satellites) وشـبكة المعلومـات الدوليـة (Internet) ونشطت حركة المعلومات توسعت معها على قدم المساواة اقتصاديات العالم .

إذن يمكننا الجزم بأن الإعلام هو الداعم الأسـاسي لاقتصـاديات العـالم ، ومـن جهـة ثانية فإن الإعلام نفسه قد أصبح صناعة متكاملة في عصرنا الحاضر مثلهـا مثـل الصـناعات الأخرى ، وهذا يتأتى بسبب قدرة وسائل الاتصال على التأثير على حركة المجتمع بما تمتلكه من إمكانات تقنية ونفوذ واسع مكنها لأن تكون سلطة لهـا دورهـا السـياسي والاقتصـادي والثقافي والاجتماعي .

لكي تستمر وسائل الاتصال في أداء مهامها لا بد لها أن ترتكز على قاعدة اقتصـادية قوية لأن هـذه الوسـائل بحوجـة إلى نفقـات كبـيرة تتمثـل في الكـادر الـبشري والمعـدات وأنظمة الاستقبال والإرسال ...الخ.

ونظـراً لأن وسـائل الإعـلام تعمـل في سـوق مشـترك وفـق مفهـوم تـدفق المعلومات Flow of Information عليها أن ترتقي إلى مستوى المنافسة ، وهذا يتطلب الكثير من الجهد ، الأمر الذي أضفى عليها الطابع التجاري ، وبالتالي أصبحت وسائل الاتصال في كل دولة تسعى لأن تتميز عـلى رصـيفاتها فكـان

عليها أن توفر الكادر البشري والتقنية المتطورة وتقدم نفسها للجمهور من خلال مادة مؤثرة تعرضها وفق منهجية علمية .

أما محتويات الورقة التي بين أيدينا فقصدنا منها أن نعرف القارئ بإقتصاديات الإعلام وعوامل بنائها والمشكلات التي تواجهها ، كما رأينا أن نتطرق لفهم واقع اقتصاديات الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للبلاد الغربية حتى نتيح الفرصة للمقارنة مع واقعنا في الدول العربية وفي السودان على ووجه الخصوص حيث تطرقنا لما تعانيه وسائل الإعلام من مشكلات .

ما هي اقتصاديات الإعلام ؟

تعرف اقتصاديات الإعلام باعتبارها فرع من فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يدرس : الإنتاج ، التوزيع ، الاستهلاك .

والمقصود بالإنتاج هو عملية تنظيم العمل في البرنامج ، والتنسيق بين العناصر الفنية المشاركة في التنفيذ وتسهيل كل المعوقات والصعوبات في حدود الميزانية المقررة . ويدخل ضمن هذا المفهوم كل النفقات المادية والفنية والتقنية والبشرية .

والإمكانيات تتفاوت حسب طبيعة الوسائل وفق مايتوفر لها من موارد وبيئة عمل .

أما التوزيع فهو قدرة القائم بالاتصال على توصيل المادة الإعلامية للجمهور . ويدخل ضمن ذلك توصيل الصحف للقارئ عن طريق استخدام الوسائل التي تتمثل في السيارات والطائرات وغيرها ، وتوصيل الخدمة

الإذاعيـة عـن طريـق الموجـات الأثيريـة ، والخدمـة التلفزيونيـة عـن طريـق الأقـمار الاصطناعية ، وإتاحة خدمة الإنترنت .

والاستهلاك يعني مدى قبـول الجمهـور لمحتـوى وسـائل الإعـلام ، وشـكل الرسـائل المقدمة . وهذا ما يتطلـب جهـداً كبـيراً ، يختلـف بـاختلاف طبيعـة الوسـائل، وهـذا هـو الموضوع الأهم الذي يصعب اختزاله في مثل هذه الورقـة ، فلكي يقبـل الجمهـور محتـوى ماتقدمه الوسائل علينـا الكثـير مـن العمـل لـيس فـيما يخـتص بالمضـمون فحسـب ، إنمـا بالنسبة لشكل وقالب المادة أيضاً ، وهذان هما قطبا المادة الإعلاميـة التـي تتطلـب فهـماً واسعاً للوسائل والجمهور يرتقي إلى مستوى الدراسة والتمحيص.

تحديات تمويل وسائل الإعلام في البلاد العربية :

شهدت الساحة العربية تطوراً كبيراً في قطـاع الإعـلام خـلال العقـدين الأخيــرين (منذ بداية تسعينيات القرن العشرين) بسبب تزايد القنوات الفضائية التي تبث برامجهـا لجمهور في الخارج ، وتطورت تبعاً لذلك البرامج من حيـث الشـكل والمضـمون ، بالإضـافة إلى ذلك برز القطاع الخاص كشريـك مهـم للقطـاع الحكـومي في تشـغيل وامـتلاك وإدارة المؤسسات التلفزيونية التي ظلت ردحاً من الزمن حكراً على القطـاع الحكـومي ، ويظهـر هذا بوضوح أكثر في دول الخليج العربية عنه لدى رصيفاتها الدول العربيـة الأخـري ، ورغم هذا التطور الذي شهدته الساحة الإعلامية الفضـائية في دول الخلـيج العربيـة ، إلا أن هناك تحديات كثيرة ظلت تواجه هذه المؤسسات في كافة المجالات وعلى رأسها المجال السياسي حيـث لا تـزال العلاقـة مـع السـلطات الحكوميـة المالكـة أو المراقبـة مشوبة بالكثير من الضـبابية وعـدم الوضـوح . غـير أن أبـرز تحـدي يواجـه القنـوات

الفضائية ظل مركزاً في مصادر تمويلها ، ومدى قـدرة تلـك المصـادر عـلى تحقيـق مشـاريع فضائية مستدامة وسط تزاحم إعلامي لم تشهد المنطقة مثله في تاريخها الحديث .

ولكي تحافظ على البقاء في عالم مشـوب بهـذا التنـافس الشـديد سـعت القنـوات الفضائية وبصرف النظر عن تبعيتها المؤسسية (قطـاع خـاص أو عـام) إلى تـأمين مصـادر تمويل متنوعة ، ولا يوجد دليل قاطع على أن القنوات الفضائية بكافة أشكالها قادرة عـلى سد تكاليف تشغيلها ، ولعل المراقب سيصاب بالدهشة حينما يدرك أن الغالبية العظمـى من هذه القنوات غير قادرة حتى على تغطية تكاليف تشغيلها ، وبالتالي فهي بعيـدة كـل البعد عن حالة الربحية التي تتمتع بها مثيلاتها في القطاع الخاص في المجتمعات الغربية ، وربما يحاول المراقب التساؤل عن اسباب هذه الحالة وعن الأسباب التي تـدعو المحطـات الفضائية الخاصة بالذات للعمل في بيئة تعد الخسارة المالية أهم معالمها .

مقومات اقتصاديات الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية :

إن نجـاح الإعـلام التلفزيـوني في المجتمـع الأمـريكي منـذ انطلاقـه في أوائـل القـرن العشرين لم يأت من فراغ ، بل جاء نتيجة طبيعية لتضـافر عـدة عوامـل تتعلـق بـالترابط الوثيق بين المؤسسات الإعلامية التلفزيونية ممثلة في شبكات التلفزيون الأمريكيـة الـثلاث والمؤسسات الاقتصادية العاملـة في المجتمـع نفسـه . فقـد أثبتـت الدراسـات المتتاليـة التـي أجريت حول التلفزيون في الولايات المتحدة أن هذه الشبكات إما أن تكون مملوكة للقطـاع الخاص كما هو الحال في شبكة NBC المملوكة بنسبة 80% لشركـة (جـنرال إلكتريـك) ، أو أن هناك مصالح مشتركة مع تلك الشركات كـما هـو الحـال بـين شـبكة (CNN) وشركـة (

مايكروسوفت) وشركة (تايم وورنر) ، وهـذا الـترابط الوثيـق يسـهم بشـكل أو آخـر في توفير التمويل الكافي للشبكات التلفزيونية من خلال الإعـلان ، ورعايـة الـبرامج ، أو حتـى من خلال الدعم المباشر ، ولعل معدلات الإعلان العالية التي تظهر على شاشات التلفزيون في الولايات المتحدة تشير بشكل لا يقبل الشك إلى حجم تدفق التمويل الذي تتلقـاه تلـك الشبكات العملاقة التي ترتبط بها .

وهناك سبب ثان يتعلق بكون عملية البرمجة في الشـبكات التلفزيونيـة الأمريكيـة تتم بالتناغم مع العملية الإعلانيـة التـي تسـتند إلى بـث الإعلانـات خـلال الـبرامج الأكـثر شـعبية لـدى الجماهـير ، وهـذا يعنـي أن موضـوعات الـبرامج وصـيغها تخضـع لأذواق الجماهير وذلك بناءً على نتائج دراسات ميدانية تقوم بها شركـات أبحـاث السـوق لصـالح المؤسسات الإعلانية لمعرفة مدى تغلغل برامج التلفزيون في أوساط الجماهيـر .

أما السبب الثالث فيتعلق بالاتساع الهائل لسوق الإعلان الأمريكية حيـث أن قـوة الاقتصـاد الأمـريكي المسـتند إلى السـوق الحـرة في التعـاملات التجاريـة ارتبطـت تقليـدياً بصناعة الإعلان التي هي جزء لا يتجزأ عن الصناعة الإعلامية.

ومن هنا فقد غدا هذا الثالوث (الإعلام ، الإعلان ، الاقتصـاد) يشـكل بنيـة صـلبة تستند إليها القنوات التلفزيونية المختلفة في عملها .

وعليه تظهر لنا ضخامة الإيرادات التي تحصل عليها وسائل الإعلام وما تحدثه من تأثيرات عميقة من قبل الشركـات المنتجـة في توجهـات ومواقـف وسـائل الإعـلام ، وذلك لما تشكله من مورد مهم لتلك الوسائل وبالشكل الذي يـؤثر في حياديتهـا في نقل الأحداث وتناول القضايا المختلفة ، فأفرغـت الكثـير مـن وسـائل الإعـلام مـن المضـامين التــي تحمــل الحقيقــة وتــنهض بواقــع الجمهــور وتخــدم قضــاياه ،

وأصبحت أداة في خدمة الممولين والمعلنين والترويج لأهدافهم الربحية ، مما أثـر سـلباً في مصداقية الكثير من هذه الوسائل بعد أن تحولت إلى أمبراطوريات اقتصادية ضخمة .

الواقع الاقتصادي لمؤسسات الإعلام بالسودان :

كما هو الحال في في الكثير من الدول العربية فهناك العديد مـن المعوقـات التـي انعكست على واقع المؤسسات الإعلامية في السودان مما أدى إلى عـدم قـدرتها عـلى عـلى الوفاء بوظائفها التـي تتمثـل في التثقـف والترفيـه والتعلـيم والتنميـة والإرشـاد والتوجيـه والدعاية والإعلان وغير ذلك من الوظائف ، وقصور المؤسسات عـن القيـام بوظائفهـا أدى إلى ضمور وتقهقر نشاطها الاقتصادي ، ومن أهم المعوقات التي حالـت دون القيـام بهـذا الدور ما يلي :

- عدم توفر الإرادة السياسية .
- عدم الاستقرار السياسي والإداري .
- البروقراطية .
- ضعف راس المال أدى إلى ضعف المؤسسات (الصحافة والتلفزيون) .
- عدم ملاءمة بيئة العمل .
- غياب نظام توظيف يقوم على الحقوق والواجبات .
- مشكلة التعاطي مع اللغة (اللسان ، ولغة الخطاب) .

مصادر التمويل :

تعتمد وسائل الإعلام على أنواع مختلفة من مصادر التمويل من أهمها :

1) الإعلان :

وهو كما عرفته لجنة التعاريف الأمريكية (هو عبارة عن الجهود غير الشخصية التي يدفع عنها مقابل لعرض الأفكار أو السلع أو الخدمات ويفصح فيها عن شخصية المعلن) ، والإعلان كوسيلة اتصال يهدف إلى إحداث التأثير في الاتجاهات والسلوك . ويمكننا تلخيص ذلك في أن الإعلان عبارة عن :

- ✓ جهد غير شخصي .
- ✓ مدفوع القيمة .
- ✓ يهدف إلى التأثير .
- ✓ المعلن معروف الهوية ومن ثم يكون مصدر التمويل معروفاً .

2) مبيعات البرامج :

تقوم بعض وسائل الاتصال ببيع برامجها ، ولكن هذا يتطلب أن تكون لهذه الوسائل قدرة مهنية ومادية وتقنية تمكنها من تقديم برامج منافسة تستطيع من خلالها زيادة دخلها .

3) رعاية المؤسسات :

تقوم بعض المؤسسات برعاية البرامج الإذاعية مقابل قيمة تدفعها للمحطة ، والغرض من مثل هذه البرامج هو الإعلان عن سلع أو خدمات

تقدمها تلك المؤسسات ، وعليه يمكن القول بأن هناك مصالح مشتركة بين المؤسسة والمحطة .

4) دعم الحكومة أو القطاع الخاص :

من المعلوم أن هناك الكثير من محطات الراديو والتلفزيون والصحف ومواقع الانترنت لها ارتباط بالقطاع العام أو القطاع الخاص ، وحسب ما تمليه تلك العلاقة يمكن أن تقدم الحكومة أو مؤسسات القطاع الخاص الدعم للمؤسسات الإعلامية ، وقد يكون ذلك الدعم دعماً مالياً مباشراً ، أو في شكل مساعدات وتسهيلات .

سلبيات الممارسة :

كثيراً ما يؤدي اعتماد وسائل الإعلام على مصادر تمويل بعينها يكون خصماً على محتوى تلك الوسائل ، ولكن هذا غالباً مايؤدي إلي بعض السلبيات :

تراجع تحقيق الوظائف :

قد تخضع مؤسسات الإعلام للإغراءات المالية على حساب ماتقدمه من مضمون وتجنح لضغوط الإعلان وسيطرة المؤسسات الضخمة .

استغلال الأطفال في الإعلان التجاري :

وهي تمثل ضغطاً على الأسرة لشراء سلع ربما تكون غير ضرورية ، بل ربما ضارة .

استخدام أساليب الجذب الإعلامي :

كثيراً ما يحتوي الإعلان التجاري على ما يسمى بأساليب الجذب وهي تتمثل في ممارسة (الخداع ، التضليل ، الإغراء) .

يمكننا القول أن هذه الورقة قد تناولت موضوعاً مهما وهو (إقتصاديات الإعلام) ، لكن ما لا يمكننا قوله أنها قد أحاطت بالموضوع إحاطةً كاملة شملت كل جوانبه وتفاصيله ، وعليه أحسب أن هذه فرصة لفتح باب الحوار العلمي تطلعاً للحصول على المزيد من المعلومات حول الموضوع ، وبالله التوفيق .

التوصيات :

1) توفير ضمانات سياسية ومهنية لتطبيق الاستراتيجيات والخطط المرسومة .

2) تأسيس نظام توظيف قائم على ترسيخ مفهوم الحقوق والواجبات .

3) العمل على دمج المؤسسات الصغيرة في مؤسسات كبيرة .

4) تأسيس علاقة منظمة بين الأكاديميين المتخصصين والإعلاميين الممارسين.

5) قيام صلات شراكة وتعاون بين مؤسسات الإعلام والكليات ذات العلاقة .

6) الاهتمام بتدريب الكادر البشري العامل في مجال الإعلام وهو الذي يقوم بالممارسة الفعلية للعمل ، وتكون الحوجة أكبر في ظل التطور المتسارع على مستوى الممارسة والوسائل والمفاهيم .

علم الاقتصاد التطبيقى فى الإدارة

مداه وطبيعته

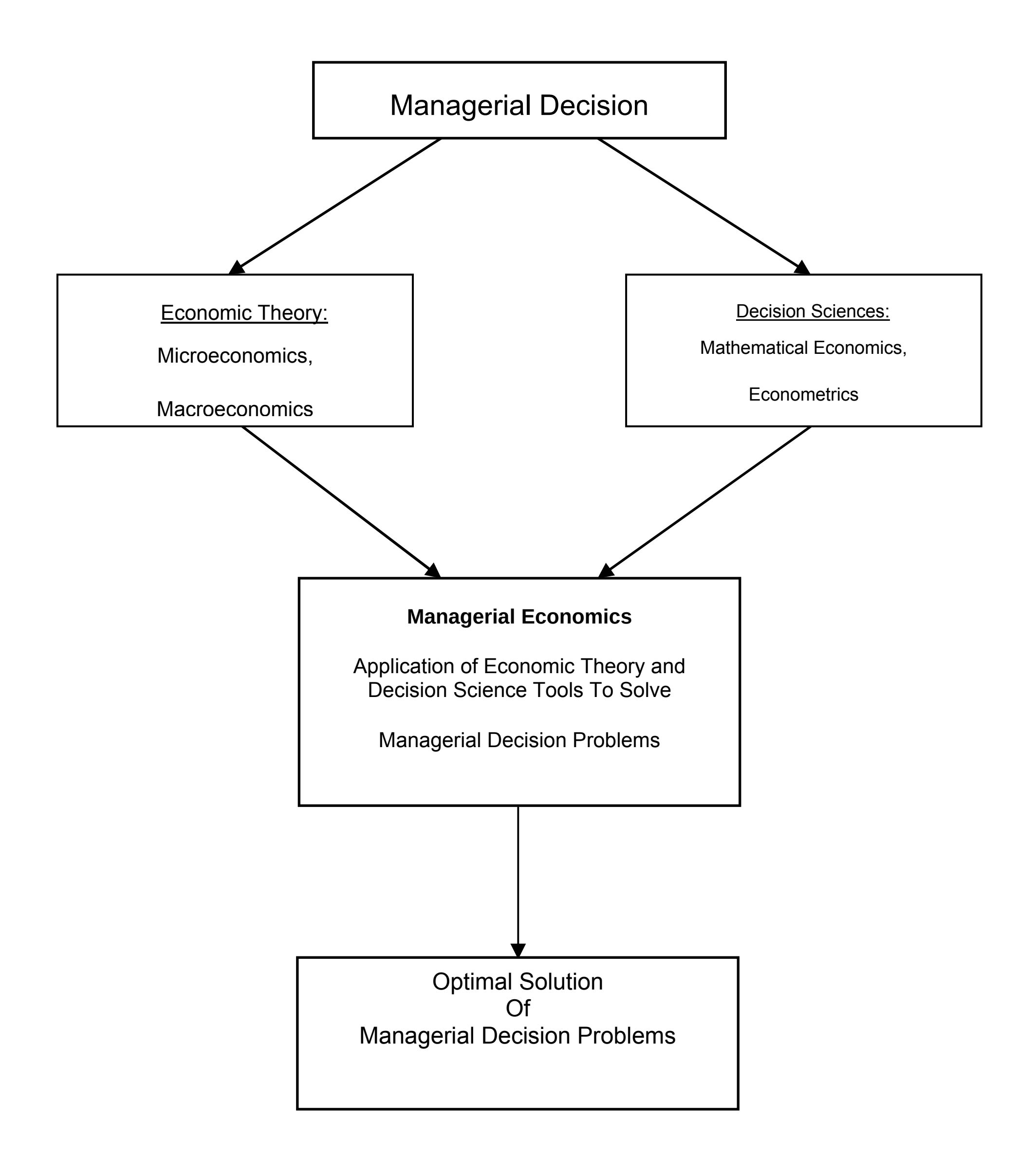
تعريف علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال

يشير علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال إلى استخدام النظريات الاقتصـادية (الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلي) وأدوات تحليل علـم اتخـاذ القـرار (الاقتصـاد الريـاضى والاقتصاد القياسي) للوقوف على كيفية قيام المؤسسات بتحقيق ما تصبو إليه من أهداف بأعلى درجة من الكفاءة .

مثـال 1 : قـد تسـعى إحـدى الشركـات إلى معظمـة أرباحهـا فى حـدود الكميـات المتوفرة من عناصر الإنتاج الأساسية (كالعمالة المدربة ورأس المال والمواد الخام) وفى ظل الضوابط القانونية (كالحد الأدنى للأجور ، ومعايير الصحة والأمان ، وكذا المعايير المسموح بها لإطلاق المواد الملوثة للبيئة) . وحتى المؤسسات التى لا تسعى للـربح(كالمستشـفيات والجامعات والمتاحف) والوكالات الحكومية فأنها تضع نصب أعينها بعض الأهداف التـى تأمل فى تحقيقها فى ظل وجود بعض الضوابط والقيود (أنظر المسألتين 1.1 و 1.2) . ومع كون الأهداف والضوابط تتفاوت وتختلف مـن حالـة إلى أخـرى ، نجـد أن علـم الاقتصـاد التطبيقى فى إدارة الأعمال يعنى بدراسة عملية اتخـاذ القـرار ذاتهـا ، أى دراسـة الوسـائل التى يمكن أن تتبعها المؤسسات لتحقيق أهدافها بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة .

علاقة علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال بمجالات الدراسة الأخرى

بالاستعانة بالشكل (1-1) يمكننا الوقوف على العلاقة بين علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال ومجالات الدراسة الأخرى . فالنظرية الاقتصادية تتسع لتشمل كل من الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى . فالاقتصاد الجزئى هو العلم المعنى بدراسة السلوك الاقتصادى لوحدات اتخاذ القرار الفردى كالمستهلكين من الأفراد ، ومالكى الموارد المختلفة ، والمنشآت التجارية العاملة وفق نظام اقتصادى حر . أما الاقتصاد الكلى فهو منوط بدراسة المجموع أو إجمالي الإنتاج والدخل والعمالة والاستهلاك والاستثمار وأسعار الموارد الاقتصادية ككلٍ لا يتجزأ . ويقوم علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال بالإفادة من أدوات الاقتصاد الرياضى والاقتصاد القياسى . فمن ناحية الاقتصاد الرياضى ، نجد أنه يستخدم فى وضع شكل محدد للنماذج الاقتصادية التى تفترضها النظرية الاقتصادية . أما من ناحية الاقتصاد القياسى ، فأنه يقوم بتطبيق الأدوات الإحصائية (ولا سيما تحليل الانحدار) على البيانات والمعلومات الواردة من الواقع اليومى بغية تقدير النماذج التى تفترضها النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى أغراض التنبؤ . (ولدراسة العلاقة بين علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال والجوانب الوظيفية لدراسات إدارة الأعمال (أنظر المسألة 1.5) .


Managerial Decision
Economic Theory:
Microeconomics,
Macroeconomics
Decision Sciences:
Mathematical Economics,
Econometrics
Managerial Economics
Application of Economic Theory and
Decision Science Tools To Solve
Managerial Decision Problems
Optimal Solution
Of
Managerial Decision Problems

شكل 1-1

مثـال 2 : تفترض النظرية الاقتصادية أن الكمية المطلوبة من السلعة Q هى دالـة لسعر السلعة P ، أو أنها تعتمد على سعر السلعة P كما تفترض أن دخل المستهلكين هـو Y وأن أسعار السلع ذات الصلة (كالسلع المكملة أو السلع البديلة) هى PC و PS عـلى الترتيب . فإذا افترضنا ثبات أذواق المستهلكين ، فسـوف يمكـن افـتراض النمـوذج الريـاضى التالى :

$$Q = f(P, Y, P_C, P_S)$$

وبحصر البيانات الخاصة لـ Q، P، Y، PC لإحدى السلع ، يصبح بإمكاننـا تقـدير العلاقة التجريبية (أى الاقتصادية القياسية) . وسوف يسمح ذلك للشركة بتحديـد كميـة Q التـى سـوف تتغـير تبعـا للتغـير الحـادث فى كـل مـن (P و Y و PC و PS) ، كـما سيساعدها ذلك عـلى التنبـؤ بحجـم الطلـب عـلى هـذه السـلعة مسـتقبلاً . وتعـد هـذه الخطوات ذات أهمية جوهرية لنجاح الإدارة فى تحقيق ما تصبو إليه الشركة من أهـداف (كمعظمة الأرباح) ، وذلك بأعلى درجات الكفاءة الممكنة .

نظرية المنشأة

يرجـع وجـود الشركـات إلى كـون الاقتصـاديات التـى تنشـأ عـن عمليتـى الإنتـاج والتوزيع تعود بفوائد جمَّة على المتعهدين والعمال وغيرهم من مالكى المـوارد المختلفـة . وتفترض نظرية المنشأة بأن الهدف الأساسى لأية شركة يتمثل فى معظمة ثروتها أو قيمتها . ويمكن حساب قيمـة الشركـة هـذه مـن خـلال القيمـة الحاليـة لأرباحهـا المتوقعـة فى

المستقبل . إن المعادلة المعبرة عن ذلك هى :

$$PV = \frac{\pi_1}{(1+r)^1} + \frac{\pi_2}{(1+r)^2} + \ldots + \frac{\pi_n}{(1+r)^n}$$

$$= \sum_{t=1}^{n} \frac{\pi_t}{(1+r)^t}$$

حيث PV هى القيمة الحالية لجميع أرباح الشركة فى المستقبل ، و π_1 ، π_2 ، ... ، π_n هى الأرباح المتوقعة فى كلاً من السنوات n ذات الصلة ، و r هو معدل الخصم . ولما كانت الشركات تواجه العديد من القيود والضوابط المتعلقة بالموارد أو النواحى القانونية وغيرها ، لذا فإن الحديث هنا يندرج تحت مسمى (الأمثلية المقيدة) . وعلى الرغم من وجود نظريات بديلة للمنشأة تفترض وجود أهداف أخرى (أنظر المسائل 1.13 إلى 1.15) ، إلا أن معظمة الأرباح أو معظمة قيمة الشركة تظل هى أفضل وأدق المعايير التى يمكن استخدامها للتنبؤ بسلوك الشركات .

مثال 3 : عند معدل خصم 10% ، تكون قيمة الشركة التى تحقق ربحاً قدره 100 دولار لكلاً من عامين ويتم بيعها فى مقابل 800 دولار عند نهاية العام الثانى هى :

$$PV = \frac{\$100}{(1+0.10)^1} + \frac{\$100}{(1+0.10)^2} + \frac{\$800}{(1+0.10)^2}$$

$$= \frac{\$100}{1.10} + \frac{\$100}{1.21} + \frac{\$800}{1.21}$$

$$= \$90.91 + \$82.64 + \$661.16$$

$$= \$834.71$$

وطبقاً لنظرية المنشأة ، تكون هذه هى قيمة PV التى ترغب الشركة فى معظمتها .

الأرباح : طبيعتها ووظيفتها

الأربـاح بشـكل عـام هـى إيـرادات الشركـة مطروحـاً منهـا تكاليفهـا الصريحـة . والتكاليف الصريحة هى مصروفات الشركة السنوية التى تنفقها فى صورة أجور عمالة ، أو نفقـات اقـتراض رؤوس الأمـوال ، أو اسـتئجار الأراضى والمبـانى أو شراء المـواد الخـام . أمـا الأرباح الاقتصادية فإنها تساوى إيرادات الشركة مطروحاً منها كل من تكاليفهـا الصريحـة والضمنية . والتكاليف الضمنية للشركة هى القيمة النقدية لعناصر الإنتـاج التـى تمتلكهـا الشركة وتستخدمها فى عملياتها الإنتاجية . وتشـتمل هـذه التكـاليف عـلى الرواتـب التـى يمكن أن يحصل عليها رجل الأعمال أو المدير المسئول إذا ما قـام بـإدارة إحـدى الشركـات الأخرى ، أو العائد الذى يمكن أن تحققه الشركة إذا ما قامت باستثمار رأس مالهـا وتـأجير منشآتها وعناصر إنتاجها لشركات أخرى . ويمكن أن تنشأ الأرباح الاقتصادية نتيجة لـبعض الاضطرابات السياسية أو القوة الاحتكارية . كما قد تنشأ عن ظهـور ابتكـارات جديـدة أو وجود مستويات مرتفعة من الكفاءة الإدارية ،أو كنتيجة لقـدرة الإدارة عـلى تحمـل قـدر كبير من المخاطرة ، أو إلى كافة هـذه العوامـل مجتمعـة أنظـر المسـألتين : 1.18 و 1.19) . هذا ، وتمدنا الأرباح الاقتصادية بالمؤشرات الدالة على التوزيع أو التوظيف الجيد للموارد التـى يمتلكهـا المجتمـع . وعـلى الـرغم مـن أن كـلاً مـن العـاملين فى

الحقل التجارى للأفراد العاديين يستخدمون مصطلحى الربح والتكلفة للإشارة إلى الأربـاح التجارية والتكاليف الصريحة ، فسـوف يختلـف الأمـر لـدينا فـيما يـلى مـن فصـول هـذا الكتاب : حيث ستشير لفظة الربح إلى الأربـاح الاقتصـادية ، ولفظـة التكلفـة إلى كـلاً مـن التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية .

مثـال 4 : نفترض أنه فى إحدى السنوات بلغت إيرادات إحدى الشركـات 100,000 دولار ، بيـنما بلغـت تكاليفهـا الصريحـة 80,000 دولار، أنفقتهـا فى دفـع أجـور العـمال واقتراض رأس المال وشراء المواد الخام . كما سنفترض أنـه كـان باسـتطاعة المـدير المسـئول الحصول على 30,000 دولار نظير إدارتـه لشركـة أخـرى بالإضـافة إلى 5,000 دولار أخـرى نظير قيامه بتأجير رأس المـال المسـتثمر إلى شركـة أخـرى تعمـل فى ظـل ظـروف مخـاطرة مشـابهة . عندئـذٍ ، سـتكون الأربـاح التجاريـة لهـذه الشركـة هـى 20,000 دولار ، وهـى النتيجـة التـى نحصـل عليهـا بطـرح التكـاليف الصريحـة للشركـة (80,000 دولار) مـن إيراداتها (100,000 دولار) . ومن ناحية أخرى ، ستكون الأرباح الاقتصادية للشركة هـى 15,000 دولار (أى خسارة اقتصادية) ، وهى النتيجة التى نحصل عليها بطـرح كـلاً مـن التكاليف الصريحة والضمنية مجتمعة للشركـة (80,000 دولار و 35,000 دولار : 30,000 دولار فى صـورة رواتـب + 5,000 دولار فى صـورة معـدل فائـدة لم يـتم الحصول عليـه) مـن إيـرادات الشركـة 100,000 دولار ، وعليـه ، نجـد أن الـربح التجارى الذى قدره 20,000 دولار سنوياً يتعلق بخسارة اقتصادية قـدرها 15,000 دولار . ومن ثم يتعين على هذا المدير القيام ببيع الشركة والعمل كمـدير لإحـدى

الشركات الأخرى التى يمتلكها الغير نظير راتب قدره 30,000 دولار . ويتضح مـن ذلـك أن مفهوم الربح الاقتصادى هو الذى يمدنا بالمؤشرات الدالـة عـلى التوظيـف الجيـد للمـوارد التى يمتلكها المجتمع .

أسئلة للمراجعة

1. تنطبق مبادئ علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال على :

(أ) المنشآت التجارية .

(ب) المؤسسات غير الهادفة للربح .

(ج) الوكالات الحكومية .

(د) جميع ما سبق .

الحـل : (د) ، أنظر الجزء 1.1 .

2. أى من المجالات التالية لا يستخدمها علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال ؟

(أ) النظرية الاقتصادية .

(ب) التاريخ الاقتصادي .

(ج) الاقتصاد الرياضي .

(د) الاقتصاد القياسي .

الحـل : (ب) ، أنظر الجزء 1.1 و 1.2

3. حدد العبارة الخطأ من بين العبارات التالية :

(أ) تشير النظرية الاقتصادية إلى كل من الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئي .

(ب) تستفيد علوم اتخاذ القـرار مـن أدوات التحليـل الخاصـة بكـل مـن

الاقتصاد الرياضى والاقتصاد القياسي .

(ج) يستخدم الاقتصاد الرياضى الأدوات الإحصائية لتقدير العلاقات الاقتصادية .

(د) لا شيء مما سبق .

الحـل : (ج) ، أنظر الجزء 1.2

4. العبارة القائلة بأن الكمية المطلوبة من إحدى السلع فى فترة زمنية معينـة تعتمـد على ، أو أنها دالة لكل من : سعر السلعة ، دخل المسـتهلكين ، أسـعار السـلع ذات الصلة - هى مثال لـ :

(أ) إحدى النظريات الاقتصادية .

(ب) إحدى العلاقات الرياضية .

(ج) إحدى العلاقات الاقتصادية .

(د) علم اتخاذ القرار .

الحـل : (أ) ، أنظر الجزء 1.2 .

5. ما هى المجالات الوظيفية لدراسات إدارة الأعمال ؟

(أ) المحاسبة ، علم اتخاذ القرار ، التمويل ، فريق العمل ، الإنتاج .

(ب) المحاسبة ، التمويل ، فريق العمل ، الإنتاج .

(ج) التمويل ، التسويق ، الرياضيات ، فريق العمل ، الإنتاج .

(د) المحاسبة ، الاقتصاد القياسي ، التمويل ، التسويق ، فريق العمل .

الحـل :   (ب) ، أنظر الجزء 1.5

6. أى من العبارات التالية صحيحة ؟

(أ) تقوم الشركات بتجميع وتنظيم الموارد لإنتاج السلع والخدمات بهدف البيع .

(ب) يرجع وجود الشركات إلى الاقتصاديات التى تتولد عن عمليتى الإنتاج والتوزيع .

(ج) يعود وجود الشركات بالنفع على كل من رجال الأعمال والمديرين والعمال وغيرهم من ملاك الموارد المختلفة .

(د) جميع ما سبق .

الحـل :   (د) ، أنظر الجزء 1.3

7. تفترض نظرية المنشأة أن الشركة تقوم بمعظمة :

(أ) الأرباح فى المدى القصير .

(ب) قيمة الشركة .

(ج) المبيعات .

(د) النمو .

الحـل :   (ب) ، أنظر الجزء 1.3

8. السبب الذى يجعلنا نقبل النظرية القائلة بأن هدف الشركة هو معظمة قيمتها هو :

(أ)   أن هذه هى أبسط النظريات الموجودة .

(ب)   إن هذه هى أدق النظريات التى تساعدنا على التنبؤ بسلوك الشركة .

(ج) كانت هذه النظرية هى الأولى من نوعها فى هذا المجال .

(د) لا شيء مما سبق .

الحـل :   (ب) ، أنظر الجزء 1.3

9. الراتب الذى يمكن أن يتقاضاه رجل الأعمال إذا ما قام بإدارة إحدى الشركات التـى يمتلكها الغير هو :

(أ)   تكلفة ضمنية .

(ب)   تكلفة صريحة .

(ج)   تكلفة تجارية .

(د)   ربح تجاري .

الحـل :   (أ) ، أنظر الجزء 1.4

10. الربح الاقتصادى يكون مساوياً لـ :

(أ)   الأرباح التجارية - التكلفة الضمنية .

(ب)   الأرباح التجارية - التكلفة الصريحة .

(ج)   التكلفة الصريحة + التكاليف الضمنية .

(د)   عائد عادى على الاستثمار .

الحـل : (أ) ، أنظر الجزء 1.4

11. قد تنشأ الأرباح التجارية عن :

(أ) تحمل عبء المخاطرة أو عدم التوازن بين قوى السوق .

(ب) قوة الاحتكار .

(ج) ظهور ابتكارات جديدة أو كفاءات إدارية عالية .

(د) جميع ما سبق .

الحـل : (د) ، أنظر الجزء 1.4

12. حدد العبارة الخطأ من بين العبارات التالية الخاصة بالأرباح الاقتصادية :

(أ) أنها تمدنا بالمؤشرات الدالة على التوظيف الجيد لموارد المجتمع .

(ب) قد توجد هذه الأرباح فى المدى القصير وليس المدى الطويل .

(ج) إنها تشير إلى عوائد الاستثمار فوق العادية .

(د) لا شيء مما سبق .

الحـل : (ب) ، أنظر الجزء 1.4

الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال ومداه :

1. بالنسبة للمؤسسـات الآتيـة كالمستشـفيات ، والجامعـات الحكوميـة ، والمتـاحف ، حدد :

(أ) الهدف الأساسى المحتمل لكل منها .

(ب) بعض الضوابط التى تعمل فى ظلها مثل هذه الهيئات .

(ج) العلاقة بين كل من (أ) و (ب) لدراسة علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال .

الحـــل

(أ) قد يكون هدف المستشفى هو محاولة تقديم العلاج لأكبر عدد ممكـن مـن المـرضى وفق مستوى مرضٍ من الرعاية الطبيـة . ومـن ناحيـة الجامعـة الحكوميـة ، هـو أن تنجح فى توفير التعليم المناسب لأكبر عدد ممكن من الطـلاب . وأخـيراً تتبلـور أهـم أهداف المتحف فى معظمة عدد زائريه أو حجم ما يضمه من مقتنيات .

(ب) قد تتمثل القيود التى تواجهها إحدى المستشفيات فى : عدد الأطباء والممرضـات ، والفنيـين الطبيـين ، والكـم المتـوفر مـن المعـدات التشخيصـية وكـذا عـدد الأسرة والميزانية المتاحة . كـما قـد تتعـرض الجامعـات الحكوميـة للعمـل فى ظـل بعـض القيود المتمثلة فى : عدد الأساتذة وموظفى السكرتارية وحجم التيسيرات فى مجالى

الكمبيوتر والمكتبات وحجم الفصول الدراسية والميزانية المتاحة . أما القيود التى قد يواجهها أحد المتاحف فهي : المساحة المتاحة للعرض وكذا الميزانية والمتطلبات التى قد يفرضها استقبال المتحف لأعمال أحد العارضين الكبار .

(ج) على غرار ما هو الحال بالنسبة للمنشآت التجارية ، دائماً ما تكون للمؤسسات التى لا تهدف للربح أهداف أو أغراض تسعى إلى تحقيقها فى ظل القيود أو الضوابط التى تعمل فى إطارها . وعلى الرغم من وجود اختلافات فى نوع وحجم القيود التى تواجهها المؤسسات التجارية من ناحية وتلك التى لا تبغى ربحاً من ناحية أخرى ، إلا أن علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال يعد وثيق الصلة بل وذا أهمية كبيرة فى الحالتين على السواء ؛ وذلك للدور الذى يلعبه فى إظهار كيفية نجاح أى من المشروعات فى الوصول إلى أهدافه المرجوة بأعلى درجات الكفاءة الممكنة .

2. بالنسبة للوكالات الحكومية ، ما هى :

(أ) أهدافها المحتملة .

(ب) القيود والضوابط التى تواجهها .

(ج) مدى النفع الذى يمثله علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال .

الحل

(أ) قد يتمثل هدف إحدى الوكالات الحكومية فى قيامها بتوفير إحدى الخدمات إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور وبأدنى تكلفة

ممكنـة (مثـل تـوفير خـدمات الإطفـاء والحمايـة مـن الحريـق ، والتـى قـد تعجـز المؤسسات الخاصة عن تلبيتها بكفاءة) .

(ب) تواجه جميع الوكالات الحكومية بلا استثناء عـدداً مـن القيـود المتعلقـة بالميزانيـة . فعلى أية حـال نجـد أن معظـم مصـادر التمويـل التـى تهـدف إلى تـوفير الخـدمات الحكومية تأتى من قطاع الضرائب العامة . وأنه توجد ضوابط متعددة لتنظيم مقدار ما يمكن جمعه من الضرائب لتحسين الخدمات أو توفير خدمات إضافية .

(ج) يعنى علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال بدراسة الخطوات التى تنطـوى عليهـا عملية اتخاذ القرار ، وهو الأمر الذى يفسر أهمية هذا العلم بالنسبة لسير العمل فى الوكالات الحكومية ، نظراً لأنها ترمى إلى تحقيق أهدافها فى ظل القيود التى تواجهها .

3. قدم شرحاً موجزاً لأهمية وفائدة ما يلي :

(أ) علم الاقتصاد الجزئي

(ب) علم الاقتصاد الكلى فى دراسة علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال

(ج) أيهما أكثر أهمية ، ولماذا ؟

الحـــل

(أ) تعد نظرية المنشأة أحد الجوانب الهامة فى علم الاقتصاد الجـزئى وهـو أهـم عنـاصر علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال .

(ب) تنبـع أهميـة وفائـدة علـم الاقتصـاد الكـلى بالنسـبة لعلـم الاقتصـاد

التطبيقى فى إدارة الأعمال لكون الأول يعنى بدراسة الأوضاع الكلية للاقتصاد (كمستوى الطلب الإجمالي ، ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة) التى تعمل الشركة فى إطارها .

(ج) ومع كون علم الاقتصاد الكلى ذا أهمية بمكان لعلم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال ، نلاحظ أن علم الاقتصاد الجزئى يتمتع بدور أكثر أهمية ، إلى الدرجة التى تجعل البعض يشيرون إليه بمصطلح "علم الاقتصاد الجزئى التطبيقي" .

4. قدم شرحاً موجزاً لطرق الدراسة فى المجال العلمى بصفة عامة وعلم الاقتصاد بصفة خاصة .

الحـــــل

طبقاً لما يقوله Milton Friedman (والحاصل على جائزة Nobel فى الاقتصاد) ، فإنه لابد لنا من التسليم بإحدى النظريات أو النماذج القادرة على التنبؤ الدقيق ، حتى ولو كانت قائمة على افتراضات غير واقعية . أى أنه لا يمكننا اختبار النظريات أو النماذج إلا على أساس قدرتها التنبؤية وليس على أساس واقعية أو عدم واقعية الافتراضات التى تقوم عليها . وعلى سبيل المثال، قد تكون هناك أهداف عديدة لإحدى الشركات ، ولكننا نسلم بنظرية المنشأة على أساس قاعدة معظمة الأرباح ، حيث أن هذه هى الحالة التى تمدنا فيها النظرية بالتنبؤ الدقيق عن سلوك الشركة أو المنشأة .

5. عادة ما يوصف علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال بأنـه يسـاعد دارسى إدارة الأعمال على خلق صورة متكاملة لما يكونـون قـد حصـلوا عليـه مـن معرفـة مـن المناهج الدراسية الأخرى . اشرح كيفية تحقيق ذلك .

الحــل

يقوم علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال بالإفادة من الأدوات النظرية لعلمى الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى وتقنيات الاقتصـاد الريـاضى والاقتصـاد القيـاسى المتعلقـة بعلوم اتخاذ القرار بالإضافة إلى قدر من المعرفة بعلوم المحاسـبة ، والتمويـل ، والتسـويق وشئون العاملين ، والإنتاج (الذى يمثل الجوانب الوظيفية لدراسات علم إدارة الأعمال) ؛ وذلك للوقوف على كيفية نجاح المؤسسـات فى تحقيـق أهـدافها بـأعلى درجـات الكفـاءة الممكنة . إلى هذه الدرجة يتمكن علم الاقتصاد التطبيقى فى إدارة الأعمال من خلق صورة متكاملة لهذه المجالات ، كما يجعل الطالب على بينة مـن العلاقـة الكائنـة بينهـا وكيفيـة تفاعلها ضمن عملية اتخاذ القرار .

نظرية المنشأة :

(أ) اشرح وظيفة المنشأة التجارية .

(ب) صف أهم أشكالها التنظيمية .

(ج) وضح موقعها فى " التدفق الدورى للنشاط الاقتصادي

الحــل

(أ) المنشأة التجارية هى عبارة عن مؤسسة تضطلع بجمع وتنظيم الموارد بغـرض إنتـاج السلع والخدمات للبيع . وهناك ملايين من المنشـآت التجاريـة فى الولايـات المتحـدة تقوم بإنتاج أكثر من 10% من إجمالى السلع والخدمات التى يتم استهلاكها هناك .

(ب) هناك ثلاثة أشكال أساسية للمنشآت التجارية :

1. الملكيات الخاصة : وهى الشركات التى يمتلكها شخص واحد .
2. الشركات البسيطة : وهى التى يمتلكها شخصان أو أكثر .
3. الشركات المساهمة : وهى التى تمتلكها مجموعة من المساهمين .

(ج) تقوم المنشآت التجارية باستئجار الموارد من مالكها بغرض إنتاج السـلع والخـدمات وبيعها لجمهور المستهلكين . ثم تقوم هذه المنشآت باستخدام إيراداتها التى تحصـل عليها مقابل بيعها لتلك السلع والخدمات لسداد ما عليهـا لمـالكى تلـك المـوارد التـى قامت بشرائها أو استئجارها .

شرح ما يلي :

(أ) سبب وجود المنشآت التجارية .

(ب) سبب عدم استمرارها فى النمو .

الحـــل

(أ) فى حالة قيام رجال الأعمال بإبرام وتنفيذ تعاقداتهم مع كل مـن العـمال ، وأصـحاب رؤوس الأموال ، والأراضى وغيرها من الموارد بغرض إنجـاز كـل خطـوة مـن خطـوات عمليتى الإنتاج والتوزيع - يحدث أن يفتقر عملهم بهذه الصورة الفردية إلى السـعة كما يتعرضون لتحمل تكاليف لا طاقة لهم بها . وهم يتفادون مثل هـذه المشـكلات بدخولهم فى تعاقدات طويلة المدى وعلى نطـاق أوسـع مـع العـمال ومـالكى المـوارد المختلفة ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تقليص التكاليف التعاقدية بصورة كبـيرة . كـما تؤدى الزيادة فى السعة إلى حصول رجال الأعـمال عـلى أربـاح أكـبر وحصـول مـالكى الموارد المختلفة على دخول أعلى . وكلما نجحـت الشركـات أو المنشـآت التجاريـة فى استيعاب عدد أكبر من صفقات - أى كلما تمكنت من الاضطلاع بعدد أكبر من المهام دون اللجوء إلى الغير - كلما تمكنت من توفير قدر أكبر من ضرائب المبيعات ، وكلـما تحررت من الخضوع للمزيد من القيود الحكومية التى يتم تطبيقها على التعـاملات بين الشركات وبعضها البعض .

(ب) يرجع السبب فى عدم نمو الشركات أو المنشآت التجارية بلا حـدود إلى القيود التـى تعـترض طريـق قـدرة الإدارة عـلى الـتحكم فى أداء

الشركة وتوجيهها بدقة ، وبخاصة أنه كلما نمت هذه الشركة اتسع نطاق تعاملاتها . وعلى الرغم من أن الشركات تظل قادرة على التغلب على مثل هذه المعوقات المتعلقة بنمو حجم الشركة - أو ما تعرف أحياناً بلاوفورات الحجم - وذلك بإنشاء عدد من الأقسام التى تتمتع بدرجة لا بأس بها من الاستقلالية (فيما يعرف أحياناً باللامركزية) . ومع ذلك ، لا تلبث الزيادة الحادثة فى حجم الاتصالات بين أقسام الشركة المختلفة والتباعد المستمر بين الإدارة العليا من ناحية وسير العمل فى كل من هذه الأقسام من ناحية أخرى أن تؤدى إلى وجود لاوفورات حجم تكفى لتقويض نمو الشركة . والأكثر من ذلك ، أن الشركة سوف تصل تدريجياً إلى الدرجة التى تزيد عندها تكلفة إنتاجها لإحدى الخدمات الإضافية الجديدة على تكلفة شراء نفس الخدمة من الشركات الأخرى . ومن أمثلة ذلك ، بعض الخدمات ذات التقنية المرتفعة التى قد لا تحتاجها الشركة إلا على فترات متباعدة (كالخدمات القانونية أو الطبية أو الهندسية) .

يتوقع مالك إحدى الشركات الحصول على ربح قدره 100 دولار فى كل من السنوات الثلاث التالية . كما يأمل فى أن يتمكن من بيع الشركة فى نهاية العام الثالث مقابل 700 دولار . وهو يعتقد أن معدل الخصم الملائم لشركته هو 10% سنوياً . قم بحساب قيمة الشركة .

الحـل

باستخدام المعادلة 1-2 لحساب قيمة الشركة PV نجد أن :

$$PV = \frac{\pi_1}{(1+r)^1} + \frac{\pi_2}{(1+r)^2} + ... + \frac{\pi_n}{(1+r)^n}$$

$$= \frac{\$100}{(1.1)^1} + \frac{\$100}{(1.1)^2} + \frac{\$100}{(1.1)^3} + \frac{\$700}{(1.1)^3}$$

$$= \frac{\$100}{1.1} + \frac{\$100}{1.21} + \frac{\$100}{1.331} + \frac{\$700}{1.331}$$

$$= \$90.91 + \$82.64 + \$75.13 + \$525.92$$

$$= \$774.60$$

قم بإعادة حساب قيمة الشركة على أن يكون معدل الخصم هو 20% سنوياً . ما هو أثر استخدام معدل أعلى للخصم على قيمة الشركة ؟

الحــل

من المعادلة 1-2 :

$$PV = \frac{\$100}{(1.2)^1} + \frac{\$100}{(1.2)^2} + \frac{\$100}{(1.2)^3} + \frac{\$700}{(1.2)^3}$$

$$= \frac{\$100}{1.2} + \frac{\$100}{1.44} + \frac{\$100}{1.728} + \frac{\$700}{1.728}$$

$$= \$83.33 + \$69.44 + \$57.87 + \$405.09$$

$$= \$615.73$$

أى أن استخدام معدل أعلى للعائد يودى إلى خفض قيمة الشركة.

قم بحساب القيمة الحالية لأحد الاستثمارات الذى يدر صافى تدفقات نقدية قدره 100 دولار فى كل سنة تالية دون تحديد ، وذلك إذا

كان معدل الفائدة هو :

(أ) 10%

(ب) 5%

(ج) 20%

الحــل

(أ) $PV = R / r$ ، حيـث R هـي صـافى التـدفقات النقديـة فى كـل سـنة تاليـة دون تحديد و r هى معدل الخصم . وعند $r = 10\%$ و $PV = \$100 / 0.1 = \$1,000$.

فى إجابة المسألة 1.8 ، لاحظ أن القيمة الحالية (100 دولار) تأخـذ فى الانخفـاض سنة تلو الأخرى . فالقيمة الحالية التى يتم الحصول عليها لمدة أكـثر مـن 30 سـنة بدايـة من الآن تقترب كثيراً من الصفر . أما القيمة الحالية على أسـاس الحصـول عـلى 100 دولار سنوياً دون تحديد معدل خصم 10% فإنها تقترب كثيراً من 1,000 دولار .

(ب) $PV = R / r = \$100 / 0.05 = \$2,000$ At $r = 5\%$,

(ج) $PV = R / r = \$100 / 0.2 = \$500$ At $r = 20\%$,

أى أنه توجد علاقة عكسية بين القيمة السنوية ومعدل الخصم .

(أ) أعد ذكر الشكل المختصر للصيغة الخاصة بقيمة الشركة الواردة فى الجـزء 1.3 مـن حيث إجمالى الإيرادات وإجمالى التكلفة .

(ب) أشرح كيــف تمــدنا الصــيغة الخاصــة بقيمــة الشركــة فى القســم (أ)

بإطار متكامل لتحليل عملية اتخاذ القرار الإدارى فى كافة المجالات الوظيفية لدراسات إدارة الأعمال .

الحــل

(أ) لما كانت الأرباح تساوي إجمالى الإيرادات TR مطروحاً منها إجمالى التكلفة TC ، لذا فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة الخاصة بقيمة الشركة على النحو التالى :

$$\text{Value of firm} \quad PV = \sum_{t=1}^{n} \frac{TR_t - TC_t}{(1+r)^t}$$

(ب) تمدنا الصيغة الخاصة بقيمة الشركة من حيث إجمالى الإيرادات وإجمالى التكلفة [كما هو موضح فى القسم (أ)] بالمعنى المتكامل لتحليل عملية اتخاذ القرار الإدارى . وبالتحديد ، نلاحظ أن TR تتوقف على المبيعات ، أو على الطلب على إنتاج الشركة وقرارات التسعير الخاصة بها ، وهو ما يمثل أهم مسئوليات قسم التسويق . أما TC فإنها تتوقف على تكنولوجيا الإنتاج وأسعار الموارد ، وهو ما يمثل مسئوليات قسمى الإنتاج وشئون العاملين . وأخيراً فإن معدل الخصم r يتوقف على حجم المخاطرة التى تقدم عليها الشركة . وكذا تكلفة جلب واقتراض رؤوس الأموال ، وهو ما يمثل أهم مسؤوليات قسم التمويل . وبطبيعة الحال ، فإن القسم المحاسبى يعنى بحفظ السجلات الخاصة بالإيرادات والتكاليف ، مما يجعلها على صلة دائمة بمسئوليات باقى أقسام الشركة

فى علم الاقتصاد التطبيقى فى العلوم الإدارية ، عادة ما يرد ذكر مصطلح (الأمثلية المقيدة) :

(أ) ما معنى هذا المصطلح .

(ب) حدد القيود أو الضوابط التى عادة ما تواجهها الشركات .

الحــل

(أ) يشير هذا المصطلح إلى قيام إحدى المؤسسات بمعظمة أو تدنية دالة الهدف الخاصة بها وذلك فى إطار القيود التى تعمل فى ظلها . وعلى سبيل المثال ، قد ترغب إحدى الشركات فى معظمة أو تدنية التكاليف فى ظل ما تواجهه من قيود متعلقة بمدى توفر عناصر الإنتاج الأساسية ، وحجم الميزانية واللوائح ، والضوابط القانونية التى تخضع لها .

(ب) عادة ما تواجه الشركات بعض القيود فيما يتعلق بعدد العمال المهرة الذين يمكن للشركات الاستعانة بمجهوداتهم ، ومقدار ما يمكن شرائه من بعض عناصر الإنتاج الضرورية ، وخاصة فى المدى القصير . كما قد تتمثل بعض هذه القيود فى حجم المصنع والمخازن وفى مقدار ما يمن جلبه من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل أحد المشروعات . كذلك قد تواجه الشركات مجموعة من القيود القانونية كالحد الأدنى من أجور العمال والمعايير بالصحة والأمان والمعايير المسموح بها المواد الملوثة للبيئة ، ناهيك عن القوانين التى تحذر قيام الشركات بتطبيق ممارسات جائرة . وهكذا تتنوع وتتعدد تلك القيود التى تواجه الشركات وغيرها من

المؤسسات ، إلى الحد الذى يجعلنا نستخدم مصطلح (الأمثليـة المقيـدة) فى حـديثنا عن كفاحها فى سبيل تحقيق ما تصبو إليه من أهداف .

قام عدد من الاقتصـاديين باسـتحداث نظريـة للمنشـأة تفـترض رغبـة الشركـات فى معظمة المبيعات ، بدلاً من الأرباح أو قيمة الشركة .

(أ) فسر الدوافع التى تحدو بالمديرين إلى محاولة معظمة المبيعات بدلاً من الأرباح .

(ب) علل لاستمرار تمسكنا بنظرية المنشأة التى تفترض رغبة الشركات فى معظمـة قيمتهـا وليس مبيعاتها .

الحـل

(أ) طبقـاً لنظريـة معظمـة المبيعـات التـى نـادى بهـا William Baumol وغـيره مـن الاقتصاديين فأنه ما أن ينجح مديرى الشركات الكبـيرة التـى تـم تأسيسـها مـؤخراً فى تحقيق معدل كاف من الأرباح يرضى عنه المساهمون ، إلا وتتولـد لـديهم الرغبـة فى معظمة المبيعات بدلاً من الأرباح ، ذلك أن العلاقة بين رواتـب المـديرين والمبيعـات أقوى منها بين رواتبهم والأربـاح . وفى الواقـع ، أظهـرت بعـض الدراسـات التجريبيـة وجود ارتباط وثيق بين رواتب المديرين التنفيذيين والمبيعـات ، ولـيس بـين رواتـبهم والأرباح ، وإن كانت بعض الدراسات التجريبية الأكثر حداثة قد أثبتت العكس .

(ب) يرجع أحد أسباب تفضـيلنا للنظريـة التـى تعـترض رغبـة الشركـات

فى معظمة قيمتها إلى إشارة نتائج بعض الدراسات التجريبية الحديثة لوجود علاقة أكبر بين رواتب المديرين التنفيذيين والأرباح منها بين رواتبهم والمبيعات . وثمة سبب أخر هو أن نظرية معظمة قيمة الشركة تساعدنا فى التنبؤ بسلوك الشركة بشكل أدق مما هو ممكن من خلال نظرية معظمة المبيعات . ولعل هذين هما السببان اللذان يدفعاننا إلى التمسك بنظرية المنشأة الواردة فى الجزء 1.3 .

تفترض إحدى النظريات البديلة لنظرية معظمة قيمة الشركة أنه مع ظهور الشركات المساهمة الجديدة وما ترتب عليه من انفصال إدارة الشركة عن ملكيتها أصبح المديرون أكثر اهتماماً بمعظمة منفعتهم الشخصية من معظمة أرباح الشركة ككل :

(أ) كيف يمكنك قياس منفعة المديرين .

(ب) لماذا لا يمكن أن تحل هذه النظرية محل نظرية معظمة قيمة الشركة.

الحــل

(أ) يمكن قياس منفعة المديرين من خلال أشكال التعويض المختلفة (كالرواتب والفوائد الإضافية وعوائد الأسهم) ، وحجم فريق العمل ومدى سيطرتهم على الشركة والقرارات الخاصة بها . فضلاً عن فخامة مكاتبهم وتمتعهم بالسيارات الفارهة والسائقين المخصصين لخدمتهم .

(ب) لا يمكن للنظرية القائلة بمعظمة منفعة الإدارة أن تحل محل النظرية القائلة بمعظمة قيمة الشركة أو أرباحها ، وذلك لأن

المديرين الذين يسعون إلى معظمة منفعتهم بدلاً من معظمة أرباح الشركة غالباً ما يتعرضون للإقالة إما بإجراء من قبل المساهمين ، أو كنتيجة لاندماج الشركة مع شركة أخرى تفطن إلى الأرباح الضائعة التى لم تحققها الإدارة السابقة .

تفترض نظرية بديلة لنظرية معظمة قيمة الشركة أنه التعقيدات الكثيرة التى تعترض طريق مديرى الشركات الكبيرة - كمشكلات عدم اليقين والافتقار إلى البيانات والمعلومات الكاملة - تجعل المديرين غير قادرين على معظمة الأرباح ، ويصبح أقصى ما فى وسعهم هو محاولة تحقيق هدف مرضٍ فى نواحى المبيعات والأرباح ونمو الشركة وحصة السوق . . . الخ . وهو ما دعا إليه Herbert Simon (الحاصل على جائزة Nobel في الاقتصاد) " بسلوك القناعة " ، وهو ما يعنى أن الشركة الكبيرة تكون راغبة فى تحقيق مستوى مرض من الأرباح وليس فى معظمتها .

ما هى أهمية هذه النظرية من حيث علاقتها بنظرية معظمة أرباح الشركة أو قيمتها كما هو موضح فى الجزء 1.3 .

الحــل

ليس من الضرورى أن تتعارض نظرية القناعة مع نظرية معظمة أرباح الشركة أو قيمتها . فمن المفترض أن الأساليب الحديثة للبحث واستقاء المعلومات سوف تساعد الشركات الكبيرة على انتهاج نظرية معظمة أرباحها أو قيمتها . وفى الواقع ، فأن المنافسة الشرسة التى أصبحت سائدة فى معظم أسواق السلع والموارد - بل وفى مجال

الطلب على المهارات الإدارية نفسها - تجبر المديرين على إيلاء الأرباح قدراً أكبر من اهتمامهم خشية إفلاس شركاتهم أو تعرضهم للإقالة . ولهذا فأننا ما زلنا متمسكين بنظرية المنشأة القائلة بمعظمة قيمة الشركة أو أرباحها . وعلى الرغم من افتقار افتراضات هذه النظرية إلى الواقعية ، أى أنها أفضل الخيارات المتاحة التى تساعدنا على التنبؤ الدقيق بسلوك الشركات .

تبلغ تكاليف الالتحاق بإحدى الكليات الحكومية لعام دراسى واحد : 2,000 دولار للدراسة ، 1,500 دولار لحجرة مبيت الطالب ، 1,000 دولار للوجبات الغذائية ، و 500 دولار للكتب الدراسية وغيرها من المستلزمات . وكبديل لذلك ، يمكن للطالب الحصول على وظيفة تدر عليه دخلاً قدره 13,000 دولار (فى حالة عدم التحاقه بالكلية) . وفى هذه الحالة فإنه سوف يكون قد حصل على معدل فائدة قدره 8% نظراً لقيامه بتوفير المصروفات التى كان سينفقها نظير التحاقه بالكلية . قم بحساب ما يلى :

(أ) التكاليف الصريحة .

(ب) التكاليف الضمنية .

(ج) إجمالى التكاليف الاقتصادية التى كان الطالب سيتحملها مقابل التحاقه بالكلية لمدة عام واحد .

الحل

(أ) التكاليف الصريحة 2,000 دولار للدراسة و 1,500 دولار لحجرة

مبيت الطالب ، و 1,000 دولار للوجبات الغذائيـة ، و 500 دولار للكتـب الدراسـية وغيرها من المستلزمات : بإجمالى قدره 5,000 دولار فى العام .

(ب) التكاليف الضمنية هى مجموع الـ 13,000 دولار التى كـان الطالـب سـوف يحصـل عليها من وظيفتـه فى حالـة عـدم التحاقـه بالكليـة زائـد مبلـغ 400 دولار فى صـورة معـدل فائـدة قـدره 8% عـلى مبلـغ5,000 دولار سـنوياً فى صـورة نفقـات الكليـة : ($5,000 × 0.08 = $400) ، بإجمالى قدره 13,400 دولار .

(ج) إجمالى التكاليف الاقتصادية للطالب نتيجة لالتحاقه بالكليـة لمـدة عـام واحـد هـى مجمـوع التكـاليف الصريحـة (5,000 دولار) زائـد التكـاليف الضـمنية (13,200 دولار) أى 18,200 دولار . ونلاحظ أن التكاليف الضمنية تمثل ثلاثة أضـعاف حجـم التكاليف الصريحة .

قرر مدير أحد محـال التنظيـف الجـاف للملابـس ، والـذى يتقـاضى راتبـاً قـدره (30,000 دولار سنوياً) القيام بفتح محل مماثل يمتلكـه بنفسـه فـإذا افترضـنا أن إيـرادات المشروع فى العام الأول سوف تبلغ 100,000 دولار ، بينما تبلغ المصروفـات 35,000 دولار فى صورة رواتب و 10,000 دولار لمستلزمات سير العمـل و 8,000 دولار للإيجـار و 2,000 دولار للمرافق و 5,000 دولار فى صورة فوائد على القرض البنكى الذى حصل عليه المالك . قم بحساب ما يلى :

(أ) التكاليف الصريحة .

(ب) التكاليف الضمنية .

(ج) الربح التجارى .

(د) الربح الاقتصادى .

(هـ) العائد على الاستثمار فى هذا المشروع .

(و) وضح ما إذا كان على هذا الشخص الإقدام على إقامة هذا المشروع أم لا .

الحـــــل

(أ) التكاليف الصريحة 60,000 دولار (وذلك بجمع 35,000 دولار فى صورة رواتب زائد 10,000 دولار لمستلزمات سير العمل و 8,000 دولار للإيجار ، و 2,000 دولار للمرافق ، و 5,000 دولار فى صورة فوائد على القرض البنكى) .

(ب) التكاليف الضمنية هى 30,000 دولار (وهى الراتب الذى كان صاحب المشروع سوف يحصل عليه نظير إدارته للمحل الذى يمتلكه الغير) .

(ج) الربح المحاسبى يساوى إجمالى الإيرادات مطروحاً منه التكاليف الصريحة ، أى 100,000$ – 60,000$ = 40,000$.

(د) الربح الاقتصادى يساوى إجمالى الإيرادات مطروحاً منه التكاليف الصريحة 60,000 دولار زائد التكاليف الضمنية 30,000 دولار ، أى 100,000$ – 90,000$ = 10,000$.

(هـ) المعدل العادى على الاستثمار يساوى التكاليف الضمنية للمدير المسئول - أى الراتب الذى كان سوف يحصل عليه نظير إدارته

للمحل الذى يمتلكه الغير - بمبلغ 30,000 دولار .

(و) سوف يحصل هذا الشخص على أرباح اقتصادية قدرها 10,000 دولار سنوياً ، الأمر الذى يجعل إقدامه على إقامة هذا المشروع أمراً محبذاً .

أشرح كيف تتحقق الأرباح الاقتصادية طبقاً لكل من :

(أ) النظرية الاحتكاكية للأرباح .

(ب) النظرية الاحتكارية للأرباح .

الحل

(أ) طبقاً للنظرية الاحتكاكية للأرباح فإن الأرباح الاقتصادية تنجم عن عمليات الاحتكاك أو الإزاحة من توازن المدى الطويل . بمعنى أنه فى حالات توازن المنافسة الكاملة فى المدى الطويل ، عادة ما لا تنجح الشركات إلا فى تحقيق معدل عادى للعائد (أى معدل مكافئ للمخاطرة) أى أنها لا تحصل على أرباح اقتصادية على استثماراتها . إلا أن الشركات نادراً ما تجد نفسها فى توازن المدى الطويل ، مما يجعلها معرضة للحصول على الربح أو لتكبد الخسارة . وعلى سبيل المثال ، واجهت الشركات المنتجة لمواد العزل زيادة كبيرة فى الطلب على منتجاتها وذلك فى أوائل السبعينيات عندما تفجرت أزمة البترول الشهيرة . وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة فى الطلب إلى حصول تلك الشركات على أرباح طائلة ، بالإضافة إلى تشجيع عدد كبير من الشركات الجديدة على دخول هذا النشاط

التجارى . ولما كان دوام الحال من المحال ، لذا فقد أدى الانخفاض الكبير فى أسعار البترول الذى حدث فى منتصف الثمانينيات إلى تكبد عدد كبير من الشركات لخسائر جسيمة ، واضطرار شركات أخرى إلى الكف عن مزاولة هذا النشاط .

(ب) طبقاً للنظرية الاحتكارية للأرباح ، فإن الأرباح الاقتصادية تنشأ بفعل السلطة الاحتكارية التى تتمتع بها بعض الشركات مما يسمح لها بالحد من كميات الإنتاج التى يتم طرحها فى الأسواق ، وتقاضى أسعار أكبر مما كانت ستحصل عليه فى حالة الأسواق ذات المنافسة الكاملة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القيود المفروضة على دخول شركات جديدة إلى الصناعة تجعل استمرار تمتع تلك الشركات بسلطتها الاحتكارية أمراً مرجحاً فى المدى الطويل .

أشرح كيف تتحقق الأرباح طبقاً لكل من :

(أ) نظرية الأرباح الخاصة بتحمل المخاطرة .

(ب) نظرية الأرباح الخاصة بالابتكار .

(ج) نظرية الأرباح الخاصة بالكفاءة الإدارية .

الحـــــل

(أ) طبقاً لنظرية الأرباح الخاصة بتحمل المخاطرة ، فإن الشركات عادة ما ترغب فى تحقيق معدلات عائد أعلى من المتوسط (أى أرباح اقتصادية) حتى تتمكن من الدخول والاستمرار فى الأنشطة التجارية ذات الدرجات العالية من المخاطرة ، كعمليات التنقيب

عن البترول . كما أنـه مـن الطبيعـى أن يكـون العائـد عـلى الأسـهم أكـبر منـه عـلى السندات ، نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فى حالة الأسهم عنها فى حالة السندات .

(ب) تفترض نظرية الأرباح الخاصة بالابتكار أن الأرباح الاقتصادية هى بمثابة مكافئة على استحداث أحد الابتكارات الناجحة ، وكلما أخذت الشركات الأخرى فى تقليد الابتكـار الجديد ، كلما تقلصت الأرباح التى يحصل عليها المبتكر شيئاً فشـيئاً ، إلى أن تـتلاشى تماماً .

(ج) ترتكز نظرية الأرباح الخاصة بالكفاءة الإدارية على القاعـدة القائلـة بأنـه إذا كانـت الشركات المتوسطة الكفاءة تحقق معدلات عائـد عاديـة عـلى اسـتثماراتها فى المـدى الطويل فأنه مـن الطبيعـى أن تـنجح الشركـات صـاحبة الكفـاءة الأعـلى فى تحقيـق معدلات عائد أعلى من المتوسط بالإضافة إلى أرباح اقتصادية .

(أ)ما هو الدور الحاسم الذى تلعبه الأرباح الاقتصادية فى الأنظمة التجارية الحـرة كـما هو الحال فى الولايات المتحدة .

(ب) لماذا تلجأ الحكومة على الرغم من ذلك إلى تقنين الشركات التى تقوم بتوفير خدمات التليفون والكهرباء وغيرها من المرافق العامة .

الحـــل

(أ) الأرباح الاقتصادية هـى التـى تمدنا بالمؤشرات الدالة على التوظيف الجيد لمـوارد المجتمـع فى ظـل الأنظمـة التجاريـة الحـرة ، كـما هـو الحال فى الولايات المتحـدة . كـما أن الأربـاح الاقتصـادية هـى التـى

توضح ما إذا كان المجتمع يرغب فى الحصول على كميات أكبر من الإنتاج الذى تطرحه هذه الصناعة أو تلك . وعلاوة على ذلك ، يمنكن القول أن الأرباح الاقتصادية تعد أفضل مكافأة على درجات الكفاءة الاستثنائية . ولما كان الأمر بالأمر يذكر ، لذا فإن العكس صحيح فى حالة الخسارة الاقتصادية . ففى عملية إعادة توظيف وتوزيع الموارد - وهى العملية التى تنشأ كرد فعل لمؤشرات الأرباح - دائماً ما يتم إنتاج المزيد من السلع والخدمات التى يكثر الطلب عليها .

(ب) عادة ما لا تسمح الحكومة بقيام أكثر من شركة واحدة لتوفير وتوزيع الكهرباء فى كل منطقة ، وذلك حتى يتسنى لهذه الشركة تحقيق وفورات حجم إنتاجية كبيرة ، مع تخفيض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن للوحدة ومع ذلك تقوم الحكومة بتقنين وتنظيم هذه الشركة بحيث لا تسمح لها بتحقيق سوى معدل عادى من العائد على استثماراتها ، بغرض الاستمرار فى جذب المزيد من الاستثمارات لهذا النشاط . ويعد التقنين على قدر من الأهمية للحيلولة دون قيام الشركة باستخدام سلطتها الاحتكارية التى منحتها الحكومة إياها سعياً وراء تقاضى أسعار مبالغ فيها من المستهلكين أو تحقيق معدلات عائد غير عادية على استثماراتهم (أى أرباح اقتصادية) .

طبقاً لعدد من الاقتصاديين ، فإن المسئولية الوحيدة للنشاط التجارى تتمثل فى محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح ، بشرط عدم تجاوز الضوابط القانونية والأخلاقية التى أرساها المجتمع . وهم يؤكدون

أن تحميل النشاط التجارى عبء أهداف إضافية يرغب المجتمع فى تحقيقها لن يكون فى صالح المجتمع فى المدى الطويل . فسر سبب قبولك أو عدم قبولك لهذا الرأى .

الحل

فى إطار سعى الشركات إلى معظمة أرباحها أو قيمتها ، يضطلع النشاط التجارى ببعض المهام الحيوية ، كتوفير السلع والخدمات التى يكون المخترع فى أمس الحاجة إليها ، وخلق فرص عمل جديدة ، وسداد الضرائب . ويرى عدد من الاقتصاديين أن محاولة تحميل النشاط التجارى عبء أهداف إضافية صريحة يرغب المجتمع فى تحقيقها لا بد وأن تتعارض مع الكفاءة التوظيفية للموارد فى النظام التجارى الحر . فعلى الرغم من رغبة المجتمع الدائمة فى تعديل النظام الاقتصادى بحيث يتسنى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية الصريحة (كخفض المعدل العام للبطالة ، وإيجاد فرص عمل للمعوقين ، والتحكم فى معدلات التضخم) ، إلا أن أولئك الاقتصاديين يرون أن أفضل الوسائل لتحقيق مثل هذه الأهداف هى الحوافز وإجراءات التقنين ، بدلاً من اعتراض طريق الحافز الربحى وما يؤدى إليه من كفاءة فى توظيف وتوزيع الموارد.

إن تسارع التغيرات الاقتصادية و اختلال موازين القوى أدى إلى ازدياد الطلب على المعلومات ، حيث أن مدة حياة المنتجات تتقلص و التقنيات الحديثة تتطور بسرعة أكبر والمنافسة تزداد حدة في إطار سوق عالمية، كما أصبحت المعلومة تدخل في صميم الحياة اليومية و الشخصية و المهنية، فبالنسبة للشركات فإن الشيء الذي يحدث الفرق بينها و بين غيرها هو قدرتها على إدماج الأحداث الخارجية و التصدي لها وقدرتها على تلقي إشارات وتحليلها قبل غيرها وهذه المهارات هي القيمة التنافسية لها،ولهذا تضطر المؤسسات إلى إدماج ما يسمى بالذكاء الاقتصادي (Intelligence Economique) في استراتيجياتها، كما يعرف أيضا بالفرنسية Intelligence compétitive (الذكاء التنافسي) ، أما في اللغة الانجليزية فيستعمل مصطلح "Business Intelligence " .

ولدراسة هذا الموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بالذكاء الاقتصادي؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الذكاء الاقتصادي؟
- ما مدى تطبيقه في العالم؟
- ماهو واقعه في الجزائر؟
- كيف يمكن أن ندمجه في البرامج التعليمية و التكوينية؟

وستتم دراسة هذا الموضوع من خلال الخطة التالية:

أولا- ماهية الذكاء الاقتصادي .

ثانيا-نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم.

ثالثا-واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

رابعا-التكوين في الذكاء الاقتصادي .

أولا- ماهية الذكاء الاقتصادي :

يعتبر مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات التي ظهرت كنتيجة لظهور اقتصاد المعرفة وسوف نتعرض ببعض من التفصيل إلى بعض تعار يفه ،نشأته ، خصائصه ومراحله

تعريف الذكاء الاقتصادي :

أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي كان سنة 1994 من طرف Martre مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، حيث تم تعريفه على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة و بث المعلومة المفيدة للأعوان و المتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم ".

و نظرا لضرورة اعتماد مدير المنظمة لإستراتيجية تطوير منتج جديد، الاستثمار في سوق جديد، تحسين المرد ودية ، معرفة منافسيه ، أخذ القرار الصائب في الوقت المناسب ...الخ ، فإن الأمر يتطلب فهم المحيط الذي يتسع و يتعقد باستمرار .ففي هذا الإطار تعتبر المعلومة مادة أولية أساسية للإدارة الجيدة للمنظمة.[1]

[1] د. عبد الرزاق خليل،أحلام بوعبدلي،الذكاء الإقتصادي في خدمة منظمة الأعمال،ص1

كما يعرف الذكاء الاقتصادي على أنـه "مجموعـة مـن الوسـائل البشريـة و التقنيـة التي يتم وضعها للوصول إلى تطور مؤسسة اقتصادية ما، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد بلد ما.

إنّ الذكاء الاقتصادي بعبارة أخرى، يهتم بكل مـا يُجـرى و يفعـل في الأسـواق. إنـه نظام كامل تتوحد فيـه التقنيـات والكفـاءات البشريـة، إن التحـدي المفـروض اليـوم هـو الوصول إلى المعلومة الصحيحة ولـيس التقريبيـة قبـل الآخـرين، لأنهـا تسـاعد عـلى حـل المشاكل و الوقاية ،بأخذ القرارات المناسبة وسبق المنافس وتطوير أساليب العمل والمنتوج في وقت وجيز[2]،و بالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة.

وقد عرفه Alain Juillet المسئول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا سنة 2005على أنه:

« L'intelligence économique consiste en la maîtrise et la protection de l'information stratégique pour tout acteur économique. Elle a pour triple finalité la compétitivité du tissu industriel, la sécurité de l'économie et des entreprises et le renforcement de l'influence de notre pays »[3]

أي أنه "يشتمل على السيطرة و حماية المعلومة الإسـتراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى:المنافسة في المجال الاقتصادي، الأمن الاقتصادي أمن المؤسسات، تعزيز سياسة التأثير"

[2]مسعود ديلمي،الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي:الحروب الخفية،مدارات،جريدة القدس،السنة العشرون-العدد 6061 الخميس 27 تشرين الثاني(نوفمبر)2008.

[3] http://www.medefparis.fr/Livre_Blanc.pdf

إن المعلومة الإستراتيجية هي:" كل المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة لمشاريع المنظمة . و تتميز هذه المعلومات بأنها تخص مجالات متعددة و لا يمكن تجزيئها – و بالاعتماد عليها بشكل متكامل - تحدد المنظمة نشاطها و محاور تطورها"[4].

وهناك خلط كبير بينه وبين اليقظة الاقتصادية حيث أن الخط الفاصل بين المفهومين لايزال غير محدد بشكل واضح المعالم، وهذا بلاشك يعود إلى أن ترجمة مصطلح الذكاء من اللغة الإنجليزية أين معناه يختلف عن معنى نفس المصطلح، في اللغة الفرنسية، ففي المعاجم الإنجليزية يقصد بالذكاء)التخابر والاستخبار (وهو مختلف عن معناه في اللغة الفرنسية الذي لا يختلف معناه في اللغة العربية.

فعندما نقول (Economic Intelligency) فالمقصود الاستخبار الاقتصادي .

حاليا يوجد مدخلان يتنازعان في تحديد طبيعة العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة.

الاتجاه أو المدخل الأول: وهو يعتبر اليقظة كمرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي وهي تهتم في مضمونها برصد محيط المؤسسة)المحيط التنافسي، التكنولوجي، التجاري، القانوني...إلخ (وهي عملية منظمة ومستمرة)متكررة (بغرض البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي تشغله المؤسسة، وتنتهي هذه العملية بتحصيل وتحليل ونشر المعلومات، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل إذ يتضمن إضافة إلى نتائج العملية السابقة)اليقظة(القيام بترجمة هذه المعلومات كمؤشرات لاتخاذ القرارات الإستراتيجية والمناورات التكتيكية بما يخدم أهداف المؤسسة.

---

[4] د. عبد الرزاق خليل،أحلام بوعبدلي،مرجع سابق،ص8

الاتجاه أو المدخل الثاني: وهو عكس الاتجاه الأول حيث يتبنى التعارض بين المفهومين حيث يعتبر إن اليقظة الاقتصادية هي رد الفعل أما الذكاء الاقتصادي فهو الفعل[5].

[5]جمال الدين سحنون،بلهادية عبد الله، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية،يومي 27_28نوفمبر2007،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بو لعيد،الشلف.

التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي :[6]

إن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت مع ظهور التجارة و لاسيما ظهور اقتصاد السوق و قد أوضح Fernand Braudel في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة من القرن 15 إلى 18 .أن المنافسة بين المدن في شمال ايطاليا و المدن في فنلندا كانت بداية الهجومات التجارية و التجسس الاقتصادي و حتى التزوير .

كما ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي في الفكر العسكري الذي يعتمد على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، فبريطانيا في الفترة الاستعمارية لها كانت تحصل على المعلومات عن منطقة البحر المتوسط و غير ذلك من أسراها من البندقية.

- أول تعريف للذكاء الاقتصادي كان في عام 1967 من طرف Harold Wilensky، من خلال كتاب بعنوان "l'intelligence organisationnelle" ، فهو يعرف :" الذكاء الاقتصادي كنشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف اقتصادية و الإستراتجية للمنطقة ، خزنت و أنتجت في إطار قانوني من مصادر مفتوحة ".
- في عام 1950طورت اليابان نظام الذكاء الاقتصادي المرتكز على وزارة التجارة الدولية و الصناعة (MITI) و منظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) لإنعاش اقتصادها .
- في 1980 و مع عولمة الأسواق و التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية ، اتخذت خطوات تنظيمية لدعم

[6] www.ces.fr/rapport/rapsec/R5052710.pdf

العمل الدولي للمؤسسات و كان لميشال بورتر ، أستاذ في جامعة هارفارد دور كبير في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي.

- في 1990 كانت بداية ظهوره في فرنسا.
- في 1992 انشات فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) و التي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية و حماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية .
- في 1994 نشرMartre تقرير بعنوان:
- "l'intelligence économique et stratégie des entreprise".
- في 2002 ادمج Minefi مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن مفهوم الذكاء الاقتصادي .

عناصر الذكاء الاقتصادي:

إن مفهوم الذكاء الاقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحددها الدولة بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين، لها محتواها ومجال تطبيقها. تتبنى عملية الذكاء الاقتصادي علي العناصر التالية:

1. سياسة التنافسية: وتعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم. وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات و المعلومات العامة والخاصة[7].
2. سياسة الأمن الاقتصادي :إن العلاقة بين ميدان الاستخبارات وميدان المنافسة الاقتصادية و الصناعية،يعد موضوعا مشابها للفترة ما بعد الحرب

[7] تير رضا، دور الذكاء الإقتصادي في إرساء اليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير:واقعه وافاقه في الجزائر، جامعة الجزائر.

الباردة و الذي نعرفه اليوم، حيث أن الخطر العسكري المباشر أصبح يتراجع ليترك المجال واسعا لمخاطر جديدة تعد غير مباشرة من بينه الخطر ضد المصالح الاقتصادية الذي أصبح يبرز بصفة خاصة،بما أن تحرير نشاطات العديد من القطاعات و تطوير التبادل الحر جعلا معظم الدول معرضة إلى التحركات الاقتصادية العالمية بحيث أصبح أهم الشركاء و المنافسين يأخذون منعرجا يسميه "إدوارد لوتفاك" الجيواقتصاد أي بعبارة أخرى تواصل الاستراتيجيات العسكرية الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية و تجارية. عن ترجمة هذه الحساسية الجماعية لرهانات الأمن الاقتصادي أصبحت تتحدد في مفهوم "المصالح الأساسية للأمة" أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية و العلمية للوطن .

و بالتالي أصبحت الدولة تعترف و تقر بأنها ليست الوحيدة المسئولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضا يجب أن تشارك بصفتها عنصر أساسيا في الأمن الاقتصادي الوطني في حماية و متابعة مصالحها الخاصة المشروعة[8].

3. سياسة التأثير :وخاصة على مستوى الهيأت المعروفة بإعدادها للنظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية9 من خلال العمل الضغطي "Lobbying " و الذي هو التأثير على القرار السياسي و الاقتصادي بشرح ضرورة و إيجابية قانون ما أو خطورته وسلبيته ، ولقد أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى و الجامعات ، حيث قامت اللجنة الأوروبية بجعله ضروريا في العملية الديمقراطية .فساهم في فعالية القوانين المصادق عليها

---

[8]جمال الدين سحنون ،فاضل عبد القادر،الذكاء الاقتصادي و أمن الدولة ،الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،يومي 17 و18 أفريل2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،ص1215 ،1216.

[9]تير رضا،مرجع سابق.

بعد أن تأخذ في الحسبان رأي المهنيين دون الضرر برأي الآخرين وتحديدا الحكم السياسي[10].

وينحصر مجال الذكاء الاقتصادي خصوصا في الأسواق التي تعتبر مصدرا للقيمة المضافة، بل و يتعدى الأمر ذلك لأن تكون مصدرا للتأثير و القوة. ومن أمثلة ذلك : مشاريع الطيران و الفضاء ، التسلح ،الطاقة ،صناعة الأدوية ، الجينات، الشبكات الاتصالية، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأمن،ذلك أن هذه المشاريع لا تحكمها قاعدة السعر و نوعية المنتوج و الخدمات التابعة ،لكن يتجاوز الأمر ذلك لأن تكون الموافقة والمساندة السياسية للدولة العامل الحاسم في الحصول عليها.

خصائص الذكاء الاقتصادي[11] :

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي و الاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة(المستوى الداخلي للمؤسسة) مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات(المجمعات المتعددة الجنسيات)أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة).ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر مايلي :

- الاستخدام الاستراتيجي و التكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات .

---

[10] جريدة القدس ، مرجع سابق .

[11] تير رضا،مرجع سابق.

- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين .
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات و الجامعات و الإدارات المركزية والمحلية .
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير.
- إدماج المعارف العلمية،التقنية،الاقتصادية،القانونية والجيوسياسية.
- السرية في نشرالمعلوات والحصول عليها بطريقة شرعية.

مراحل الذكاء الاقتصادي[12] :

إن أول مرحلة لنشاط الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة ، حيازة المعلومة ، معالجتها ، بثها ، واستعمالها.

و يمكننا عرض أهم مراحل الذكاء الاقتصادي فيما يلي :

تحديد الحاجة للمعلومة :

و هو أمر ليس صعب في أغلب الحالات ، فليس من الضروري توفير الوسائل الحديثة ، و إنما يكفي في أغلب الحالات أن نطلب بمهارة : ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها ؟ .

و هو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة

---

[12] د. عبد الرزاق خليل،أحلام بوعبدلي،مرجع سابق،ص10،9،8.

جمع المعلومة :

بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة ، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومـة ، و فيما يلي نذكر أهم مصادر المعلومة :

مصادر رسمية : و تحتوي أساسا على :

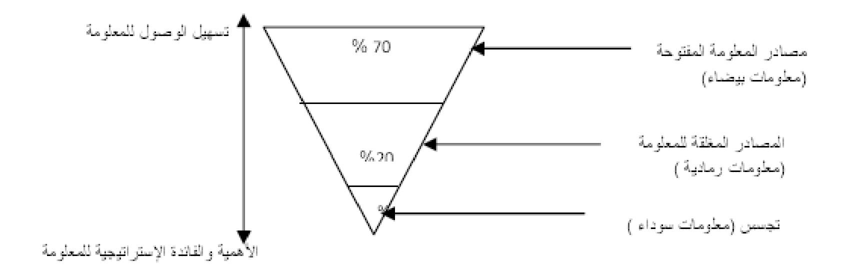
- الصحافة ؛
- الكتب ؛
- وسائل الإعلام ؛
- بنوك المعطيات و الأقراص المضغوطة (CD ROM) ؛
- مصادر معلومات الرسمية.

مصادر غير رسمية :

إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شـخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومة ، يجب أن يبقى على اتصال ، أن ينتقل ، يضيع الوقت ،...إلخ حتى يحصل على ذلك ، و تتنوع هذه المصادر من بينها ما يلي :

- المنافسين في حد ذاتهم ؛
- الموردين ؛
- مهمات وأسفار الدراسة ؛
- المعارض ؛
- الطلبة المتمرنين ؛
- المصادر الداخلية للمنظمة

و الشكل الموالي يبين لنا مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المنظمة :



ويقصد بمصادر المعلومات المفتوحة مجموعة المنشورات الإحصائية الرسمية و الصحف و البرامج الإذاعية والمنشورات التجارية،أما المصادر المغلقة للمعلومات فتمثل التقارير والبرقيات من السفارات والقنصليات...، والمعلومات السوداء (السرية) والتي يتم الحصول عليها من دون موافقة من حكومات أجنبية تأتي من الأقمار الصناعية،من أسرار سرقت من قبل أحد الرعايا الأجانب[13].

يقال أنه عادة ما تكون المعلومات المتحصل عليها و التي تتم معالجتها في إطار نشاطات الذكاء الاقتصادي لا تطرح أي إشكال قانوني خاص لأن الأمر يتعلق بمعلومات مفتوحة إلا أن هذه النظرة للموضوع تعد ناقصة لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار حرية استعمال المعلومة (تعارض المعلومة المفتوحة مع

[13] http://www.espionageinfo.com/Ec-Ep/Economic-Intelligence.html

المعلومة المغلقة أي السرية). لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار حرية استعمال المعلومة ،فمن وجهة النظر هذه توجد معلومات مفتوحة(بمعنى الدخول إليها غير محدودة) و التي من خلالها يمتلك منتجيها و أصحابها حقوق خاصة (الحماية عن طريق حقوق التأليف، الملكية الصناعية،الحماية التعاقدية ببنود السرية) أو التي بعض استعمالاتها يمكن أن تكون محل عقوبات عن طريق تدابير قضائية خاصة ومن ثم فإن المعالجة غير المسموحة لأي معلومة مفتوحة يمكن عدها مساسا بإرث المؤسسة.

إن تطوير ممارسة الذكاء الاقتصادي يفرض على كل المؤسسات مضاعفة تدابير الحذر فيما يخص حماية إرثها المعلوماتي عن طريق معرفة و استعمال كل المصادر القانونية المتاحة لهذا الغرض و تسخير كل الوسائل البشرية،المعلوماتية و التنظيمية.

معالجة المعلومة :

إن معالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي ، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل .و تعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس . و تعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة . فهي تعطي صورة تحليلية ، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق .

و نعلم أن ما يواجه أفراد المنظمة اليوم ليس نقص المعلومة و إنما كثرتها لذلك يجب معالجة المعلومة ، و هو ما يتطلب العمليات التالية :

- التقييم ؛

- فرز المفيد منها من غير المفيد ؛
- تحليل ؛
- تحويلها إلى شكل مناسب

بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار :

إن الخطوة الموالية للخطوات الثلاث السابقة هي إعطاء قيمة لهذه المعلومة ببثها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة.

إن كل العمليات السابقة ، تحديد ، جميع ، و معالجة المعلومة ، يكون بدون فائدة ، إذ لم يتم بث هذه المعلومة و إيصالها لمتخذي القرار بالمنظمة . فالمعلومة لا تكون ذات قيمة إلا إذا جاءت في الوقت المناسب و بالشكل المراد ، للشخص الذي يستخدمها تكلف المعلومة كثيرا ، لذلك يجب توفيرها للذين يحتاجون لها من أجل استخدامها .

إن بث المعلومة إذا يشكل خطوة أساسية لإجراء الذكاء الاقتصادي ، بشرط أن تستخدم بذكاء و حذر.

و يعتبر بث المعلومة غير كافي ، بل يجب أيضا تحويل هذه المعلومات إلى فعل حتى تحقق قيمة مضافة فالمتخصصين في الذكاء الاقتصادي يجب أن يكونوا قادرين على إقناع الآخرين بالعملية ، و على تركيب التقنيات التي تسمح بتطبيقها في المنظمة.

فإذا لم نفهم ما هي احتياجات طالب المعلومة ، فإننا نكون قد أضعنا أهم عنصر في الذكاء الاقتصادي .

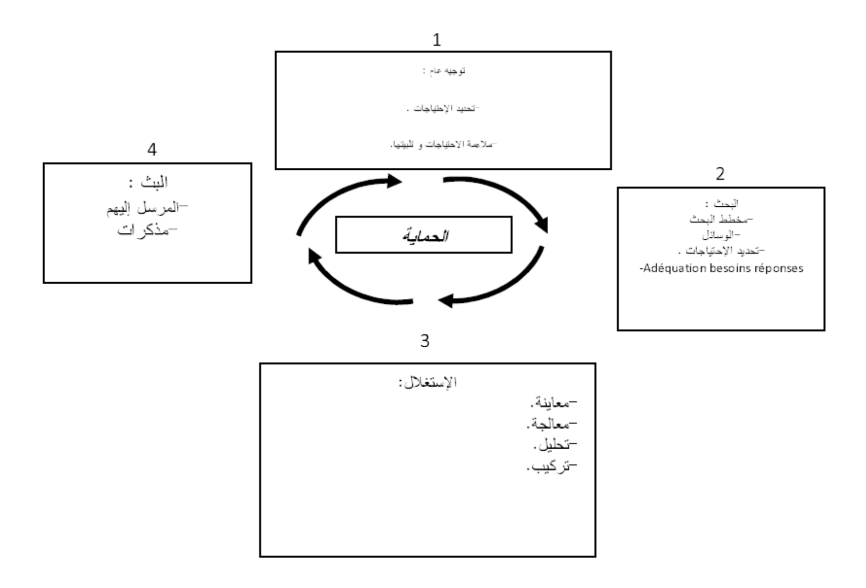
إن لم يكن لدينا مصدر موثوق ، فلا داعي للمواصلة ، فالمصادر رديئة النوعية تؤدي إلى تشوش في المعلومات ، وهو ما يعقد عمل التحليل ، أما إذا كانت المصادر موثوقة فهي تسهل أكثر عمل التحليل .

التحليل يجعل المعلومة التي نحتاجها قابلة للاستعمال .

المعلومة التي لا يتم بثها و إعلانها لا تفيد في شيء ، و التغذية الراجعة تبين لنا ما إذا كانت المعلومة قد أدت إلى تلبية رغبة المستعمل أم لا.

يجب الاحتفاظ ببعض المعلومات السرية و الإستراتيجية و حمايتها .

و يمكن تلخيص كل ما سبق ذكره في الشكل الموالي :



ثانيا-نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم:

تعتبر هذه النماذج نظام لجمع المعلومات الاقتصادية،الصناعية والتكنولوجية ومن بين النماذج المعروفة الرائدة في هذا المجال نذكر أهمها

1-وسائل الذكاء الاقتصادي "نموذج فولد Fuld "[14]:

لقد هيأت تكنولوجيا الإعلام والإتصال كافة الظروف لنمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم. حيث أدى التزايد السريع في عدد الحواسيب الالية وطرق جمع المعلومات و التحليل إلى تبني الذكاء الاقتصادي من قبل مختلف المؤسسات و الهيأت عامة أو خاصة. ومن بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للذكاء الاقتصادي،نذكر نموذج فولد Fuld (1995)، يضم هذا النموذج ست أدوات وهي على التوالي:

ملمح نوايا و قدرات المسيرين :يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل التي تؤثر على أجراءات إتخاذ القرار لديهم.و لاعداد الملمح النفسي لصاحب القرار، يجب االاالأخذ بعين الإعتبار سبعة محدادت هي: أنماط القيادة،الثقافات،المسارات المهنية،الكفاءات،التوجهات،الميولات والقرارات السابقة. كما يتم تحليل هذه المحدادت في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي،من وجهة نظر التكاليف و التكنولوجيا المتاحة، الإدارة و العمليات.

البانشماركينغ: (Benchmarking) يقصد بها عملية دراسة و تبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبعها المنظمات (الشركات) الأخرى لتحسين الانجاز و الأداء في الشركة نفسها. و هذا أقل تكلفة و أوفر في

---

[14]تير رضا،مرجع سابق.

الوقت و يجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات أو المنظمات، و بالتالي عدم اختراع طريقة اخترعها الآخرون و جربوها.

تحليل الإستراتيجية المستقبلية: ويقصد من ذلك محاولة معرفة مختلف نقاط القوة والضعف وكذا الفرص و التهديدات التي تحيط بالمؤسسة.وهو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الاستراتيجي باسم SWOT. وتسمح نتائج هذا التحليل بتحديد توجه استراتيجي و محاور أولية للتدخل.

توقع الاستراتيجيات التنافسية: يقترح نموذج Fuld تحليل القوى المحيطية الأربع للمؤسسة وهي على التوالي:اللوائح والتنظيمات،التكنولوجيا،التغيرات في قطاع النشاط(عمليات الضم و الدعم) و أخيرا الزبائن(نمو عائدات الاستهلاك). وهناك طرق أخرى في هذا المجال منها: القوى الخمسة لبورتر،نموذج الاستجابة للمنافسة الذي يقضي بتقييم مختلف الاستجابات للمنافسة باستعمال عدة تقنيات منها الطرق التقليدية لتحليل المنافسة،المماثلة،النماذج الرياضية والطرق النوعية(مقابلات الأخصائيين، الملاحظون).

توقع إدخال منتوج جديد: يقترح Fuld في هذا الإطار ما يسمى ب Timelining ،ويقصد بذلك متابعة النشاطات العملياتية للمؤسسات و التعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.

تحليل التكاليف: ويعتمد المحلل أساسا على الميزانية كأداة تحليلية. ويتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات،البنايات والتجهيزات و التكاليف الإدارية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل نوع من المؤسسات و الهيأت تطور طرق خاصة بها في هذا المجال وذلك تماشيا مع طبيعة نشاطاتها ومجالات تدخلها.

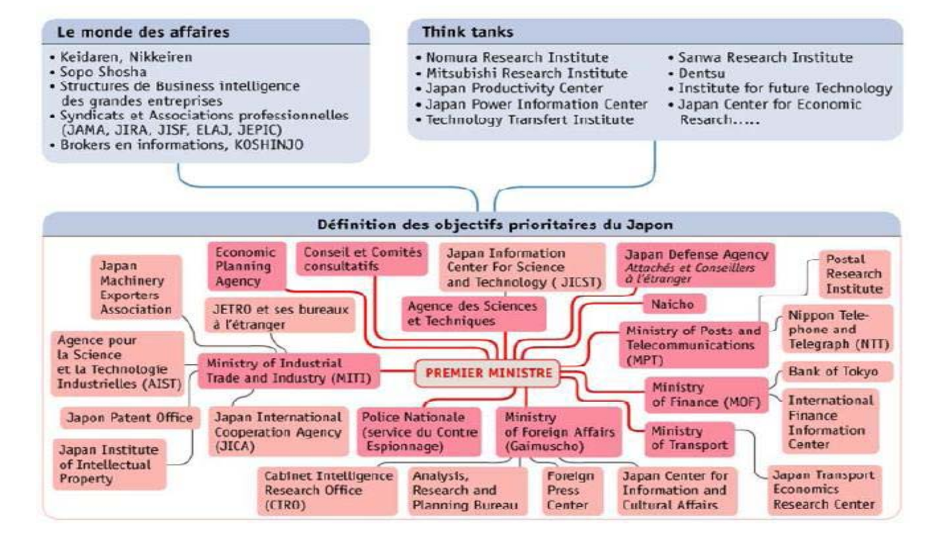
النظام الياباني :

انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي و المنافسة في جال البحث و التطوير ، و فتح حصص في السوق الخارجي .

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة إستراتجية التي تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع ، حيث حوالي 1,5 % من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي و يستغرق 3 إلى 4% من وقتها في هذا المجال . و تعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية (Sogo Shoshas) لإمدادها بالمعلومات ، و هذا ما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات و قواعد البيانات ، و التزام اليابان بالمعارض التجارية و الاجتماعات و البعثات [15].

إن الذكاء الاقتصادي في النظام الياباني-كما يوضحه الشكل رقم 1

[15] Halshs.archive-ouvertes.fr/docs/00/06/25/92/PDF /sic-00001384.PDF



الشكل رقم1:النموذج الياباني

يتمركز في وزارة التجارة الدولية و الصناعة (MITI) و التي يتمثل دورهـا الأسـاسي في مساعدة المؤسسات اليابانية و توجيهها و إعلامها ، كـما يـرتبط بهـذه الـوزارة كـل مـن الجامعات اليابانية ، الشركات التجاريـة العظمـى التـي تمـول مراكـز البحـث و التطـوير ، المنظمات المهنية و الهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي و العلمي .و قد اعد هذا النظـام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنـى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين و المتـدربين اليابـانيين إلى الخـارج ، و اسـتقبال المتـدربين الأجانب و مطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم [16].

ويحظى عنصر الثقافة بأهمية كبيرة باعتبارها محرك لأداء النظام الذي يفسر نجاح اليابان التي تميل إلى الثقافة الجماعية .

إن إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية تتمثل في ثلاث مميزات أساسية هي:

---

[16] تير رضا ، مرجع سابق .

- تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع .
- البحث عن الزيادة (redondance) في جمع المعلومة .
- استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات و نشرها .

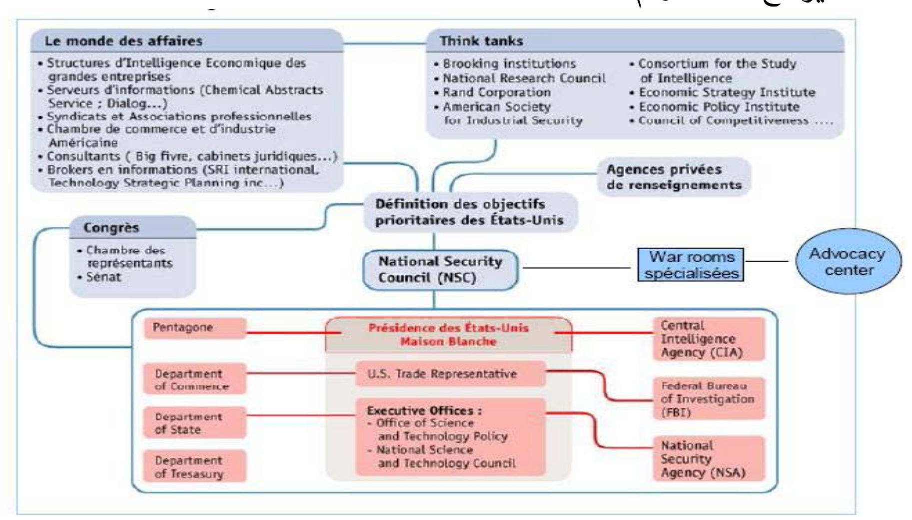
من الشكل رقم 1 نستنتج أن هذا النظام يقوم على الوزارة الأولى و الوزارات الاقتصادية و عالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الإستراتاجية العامة و الشاملة للبلاد ، و أخيرا هيئات التفكير (Think Tanks) التي تساهم في تطوير البحث و إدماج التطوير و الإبداع عن طريق الدراسة المقارنة و التكنولوجية .

النظام الأمريكي:

لقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق تبعا للعديد من التحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان و أوربا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة . و على سبيل المثال واجهت شركة "بوينغ"الأمريكية منافسة شديدة من طرف "أيرباص"، و الإدارة الأمريكية للطيران و الفضاء(NASA) من قبل محطة "أريان" للفضاء .
و بهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات و التي أصبحت رائدة فيما بعد.

إذ تضم هذه السوق أنواعا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة ، الجامعات ، هيئات البحث و التفكير ، المكتبات ، هيئات الأمن الخاصة . أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم التأثير و عمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل كما في الخارج.

بالإضـافة إلى ذلـك ، تشـترك كافـة الهيئـات و المؤسسـات في إعـداد الإسـتراتيجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد ، و التخطيط لتنفيـذها وفقـا لآليـات عمـل محكمـة الدقة كما يوضح الشكل رقم 2 :



الشكل رقم 2 :النموذج الأمريكي

و ضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها :

- تسـهيل عمليـة الحصـول عـلى المعلومـات ذات القيمـة الاقتصـادية و الإستراتيجية للجميع.
- دعم و تحسين التلاحم الوطني.
- تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات

و لتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حـول المركـز الـرئيسي لهذا النظام و هو البيت الأبيض و المجلس الأمن القـومي حيـث يـتم تشـكيل مـا يسمى بغرفة الحرب (war room) خاصة بكل سوق يـتم اعتبارهـا إسـتراتيجية و

ذلك لجمع و تركيز و توزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين و الخواص .

و ما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل Pinkerton و Kroll . كما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة 1993 و الذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم و الاستشارة لمختلف الهيئات.

و تتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم و الممتد إلى كافة أنحاء العالم، و تستخدم طاقات و بشرية هائلة. و مثال ذلك مؤسسة Kroll International التي توظف ما بين 5000-6000 أجير موزعين على 60 مكتب حول العالم ، و تحقق رقم أعمال يقدر بحوالي 10 مليار دولار سنويا. تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي والتجاري بناء على العوامل الستة التالية:الاستعلامات ، الأعمال و التحقيقات ،التحقق من السوابق المهنية ، خدمات الأمن و الحماية ،امن شبكات المعلومات ، المساعدة القضائية و التحليل الاستراتجي و التنافسي .

النظام الفرنسي :

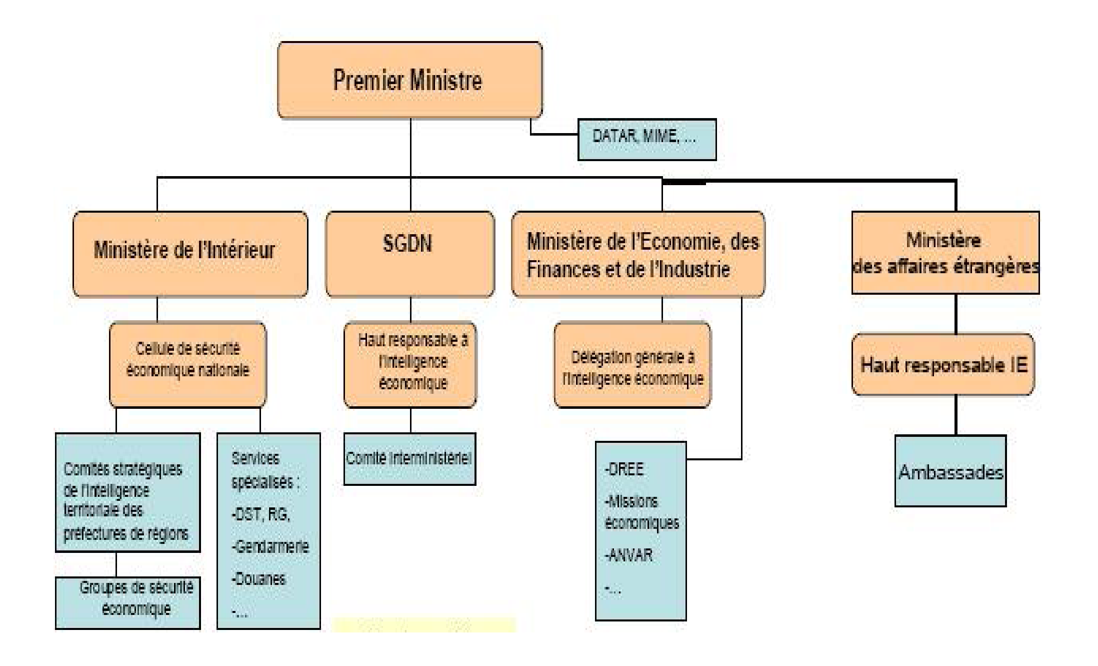
على عكس النظامين السابقين ، يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ماهو خاص ، بالإضافة إلى ذلك يبقى النموذج الفرنسي رهين عائقين أساسين هما :

- العائق الدستوري : بحكم و جود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية – وزير أول) خاصة في مرحلة التعايش السياسي . كما يؤخذ

على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة و الذكاء الاقتصادي و حتى في إبراز الإرادة في التغيير

- العائق الثقافي : و قد نتج عن ظواهر الانتماء الحزبي و المرجعيات الثقافية و الفكرية لمختلف أسلاك الموظفين و ظاهرة إخفاء المعلومات و التحفظ عليها كما إن ثقافة الدبلومات الممنوحة في مختلف المدارس العليا و الجامعات في فرنسا تكرس نوعا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية ، و بالتالي ضعف الثقافة المشتركة و الرغبة في التحديث و التطوير ضف إلى ذلك عدم قدرة ما يسما بالهيئات (Fondations) على جلب الذكاء البشري الخارجي و استخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي و الاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات و هيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان .

على سبيل المثال ، توجد بفرنسا 473 هيئة لا تتلقى إلا 0,09 % من الناتج الداخلي الخام ،في حين توجد 1200 هيئة من هذا النوع تتلقى 2، 1 % منه في أمريكا و 3000 هيئة في بريطانيا و 2000 في ألمانيا. و قد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقا من سنة 1995 عند نشر تقرير Carayon ، ومن بعدها تقرير نائب Mertere.لقد اقترح Carayon نظام للذكاء الاقتصادي وفقا للخصوصيات الفرنسية كما هو موضح في الشكل 3.



الشكل رقم 3:النموذج الفرنسي

يتضح من هذا الشكل أن المؤسستين الهامتين في هذا النظام هما على التوالي الأمانة العامة للتنسيق بين الوزارات (SGCI) و الأمانة العامة للدفاع القومي (SGDN) و كلامهما تحت سلطة الوزير الأول .

كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي و عمليات البحث و التطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) و القطاع الخاص. تم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجيا (ADIT) وهي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوربية للذكاء الاستراتجي (CEIS) و التي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية و أوروبية .

كم ألح تقرير Martre على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي مما أتاح الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا (HEC) .

و مما يلفت النظر هو تبني فكرة دعم الـذكاء الاقتصـادي إقليميـا بضـمان تـدخل أحسن للجماعات المحلية (الدوائر الإدارية و البلديات) و ذلك لصالح المؤسسات الكبيرة و الصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم. و الهـدف المتـوخى مـن ذلـك هـو تحويـل مهـارات مؤسسات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات و مساعدتها على تجاوز العوائـق لتحسـين الإنتاج و دعم التنافسية و التصدير .

واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

1-نظرة تشخيصية على أنظمة البحث و التطوير:

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث و التطوير و تخصص من أجللك ميزانيات معتبرة من خـلال لـوزارة التعلـيم العـالي و البحـث العلمـي، و مراكـز البحـث المختلفـة المعنيـة بالتطوير التكنولوجي.

كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة و البحث العلمي أي يشـهده العـالم العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التـي يجـب التحـدي لها و إيجاد الإجراءات العلمية لتداركها.

وقد ساهمت عوامـل أخـرى في مـدى التـأخر التكنولـوجي، كـتقلص مـنح الطلبـة للدراسة في الخارج و خاصة في دول أوربا من سنة إلى سنة، و كذلك تناقص المنح الأوربيـة الموجهة للطلبة الأجانب. وبروز أزمـة في أنظمـة التعلـيم و التكـوين وعـدم قـدرتها عـلى إعادة إنتاج الكفاءات في الميادين العلميـة و التقنيـة.أمـا مجـال تكنولوجيـا المعلومـات و الاتصال فلم يعرف تطورا ملحوظا رغم اعتبـاره كمعيـار لتحديـد القـدرة التنافسـية عـلى المستوى الدولي.

وبهدف تدارك الدفع، تم إعداد برنامج متكامل يسمى بالخطط الخماسي(1999 - 2000) الذي حدد الإطار التنظيمي و المؤسساتي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي. ومن أجل متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في أوت 2000. و يهدف هذا المخطط إلى مايلي :

- ضمان ترقية البحث و التطوير.
- دعم القواعد التكنولوجية للبحث و التطوير.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث.
- دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث و التطوير.

وقد واصلت الحكومة عملها بإصدار عددا من المراسيم التنفيذية بغرض تحديد المهام و الأهداف و منها:

- المرسوم التنفيذي 99 -243 المؤرخ في 11 أكتوبر 1999 إلي يحدد تنظيم و أدارة المكاتب الفرعية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي 99-256 المؤرخ في 31 أكتوبر1999 الذي يحدد قواعد أنشاء و تنظيم إدارة المخابر البحثية.
- المرسوم التنفيذي 99-257 المؤرخ في 16 نوفمبر1999 الذي يحدد قواعد أنشاء و تنظيم و إدارة المؤسسة العمومية ذات الطابع العامي التكنولوجي.
- المرسوم التنفيذي 99-258 المؤرخ في 16 نوفمبر1999 الذي يحدد كيفيات ممارسة المراقبة المالية على المؤسسات ذات الطابع العالي، و

المهني، و المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي و التكنولوجي و مختلف و حدات البحث.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ 5 مليارات دينار جزائري (حوالي 71 مليون دولار)،خاص بإدارة مخابر و مراكز و وحدات البحث لمختلف[17] .

الجهود المبذولة في مجال الذكاء الاقتصادي:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و ذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

تعريف النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية18:

هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فإن كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث إن كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى.

---

[17] تير رضا، مرجع سابق،ص10-11 .

[18] د .رحيم حسين،أ .دريس يحي،أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)، لملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 17- 18 أفريل2006 .

مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

بالنظر إلى تعريف النظام الـوطني للمعلومـات الاقتصـادية نجـد أنـه يتكـون مـن مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها وتبويبها على النحو التالي:

أ-نظام المعلومات الإحصائية:

حيـث يعتـبر النـواة الأساسـية التـي يمكـن مـن خلالهـا تجسـيد النظـام الـوطني للمعلومات الاقتصادية، وهذا النظام هو عبارة عن "مجموعة من عمليات جمع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات المرتبطة بمجال معين، والذي يعتبر كأداة لاتخاذ القـرار"، وهـذه العمليات تأخذ الشكل الرقمي للمعلومات المجمعة أو المنشـورة، وأبـرز الهيئـات الممثلـة لهذا النظام:

- المراكز الوطنية للإحصاء؛
- المراكز الفرعية التابعة للمركز الوطني للإحصاء أو التابعة للوزارات؛
- البنوك المركزية؛
- المراكز المتخصصة الأهلية (الخاصة)؛

ب-نظام المعلومات المحاسبية:

ويعنى هذا النظـام أساسـا بالمعلومـات المتعلقـة بنشـاط الأعـوان الاقتصـاديين خلال الدورة المالية، والتي يصدر عنها كم مـن المعلومـات يمكـن تجميعهـا وتحليلهـا وتخزينهـا، ومـن ثمـة نشرهـا، ليتسـنى للمهتمـين بهـا الاسـتفادة منهـا. ويعتـبر نظـام المحاسبة الوطنية جوهر هذا النظام، والذي هو عبـارة عـن "أداة للملاحظـة وتحليـل للحيـاة الاقتصـادية في آن واحـد، ويرمـي إلى معرفـة مجمـوع القنـوات الاقتصـادية

وارتباطاتها، ويسمح بتكميم وتسجيل كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي تمت خلال فترة زمنية معينة في بلد معين، كل ذلك في إطار محاسبي مشترك و دقيق و يمكن أن يمثل هذا النظام كل من:

- الجهات الجبائية التي تحصل على المعلومات من خلال ما يخوله لها القانون من إلزامية التصريح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات؛
- المؤسسات المالية (البنوك، مراكز التامين، صناديق الضمان الاجتماعي، الخ)، وما تشترطه من معلومات للتعامل مع أي مؤسسة؛
- المؤسسات الاقتصادية (الخاصة والعمومية)، والتي تملك نشرات خاصة بها يمكن أن تصدرها دوريا لتمكن المهتمين(مساهمين، دارسين ...الخ)من معرفة وضعياتها المالية.

ج-نظام المعلومات التسييرية:

ويتضمن كل المعلومات الصادرة عن الهيئات الإدارية والمتعلقة أساسا بالقوانين واللوائح والتنظيمات الجديدة أو الامتيازات المقدمة أو الاستثناءات المعلنة، ويمكن أن يعبر عن هذا النظام كل من:

- الوزارات المعنية(المالية، السياحة، الزراعة، الصناعة...الخ)؛
- المديريات التابعة للوزارة (جهوية أو محلية)؛
- المراكز المختصة والجمعيات المهنية.

د-مراكز البحث و التوثيق:

وتتمثل في مجموع المخابر المكلفة بالبحث، سواء كانت هذه المخابر مستقلة أو تابعة للجامعات أو للمدارس العليا أو للمعاهد المتخصصة، كما ينطوي تحت

هذا العنصر كل من المكتبات الوطنية أو المكتبات التابعة للجامعات أو لغيرها، بالإضافة إلى كل مراكز التوثيق

٥-أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يشير مفهوم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال إلى ثلاثة مجالات فنية :

- الاتصال عن بعد؛
- الإعلام الآلي (المعلوماتية)؛
- الإلكترونيك وتقاطعاتهما.

و تفاعل هذه العناصر يستوجب دعم وتطوير مجموعة من الوسائل من خطوط الهاتف، أجهزة الكومبيوتر، البرامج المعلوماتية، شبكات الانترنيت ...الخ.

وعليه، يعتبر هذا النظام المحرك الرئيسي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية، وذلك لما يوفره من مزايا شتى، لعل أهمها سرعة الاتصال والتوصيل (الإعلام).

و قد أدى انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد الممركز نحو اقتصاد السوق إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية. ضف إلى ذلك ظهور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال عمل على إظهار عيوب النظام السابق و نقائصه و الحاجة الملحة إلى نظام ذي كفاءة عالية يأخذ بعين الاعتبار تزايد المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و تداخلها و تفاعلها فيما بينها. الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إقامة نظام موجه نحو

التخطيط الاستراتيجي و اتخاذ القرارات. و قد تجسد ذلك في صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و الاجتماعية و تحولاته شهر جوان 2004 الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية رقم 24 للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية مستقلة تحت وصاية رئاسة الجمهورية تختص بدراسة كافة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و اقتراح الحلول اللازمة و الممكنة لها.

من بين العوامل المعيقة لإقامة نظام للذكاء الاقتصادي و الاستراتيجي حسب هذا التقرير يمكن ذكر خمسة عوامل أساسية هي : العوامل الو سائلية و الفنية، العوامل المتعلقة بالسياسات العامة، العوامل المرتبطة بنظام الحاكمية في أجهزة الدولة و المؤسسات، العوامل الثقافية و أخيرا العوامل المرتبطة بالموارد البشرية في البلاد. فعلى المستوى الثقافي، إن ما يلفت الانتباه هو إشارة التقرير لوجود بعض المقومات التي تميز الفرد الجزائري أثناء أدائه لمهامه كالاتصال الشفوي الذي أثبت نجاعته مقابل الاتصال الكتابي، وكذا ميل هذا الفرد نحو تشكيل الفرق الصغيرة الأمر الذي يساهم في تفادي النزاعات التنظيمية و مقاومة التغيير.

و على مستوى الموارد البشرية، فهناك قناعة تامة بضرورة تكوين و تأهيل و المحافظة على الموارد البشرية المتاحة في مجال الذكاء الاقتصادي. كما أشار التقرير إلى ضرورة تفعيل دور نشاط البحث و التطوير في المؤسسات الاقتصادية و الإدارية بما يتماشى و تحسين تنافسيتها داخليا و خارجيا.

و قد أوصى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في التقرير السابق بجملة من الاقتراحات تضمنت تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر و

إتاحة الفرصة لباقي الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للمشاركة في صياغة إستراتيجية وطنية لإرساء عمليات الذكاء الاقتصادي و الدراسات الإستراتيجية على المدى القصير. ومن بين هذه التوصيات يمكن أن نذكر مايلي:

دعم الشفافية و النشر: على الإدارات العامة و المؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية و استخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر و السلوكيات. ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة و اقتصادية، و تشجع التعاون بين المؤسسات و ذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، و استغلالها كمصدر للسلطة. وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المؤسسات الكبرى و المستثمرين و المساهمين و القادة الإداريين.

تطوير البرامج البيداغوجية : من واجب الجامعات و مؤسسات التعليم العالي و التكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات. و يراعى في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة و التعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، و الغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات و تقييمها و استخدامها أحسن استخدام. ولن يتأت ذلك إلا باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات و مراكز التكوين المحلية ز الأجنبية في إطار الشراكة الأور متوسطية (اتفاقية برشلونة 1995)، و اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي (2001) و باقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين و التدريب.

تفعيل دور الغرف التجارية و المصالح الاقتصادية للدولة ز الجمعيات المهنية و النقابية : تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات و وسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المر دودية و النوعية و إعادة تأهيل

أفرادها. و يضعها دورها كحلقة أساسية في سلسة الاستثمار و المقاولة في مصب اهـتمام طـالبي المعلومـات الاقتصـادية و الاجتماعيـة و الجغرافيـة. إلا أنـه مـن الأسـاسي تحديـد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى القومي، الإقليمي و العالمي.

شبكات البنـوك و المؤسسـات الماليـة الدوليـة : تعتـبر هـذه المؤسسـات سـلاح ذو حدين، يتمثل الحد الأول في كونها مؤسسات مهيكلة للإقليم عـن طريـق شـبكة الوكـالات التي تحوزها ، مما يساعد في التكفل باحتياجـات الجمهـور المتعـددة و تقيـيم الخـدمات المختلفة وبناء قواعـد وبنـوك بيانـات هائلـة يمكـن اسـتخدامها في تحديـد الاسـتراتيجيات التسويقية. أما الحد الثـاني فيتمثـل في قـدرتها عـلى تمويـل مشـاريع الـذكاء الاقتصـادي و الشراكة فيها و دعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن أقل ما يقال عنهم أنهم مربحون للمؤسسة.

هيئات دعم و تنمية الاستثمار: عمدت الدولة إلى إنشاء وكالة لترقية دعم ومتابعة الاستثمارات بهدف تفعيل سياسة الدولة في ميدان الاستثمار سميت سابقا بوكالـة دعـم و متابعة الاستثمار و انطلاقا من 2001 بالوكالـة الوطنيـة لتنميـة الاسـتثمار وهـي مؤسسـة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و بالاستقلالية المالية، وهي موضوعة تحت وصاية رئاسة الحكومة. تنحصر مهمة هذه الوكالة في تقييم المشاريع و اتخـاذ قـرار منح المنافع المنصوص عليها في قانون ترقيـة الاسـتثمارات. كـما هـدف المشرع مـن خـلال إنشائها إلى تقديم المساعدة الفعلية للمسـتثمرين في مختلـف مراحـل إنجـاز مشـاريعهم الاستثمارية.

وتعتبر هذه الوكالة دليلا للمستثمرين من حيث توفير المعلومات الحاسمة حول فرص الاستثمار و المزايا التنافسية، وتقع على عاتقها مهمة تقديم و إرشاد المستثمرين باستخدام كافة المعلومات ذات الطابع المحلي و الدولي.

المصالح الاقتصادية للدولة : تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الإحصائية، الجبائية و المالية و التجارية للدولة في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية و الاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية. كما ان كل من الأساتذة و الباحثين و الصحفيين مطالبين بالمساهمة في إعداد مثل هذه النشاطات و إيصالها إلى جمهور الطلبة المتمدرسين و الممارسين. إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي و إدارة المعرفة و أنظمة المعلومات، واستخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة[19].

في سنة 2008 تم عقد ملتقى دولي حول "الحكامة في المؤسسات و الذكاء الاقتصادي"، أشار فيه وزير الصناعة و ترقية الاستثمار عبد الحميد تمار إلى أن : الذكاء الاقتصادي إطار استراتيجي لتكييف السلوكات بحيث سيتم توجيه الفاعلين الاقتصاديين و الإشراف عليهم و هم يتابعون مصالحهم وهكذا سيصبحون فاعلي تحويل وضعهم وكذا محيطهم الاقتصادي و الاجتماعي.

كما اعتبره كآلية فعالة لتسيير المعارف و مسعى لضمان الدفاع عن طاقات المؤسسة والحفاظ عليها ورفع القدرات وحصص السوق من جهة ورفع طاقات التراث الوطني من جهة أخرى.

---

[19] تير رضا ، مرجع سابق، ص15،14،13،12.

وطرحت في إطار هذا الملتقى فكرة إنشاء مجلس أعلى للـذكاء الاقتصـادي بغـرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخـواص، كـما ذكـر الـوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي وللدراسات الاقتصادية ستتولى إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس المذكور الذي سيوضع تحت الإشراف المبـاشر لـرئيس الجمهوريـة أو رئـيس الحكومـة ، عـلى أن يتـولى مهمـة تنسـيق النشـاطات وبـين الهيئات والوسائل العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية.

التكوين في الذكاء الاقتصادي :

لزيادة الحاجة الى نظام الذكاء الاقتصادي سواء بالنسبة للمؤسسة أو الدولـة فقـد أصـبح مـن الضروري تكـوين متخصصـين في هـذا المجـال و ذلـك مـن خـلال إدراج هـذا الموضوع في الـبرامج الجامعيـة و القيـام بـدورات تكوينيـة ، و تتبـاين بـرامج التكـوين في الذكاء الاقتصادي وفقا لاستراتجيات الدول و تبعا لدرجة تحرير السوق ، و درجـة الحريـة الاقتصـادية ، تـوافر تكنولوجيـا المعلومـات و الاتصـال ، وجـود البنيـة التحتيـة الخاصـة بالتكوين و التعليم و توافر الكفاءات اللازمة لـذلك . ألا انـه مـن المتعـارف عليـه هـو أن التكوين في الذكاء الاقتصادي ليس قائما على اسـتراتجيات التفرقـة بـل يخضـع لإسـتراتجية جماعية و متجانسة تستجيب للحاجات الحقيقية وللأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين .

1-أهداف برنامج التكوين :

يتميز الـذكاء الاقتصـادي بالتعقـد الأمـر الـذي أدى لـدم وجـود بـرامج تكوين واضحة ، إلا انه من المتفق عليه من المختصين هو اعتبار عملية الذكاء

الاقتصادي كمجموعة وظائف منسقة يمكن ترجمتها مباشرة إلى أهداف تكوينية هي :

- البحث و معالجة المعلومات .
- الحماية و الدفاع عن التراث الصناعي و التكنولوجي للبلاد و المؤسسات .
- المراقبة و التحكم في المحيط الاستراتجي .

كما توصل هؤلاء المختصين و الخبراء إلى أن التكوين ليس قضية شخص واحد بل مجموعة من الأفراد متعددي الاهتمامات مما ينشأ نوع من التلاحم و التفاعل بينهما .

و يتطلب أن يتوفر لدى المتكون في الذكاء الاقتصادي ثلاثة أنواع من الكفاءات و هي :

- الذكاء المعلوماتي : و يعكس القدرة على إدارة المعلومات بصفة فردية و شخصية ، و تعتبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة .
- الذكاء ألعملياتي : و يقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملياتية في إطار محيط تنافسي و تخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسة الإنتاج انطلاقا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورا بالإنتاج المادي إلى بلوغ مرحلة النوعية و التسويق ، يعتبر هذا النوع الأكثر تكيفا و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستويين المحلي و الإقليمي .
- الذكاء الاستراتجي : و يتعلق بإدارة المعلومة الإستراتجية للتأثير في المحيط ، و يجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في إطار المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات التوجه الدولي .

2-محاور برنامج التكوين :

يضم برنامج التكوين أربعة محاور أساسية هي على التوالي :

التنافسية و المحيط الدولي : يتوجب على الطالب (المتكون) معرفة عدة مفاهيم هي عولمة الاقتصاد و تنافسية الدول ، اقتصاد المعلومات و المعارف ، تحديد الفرص التي يتيحها الذكاء الاقتصادي للمؤسسة أو الدولة و كذا التهديدات التي يمكن أن يفرزها لهذه المجموعات (مفهوم الأمن الاقتصادي).

إدارة المعلومات و المعارف : يجب على المتكون التعرف و التعبير على احتياجات المؤسسة في مجال المعلومات ، التحكم في حلقات الاستعلام ، كما يجب أن يحتوي برنامج التكوين على إدارة جمع المعلومات ، استغلال و استخدام المعلومات و إدارة المعارف .

الحماية و الدفاع على التراث الصناعي و التكنولوجي : الهدف من هذا المحور هو تعرف المتكون على العناصر الواجب حمايتها داخل و خارج المؤسسة (التراث المعلوماتي) و ذلك للحفاظ على ممتلكات المؤسسة أو الدولة التي أصبحت تتجه نحو اللامادية (الملكية الفكرية و الصناعية)، و بالتالي يجب تكوين الطالب أيضا في كيفية تقييم و إدارة أي نوع من الأزمات الناجمة عن التهديدات العديدة التي قد يتعرض لها تراث المؤسسة أو الدولة .

التأثير والتأثير المضاد : يحتوي هذا المحور على إستراتجية التأثير و التأثير المضاد ، الاستخدام الهجومي و الدفاعي للمعلومات و المعارف من اجل إن يكون المتكون قادرا على التصدي للهجمات المعلوماتية و تجنب الوقوع في حالات عدم الاستقرار بسبب المنافسين ، باقي الدول أو منظمات المجتمع المدني .

3-مراقبة المعارف و التوجيه المهني:

في نهاية مرحلة التكوين يتم تقييم كفاءة الطالب بناء على نتائجهم في الامتحانات و مراقبة المعارف الكلاسيكية بالإضافة إلى العمل قدر المستطاع على تقييم الأعمال الفردية و الجماعية للطلاب و المنجزة خلال فترة الدراسة و التحصيل .

في مجال الذكاء الاقتصادي تعتبر المعرفة الجيدة للأعوان الاقتصاديين أثرا حاسما في التعلم و عليه يتوجب على الطلاب انجاز أعمال خلال تربص أو تدريب على الأقل في مؤسسة أو إدارة معينة ، و ذلك في إطار مسارهم الدراسي .

و تعطي دول مثل بلجيكا و هولندا و استراليا و نيوزيلندا قيمة كبرى لرحلات تكوين الشباب، إذ يلحون على الطالب الذي أنهى دراسته أن يعيش سنة في الخارج قصد اكتساب تجارب في معرفة طرق التسيير و المناخ الاجتماعي. أما فرنسا فتسهل على الشاب الذي درس في الخارج خاصة بريطانيا و الولايات المتحدة و كندا الحصول على وظيفة بامتيازات كبيرة أكثر من الذي يزاول دراسته ببلده .

الخاتمة

في الختام ما يمكن أن نقوله هو أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و خاصة الانترنيت لم يعد التحدي يتمثل في توفير المعلومة وإنما في سرعة الوصول إليها و كيفية هيكلة هذه المعلومات وتحليلها و إثرائها بحيث تساعد في معرفة الفرص و التهديدات وكيفية حل المشاكل و الوقاية منها و تطوير أساليب العمل في وقت وجيز أي أنها تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب و بالشكل المناسب وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية، ويفترض نظام الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بأساليب إدارة المشاريع و المهارات وكذا المعرفة الجيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طورت ثقافة مراقبة الأسواق حيث تجري اجتماعات حول موضوع التنافس ، أما على مستوى الدولة فيسمح استعمال الذكاء الاقتصادي في السياسة العامة بتطوير سوق العمل وخلق التنافس في ميدان البحث والتطوير و الحث على النباهة من خلال ممارسة اليقظة التكنولوجية و مراقبة و حراسة المنافس بحسيس إطارات الشركات بالحذر من تسرب و سرقة المعلومات الخطيرة والهامة. ولهذا فانه من المهم على الدول العربية عامة و الجزائر خاصة أن تعتمده كسياسة عامة حقيقية يتم تحديدها بمشاركة باقي المتدخلين و المتعاملين الاقتصاديين وكذا إدراجه في البرامج الدراسية حتى تكون قادرة على حماية التصدي لأي خطر.

المراجع:

1. جمال الدين سحنون،بلهادية عبد الله، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية،يومي27-28نوفمبر 2007،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف.
2. جمال الدين سحنون ،فاضل عبد القادر،الذكاء الاقتصادي و أمن الدولة ،الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،يومي 17 و18 أفريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
3. د. رحيم حسين،أ. دريس يحي،أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(حالة الجزائر)، لملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر،17 - 18 أفريل 2006
4. د. عبد الرزاق خليل،أحلام بوعبدلي،الذكاء الإقتصادي في خدمة منظمة الأعمال.
5. مسعود ديلمي،الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي:الحروب الخفية،مدارات،جريدة القدس،السنة العشرون-العدد 6061 الخميس 27 تشرين الثاني(نوفمبر)2008.
6. تير رضا، دور الذكاء الإقتصادي في إرساء اليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير:واقعه وافاقه في الجزائر، جامعة الجزائر.
7. الأجندة الوطنية-الأردن، الفصل التاسع، 2006.
8. أحمد الرفاعي، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 7، القاهرة 1997.

9. أربك أ. هانوسك ودنيس كيمكو، ما سبب أهمية النوعية بالنسبة للتعليم؟ التمويل والتنمية، جوان 2005 .

10. اشتيوي، موسى، مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر ، ورقة عمل، اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول الشرق العربي 29-18، تشرين ثاني 1997.

11. اشتيوي، موسى، مكافحة الفقر والبطالة عند الشباب الأردني من منظور السياسات الاجتماعية"، ورقة عمل، أعمال الملتقى الوطني الثالث للسكان والتنمية في آذار، 2008.

12. أماريتا، صن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، العدد (303)، السنة 2004، الطبعة الأولى، ص 113.

13. إيمانويل بلداشي وآخرون، ما الذي تتطلبه مساعدة الفقراء؟ التمويل والتنمية، جوان 2005.

14. باقر، محمد حسين، الفقر في المنطقة العربية المفاهيم ومنهجيات القياس، 2007.

15. باقر، محمد حسين، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، 1996.

16. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكافحة وإزالة الفقر، الجزء الثاني، 1997.

17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2004.

18. البنك الدولي، تقييم الفقر في الأردن، الجزء الأول، 2004.

19. تقرير التنمية البشرية 2006،

20. تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية، نقلاً عن موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي-الأردن، 2005.

21. تقرير مشروع تحسين الفرص للنساء، 2006. على الرابط التالي:

22. جريدة الرأي الأردنية، تحويل المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية إلى منتجين، بتاريخ 2006/8/24.

23. جليل طريف، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية (1984).

24. جمال الدين، أحمد، التنمية حق من حقوق الإنسان، مجلة العربي، العدد (538)، السنة 2003، وزارة الإعلام، الكويت، ص 37.

25. حداد، أنطوان، الفقر في لبنان، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، العدد الثاني، الأمم المتحدة، 1996.

26. الحديد، مناور، والخطيب، حازم، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، 9(1): 113-157، 1995.

27. حسين شخاترة وآخرون ، البطالة والفقر واقع تحديات ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان 2000 .

28. الحنيطي، دوخي والطيب، سعود (2005)، تقدير خطي الفقر المدقع والمطلق ونسبة الأسر الفقراء في بعض القرى النائية من إقليم جنوب الأردن بالمقارنة مع خط الفقر الوطني الرسمي، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج32، ع1، الجامعة الأردنية.

29. الخصاونة، محمد وعبد السلام النعيمات وعبيد الروضان، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 1998.

30. د. إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007.

31. د. سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

32. د. عبـد المجيـد قـدي، المـدخل إلى السياسـات الاقتصـادية الكليـة: دراسـة تحليليـة تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

33. دراسات الفقر في غـرب آسـيا ، دراسـات مكافحـة الفقـر للأمـم المتحـدة ، نيويـورك 1997.

34. رطروط ، فواز، الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة لـبرامج مشروعـات توليـد الـدخل في الأردن بمطلع الألفية الثالثة، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيـرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، 29 -31 تموز (يوليو) 2007، جامعة اليرموك

35. الرفاعي، محمد عبدالـلـه، معوقـات بيانـات قيـاس الفقـر، المـؤتمر الإحصـائي الأول- عمان، 2007.

36. سمير أمين وآخرون، مناهضـة العولمـة: حركـة المـنظمات الشـعبية في العـالم، مكتبـة مدبولي، القاهرة، 2004.

37. شحاتيت محمد وآخرون، نحو موازنـة غذائيـة للحـد مـن الفقـر، الجمعيـة العلميـة الملكية، عمان 1992.

38. الشخاترة، حسين، التجربة الأردنيـة في تحليـل وقيـاس الفقـر، مجلـة العمـل، العـدد (83)، السنة 1998، ص 17.

39. شخاتره، حسين وآخرون، البطالـة والفقـر: واقـع وتحـديات ، مؤسسـة عبـد الحميـد شومان، عمان/الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

40. الشناق، بركات، برنامج (الأسر المنتجة) الممول من وزارة التنمية الاجتماعيـة: دراسـة تقويمية للمشاريع في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشـورة، جلمعـة اليرمـوك، 2007.

41. الصقور، محمد، الشيخ، عمر، عيسى، إبراهيم، الشريدة، خالد، والنسور، فتحي، الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان. 1989.

42. صندوق التنمية والتشغيل، دليل مؤسسات تمويـل المشـاريع الصـغيرة والميكرويـة في الأردن، 2006.

43. صيام، أحمد زكريا، دور الإصلاحات المالية في الحد من الفقر في ظل العولمـة- الأردن أنموذجاً - ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصـاد السـابع المشروعـات الصغيــرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، 29 -31 تموز (يوليو) 2007، جامعة اليرموك.

44. عدلي قندح، تطور سعر صرف الدينار الأردني (1949 – 1988) مجلـة العمـل،الأردن، العدد (44) السنة الحادية عشرة (1988).

45. العرب، محمد عز، "الفقـر في الـوطن العـربي"، مجلـة شـؤون عربيـة، العـدد (125)، السنة 2006، ص ص 254-260.

46. قيره، إسماعيل وآخرون، عولمـة الفقـر، دار الفجـر للـنشر والتوزيـع، القـاهرة/ مصر، الطبعة الأولى، 2003.

47. كشك، حسنين، أسباب الفقر الريفي وأساليب مواجهة فقراء الريف له، القـاهرة:دار الأحمدي للنشر، 1997.

48. محروس محمود خليفة، الفقر وانخفاض الدخل والثروة، في مصر، 1997

49. محمد الحوراني، البطالـة في الأردن: دراسـة تحليليـة، مجلـة جامعـة دمشـق، العـدد الرابع عشر / دمشق / سوريا (1989) ص (33).

50. محمد الصقور وآخرون، دراسـة جيـوب الفقـر في المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، وزارة التنمية الاجتماعية 1989.

51. محمد الصقوروآخرون تقرير دراسة الفقر الواقع والخصائص،الأردن 1993

52. مريان، نادر، واقع الفقر في الأردن، في البطالة والفقر واقع وتحديات، تأليف: حسـين شخاترة وآخرون، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

53. المصري، سلوى، تشخيص الفقر في الأردن، 2002.
54. مهيدات، عبد الرحمن، أثر الفقر على الاستقرار السياسي في الأردن. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاقتصاد السابع المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، 29 -31 تموز (يوليو) 2007، جامعة اليرموك.
55. وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، استراتيجية محاربة الفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية، الحزمة الاجتماعية 1996
56. وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية، استراتيجية محاربة الفقر وزيادة الإنتاجية الاجتماعية، الحزمة الاجتماعية، 1996.
57. وزارة التنمية الإجتماعية، دراسة جيوب الفقر في الأردن (1989).
58. -2 روبرت كليتجارد ، السيطرة على الفساد ، ترجمة علي حسين حجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ص46 .
59. عبد اللـه الجابري د. ، الفساد الاقتصادي - انواعه ، اسبابه ، آثاره ،
60. علاجه ، من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي ، ص 9 .
61. ورقة مناقشة للاستاذة سوزان – أكرمان بعنوان "الفساد والحكم الرشيد " ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، تموز 1997 ، صص 39-42 .
62. الفساد والاقتصاد العالمي، الفصل الثاني الذي كتبته سوزان روز – أكرمان تحت عنوان " الاقتصاد السياسي للفساد " ، ص 50-72 .
63. شانغ جن وي Shang-Jin Wei استاذ مساعد للسياسة العامة في كلية كندي الحكومية في جامعة هارفارد ، وزميل أبحاث في كلية الولايات المتحدة والمكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية ، وباحث مساعد في معهد هارفارد للتنمية الدولية . قدم ورقة بعنوان Corruption in Economic Development :Beneficial Grease , Minor Annoyance , or Major Obstacle الى حلقة العمل حول النزاهة في الحكم في آسيا التي نظمها برنامج الامم المتحدة للتنمية بالتعاون مع منظمة

الشفافية الدولية فرع تايلند ، وانعقدت في بانكوك خلال الفترة 29 حزيران الى 1 تموز عام 1998 . وللمزيد يمكن الاطلاع على الموقع التالي :

64. مقالة لغادة راضي بعنوان " الضرائب الدولة تشتكي .. والممولين يتهربون " ، منشورة على الموقع التالي:

65. عبد العال الصكبان د. ، " مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق "، الطبعة الاولى ، بغداد ، 1972 ، ص ص286 -287 .

66. المرحلتين الاولى والثانية اوردها د. عبد العال الصكبان في كتابه ، انظر : المصدر السابق ، صص 286-287 .

67. تم الاعتماد على نموذج رياضي في سياق بحث للدكتور يحيى غني النجار منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد لجامعة بغداد . وللرجوع اليه انظر :

68. د. يحيى غني النجار ، تحليل البرمجة الخطية كإسلوب في التخطيط الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 1، السنة 3 ، 1982، ص 55-71 .

69. تم اعتماد الميل الحدي للاستهلاك اسناداً لدالة الاستهلاك التالية : Ln C=1.2706+0.774Ln Y ، التي توصل اليها الدكتور فؤاد الدهوي في بحثه الموسوم تقدير الميل الحدي للاستهلاك في العراق للسنوات 1963-1979 ، والمنشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 1 ، السنة 3 ، 1982 ، ص 213-226 .

70. انظر : د. يحيى غني النجار ، تحليل البرمجة الخطية كأسلوب في التخطيط الاقتصادي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد 1، السنة 3، 1982 ، ص 59-60 .

71. ويعرف المعجل بأنه التغيرات النسبية في الاستثمارات الجديدة التي تَحفّزت عند تزايد الدخل والانفاق الاستهلاكي لكي يحافظ الاقتصاد على استمرار نموه .

72. انظر : د. يحيى غني النجار ، تحليل البرمجة الخطيـة كإسـلوب في التخطـيط الاقتصـادي ، مصدر سابق ، ص 60 – 64 .
73. Dr. Fayes Tarawneh: Income Distribution and Economic Development, A paper prepared to a workshop on Income Distribution and its Social Impact, RSS/ Amman, Jordan, Sep. 21-22, 1988.
74. Dr. Hisham Gharaibeh: The Economy of Jordan; Major Trends and Development, Abhath Al -Yarmouk, Yarmouk University. Jordan, Vol.3, No.1987, PP 7-8.
75. Dr.Adeeb Haddad: Jordan's Income Distribution in Retrospect, A paper prepared to a workshop on Income Distribution and its Social Impact, RSS Amman, Jordan, Sep.21-11, 1988, PP31-33
76. Dr.Riadi Al-Momani: The Impact of Foreign Capital on Jordan's Balance of Trade (1967-1985), Mutah Journal For Research and Studies, Vol.3
77. Joyce, Allen E., Thompson Alton, Rural Poverty Among Racial and Ethic Minorities, American Journal of Agricultural Economics, Dec 1990,Vol. 72, issue 5, p. 2.
78. Michael Mazur: Economic Growth and Development in Jordan, (Ph.D Thesis) West view Special Studies on the Middle East, West view press U.S.A, 1979, 1979, PP 7-11
79. No.1 (1988), P39.
80. Prof. Radwan Shaban: Inequality in Jordan (1980-1986) a paper prepared to a workshop on income distribution and its social impact, Roval Scientific Society (RSS)/ Amman, Jordan, Sep. 21-22,1988, P1-18.
81. The Jordan Development Board: The Seven-year program for Economic Development of Jordan (1964-1970), p5.
82. The World Bank, Annual Report, 2006.
83. World Bank: Poverty Assessment, No. 12765 Jo, Vol.1, 1994.
84. Global Dynamic of Corruption , The Role of the United Nations-1 Helping Member State Build Integrity to Curb Corruption, U.N. , CICP-3 , Vienna, October 2002, P2 .
85. Al-Dahwi, F. A., "Education and Economic Growth in Iraq, 1953 – 1972 " , (12 Unpublished Ph. D. Thesis, The University of Newcastle upon Tyne, October, 1977, p. 105 .

جدول المحتويات



دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف: 4652272 فاكس 4653372
dar.almajd@hotmail.com